المملكة العربية السعودية
وزارة الشئون البلدية والقروية
أمانة منطقة القصيم

مشروع
المرصد الحضري لحاضرة بريدة
(المرحلة الثالثة – المهمة السادسة)

منظور حاضرة بريدة في إطار الرؤية المستقبلية للمملكة وخطة التحول الوطني

(التقرير الثالث)

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لأمانة منطقة القصيم

(ذو القعدة ١٤٣٨هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

المقدمة ..... م

الفصل الأول : الإطار المنهجي والمرجعي للتقرير

١-١ **الإطار المنهجي** ١-١

١-٢ **الإطار المرجعي للتحليل وإعداد منظور المدينة** ١-٩

الفصل الثاني : التحليل العام والدقيق للأوضاع الراهنة لمؤشرات حاضرة بريدة

٢-١ **المحور الأول : رفع حيوية المجتمع** ٢-٢

٢-١-١ بناء شخصية أبنائنا من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية ٢-٢

٢-١-٢ تحقيق حياة صحية من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية ٢-١٢

٢-١-٣ بناء مجتمع قوي ومنتج من خلال الاهتمام بالأسرة وإيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية ٢-٢٠

٢-١-٤ تطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة ٢-٢٧

٢-١-٤/أ تمكين المواطن من الحصول على مسكن ملائم ٢-٢٧

٢-١-٤/ب جودة وكفاءة المرافق العامة والبنية التحتية بحاضرة بريدة ٢-٣٠

٢-١-٤/ج الاستدامة البيئية والحفاظ على المقدرات الطبيعية ٢-٣٤

٢-٢ **المحور الثاني : تنمية اقتصاد مزدهر** ٢-٤١

٢-٢-١ تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال دعم القطاعات الواعدة لإنجاحها لتكون دعامة جديدة للاقتصاد ٢-٤١

٢-٢-٢ إتاحة الفرص للجميع (وخاصة المرأة السعودية وذوي الاعاقة) وإكسابهم المهارات اللازمة ٢-٤٤

٢-٣ **المحور الثالث : وطن طموح** ٢-٤٩

٢-٣-١ الوضع الراهن للمؤشرات التي تعكس فاعلية الحكومة ٢-٤٩

٢-٣-٢ الوضع الراهن للمؤشرات التي تعكس مُواطِنُهُ مسؤول ٢-٥٢

الفصل الثالث : مدى التقدم في تحقيق الرؤية والقضايا الحضرية في إطارها

٣-١ **تقييم مدى التقدم نحو تحقيق الرؤية المستقبلية وخطة التحول الوطني** ٣-١

٣-١-١ مدى التقدم نحو تحقيق محور رفع حيوية المجتمع ٣-١

٣-١-١/أ بناء شخصية أبنائنا من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية ٣-١

٣-١-١/ب تحقيق حياة صحية من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية ٣-٢

٣-١-١/ج بناء مجتمع قوى ومنتج من خلال الاهتمام بالأسرة إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية ٣-٢

٣-١-١/د تطوير البنية العمرانية والارتقاء بمستوى صورة الحياة ٣-٣

تابع/ المحتويات

٣–١–٢	مدى التقدم نحو تحقيق محور تنمية اقتصاد مزدهر	٣–٥
٣–١–٣	مدى التقدم نحو تحقيق محور وطن طموح	٣–٦
٣–١–٣/أ	فاعلية الحكومة	٣–٦
٣–١–٣/ب	مُواطِنُهُ مسؤول	٣–٦
٣–١–٤	الموقف الإجمالي لمدى تقدم مدينة بريدة نحو تحقيق مستهدفات الرؤية المستقبلية وخطة التحول الوطني	٣–٧
٣–٢	القضايا الحضرية ذات الأولوية في اطار الرؤية	٣–١٧
٣–٢–١	رصد القضايا الحضرية	٣–١٧
٣–٢–١/أ	القضايا الحضرية لمحور رفع حيوية المجتمع	٣–١٨
٣–٢–١/ب	القضايا الحضرية لمحور رفع حيوية المجتمع	٣–٢٤
٣–٢–١/ج	القضايا الحضرية لمحور وطن طموح	٣–٢٧
٣–٢–٢	القضايا الحضرية ذات الأولوية	٣–٣٠

الفصل الرابع : السياسات والتوصيات والإجراءات الفنية

٤–١	**صياغة سياسات للتنمية الحضرية للتخفيف من حدة هذه القضايا واستمرار التقدم نحو تحقيق الرؤية العامة**	٤–١
٤–١–١	السياسيات الخاصة بقضايا محور رفع حيوية المجتمع	٤–١
٤–١–٢	السياسيات الخاصة بقضايا محور تنمية اقتصاد مزدهر	٤–٥
٤–١–٣	السياسيات الخاصة بقضايا محور وطن طموح	٤–٨
٤–٢	**التوصيات والاجراءات الفنية – لتحسين الاوضاع الحضرية بحاضرة بريدة – لمراحل العمل التالية للمرصد الحضري**	٤–١٠
٤–٢–١	الدراسات الفنية التفصيلية المقترحة	٤–١٠
٤–٢–٢	قائمة المؤشرات الجديدة المقترحة في إطار الرؤية وخطة التحول الوطني	٤–١١
٤–٢–٣	قائمة مستهدفات يتطلب من ادارة المرصد التواصل مع الجهات المختصة لتحديد المستهدفات الرقمية لها	٤–١٤

محتوى الجداول

الفصل الأول : الإطار المنهجي والمرجعي للتقرير

جدول (١-١) تكامل أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ مع أهداف التنمية المستدامة الصادرة من الأمم المتحدة ١-٥

الفصل الثاني : التحليل العام والدقيق للأوضاع الراهنة لمؤشرات حاضرة بريدة

جدول (٢-١) مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة التي تتعلق بالخدمات التعليمية ٢-٩

جدول (٢-٢) مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة لحاضرة بريدة التي تتعلق بمحور تحقيق حياة صحية ٢-١٨

جدول (٢-٣) مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة التي تعكس الاهتمام بالأسرة وإيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية ٢-٢٥

جدول (٢-٤) مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة التي تطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة ٢-٣٦

جدول (٢-٥) الموقف الإجمالي للأوضاع الراهنة للمؤشرات المتعلقة بمحور رفع حيوية المجتمع ٢-٤٠

جدول (٢-٦) مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة التي تتعلق بمحور تنمية اقتصاد مزدهر ٢-٤٦

جدول (٢-٧) مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة التي تتعلق بمحور وطن طموح ٢-٥٤

الفصل الثالث : مدى التقدم في تحقيق الرؤية والقضايا الحضرية في إطارها

جدول (٣-١) مدى تقدم مؤشرات الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة نحو تحقق مستهدفات خطة التحول الوطني ٢٠٢٠ والرؤية ٣-٨

جدول (٣-٢) الموقف الإجمالي لمدى تقدم حاضرة بريدة نحو تحقيق مستهدفات الرؤية ٣-١٧

جدول (٣-٣) تطور القضايا الحضرية المرتبطة بمحاور الرؤية ٣-٢٩

جدول (٣-٤) تصنيف القضايا الحضرية وفق اولويات التدخل ٣-٣٠

محتوى الأشكال

الفصل الأول : نبذة عن حاضرة بريدة

شكل (١-١) الخطوات المنهجية لإعداد منظور حاضرة بريدة ١-٤

الفصل الثاني : دور المرصد الحضري لحاضرة بريدة في رؤية المملكة ٢٠٣٠

شكل (٢-١) تطور تراجع نسبة امية الكبار لإجمالي السكان بحاضرة بريدة ٢-٣
شكل (٢-٢) مقارنة نسبة أمية الكبار لإجمالي السكان بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة ٢-٣
شكل (٢-٣) مقارنة بين معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين بريدة وبعض مدن المملكة ٢-٣
شكل (٢-٤) مقارنة نسبة القيد برياض الاطفال دون السادسة بين بريدة وبعض مدن المملكة ٢-٣
شكل (٢-٥) مقارنة معدل القيد في مراحل التعليم المختلفة لحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة والحد الاعلى من المعيار الدولي ٢-٤
شكل (٢-٦) مقارنة معدلات عدد الطلاب مقابل المعلم في مراحل التعليم المختلفة في بريدة والمدينة المنورة والمعيار العالمي ٢-٥
شكل (٢-٧) مقارنة الكثافة الفصلية للطلاب في مراحل التعليم المختلفة لبريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي ٢-٥
شكل (٢-٨) تطور نسبة المدارس المستأجرة في مراحل التعليم المختلفة بحاضرة بريدة ٢-٦
شكل (٢-٩) مقارنة نسبة المدارس المستأجرة في مراحل التعليم المختلفة بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة ٢-٦
شكل (٢-١٠) تراجع نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي بحاضرة بريدة ٢-٧
شكل (٢-١١) مقارنة بين نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي ٢-٧
شكل (٢-١٢) تطور معدل المواليد ذوى الوزن المنخفض بحاضرة بريدة ٢-١٣
شكل (٢-١٣) مقارنة معدل المواليد ذوى الوزن المنخفض في حاضرة بريدة بمنطقة القصيم وبعض مدن المملكة ٢-١٣
شكل (٢-١٤) انخفاض معدل وفيات الامهات بحاضرة بريدة ٢-١٣
شكل (٢-١٥) مقارنة مؤشر معدل المواليد الخام بحاضرة بريدة قطاع القصيم وبعض المدن المملكة ٢-١٤
شكل (٢-١٦) تطور مؤشر العمر المتوقع (المتوسط) عند الميلاد بحاضرة بريدة ٢-١٤
شكل (٢-١٧) ارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بحاضرة بريدة ٢-١٤
شكل (٢-١٨) مقارنة معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة ٢-١٤
شكل (٢-١٩) انخفاض معدل الأسرة بالمستشفيات بحاضرة بريدة ٢-١٦
شكل (٢-٢٠) مقارنة معدلات معدل الأسرة بالمستشفيات بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة ٢-١٦
شكل (٢-٢١) مقارنة نسبة مستشفيات الاطفال بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة ٢-١٦
شكل (٢-٢٢) تطور معدل الاطباء بحاضرة بريدة بين ١٤٣١هـ-١٤٣٧هـ ٢-١٧
شكل (٢-٢٣) مقارنة معدل الاطباء بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي ٢-١٧

تابع/ محتوي الأشكال

شكل (٢-٢٤) انخفاض نسبة الأسر تحت حد الكفاية بحاضرة بريدة ٢-٢٠
شكل (٢-٢٥) مقارنة نسبة الأسر الفقيرة ببريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي ٢-٢٠
شكل (٢-٢٦) تطور معدل التكوين الأسري حاضرة بريدة ٢-٢١
شكل (٢-٢٧) مقارنة معدل العنوسة بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة ٢-٢٢
شكل (٢-٢٨) مقارنة معدل الطلاق بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي ٢-٢٢
شكل (٢-٢٩) تصنيف حالات العنف الأسري بحاضرة بريدة ٢-٢٣
شكل (٢-٣٠) مقارنة نسبة المؤسسات الاجتماعية المعنية بالنساء بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة ٢-٢٣
شكل (٢-٣١) مقارنة مؤشر نصيب الفرد من مساحة المسكن بحاضرة بريدة ببعض المدن السعودية ٢-٢٧
شكل (٢-٣٢) مقارنة مؤشر معدل التزاحم بالغرفة بحاضرة بريدة بالمدن السعودية وبالحد الادنى العالمي ٢-٢٧
شكل (٢-٣٣) انخفاض نسبة تمويل الاسكان من قروض صندوق التنمية العقارية ٢-٢٨
شكل (٢-٣٤) نسبة مقارنة السكان ممن يملكون منازلهم لحاضرة بريدة بالمملكة ورؤية المملكة ٢٠٣٠ ..... ٢-٢٨
شكل (٢-٣٥) مقارنة معدل سعر المنزل للدخل لحاضرة بريدة مقارنة ببعض مدن المملكة ٢-٢٩
شكل (٢-٣٦) معدل ايجار المنازل بالنسة للدخل بحاضرة بريدة ببعض مدن المملكة ٢-٢٩
شكل (٢-٣٧) مقارنة مؤشر تطور متوسط إستهلاك الفرد للمياه في حاضرة بريدة بمدن المملكة والمعيار العالمي ٢-٣٠
شكل (٢-٣٨) تطور نسبة الفاقد السنوى من المياه بحاضرة بريدة ٢-٣١
شكل (٢-٣٩) مقارنة نسبة مستخدمي الإنترنت بحاضرة بريدة مع بعض مدن المملكة والمعيار العالمي ٢-٣٠
شكل (٢-٤٠) مقارنة معدل ملكية السيارات الخاصة للأسر في حاضرة بريدة ببعض مدن المملكة ٢-٣٢
شكل (٢-٤١) مقارنة مؤشر متوسط زمن رحلة العمل اليومية في حاضرة بريدة ببعض مدن المملكة ٢-٣٢
شكل (٢-٤٢) تطور معدل وفيات الحوادث المرورية في حاضرة بريدة ٢-٣٣
شكل (٢-٤٣) مقارنة تطور مؤشر معدل أطوال الطرق في مدينة بريدة ببعض مدن المملكة ٢-٣٣
شكل (٢-٤٤) مقارنة مؤشر نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في حاضرة بريدة ببعض مدن المملكة والمعدل الدولي ٢-٣٤
شكل (٢-٤٥) مقارنة مؤشر نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي لحاضرة بريدة ببعض مدن المملكة والمعيار العالمي ٢-٣٤
شكل (٢-٤٦) مقارنة مؤشر الجمع المنتظم للنفايات الصلبة في حاضرة بريدة ببعض مدن المملكة ٢-٣٥
شكل (٢-٤٧) مقارنة نسبة الأراضي الزراعية بالقصيم على مستوى مناطق المملكة ٢-٤٣
شكل (٢-٤٨) تطور نصيب الفرد من عائدات التمور لحاضرة بريدة ٢-٤٣
شكل (٢-٤٩) تطور العاملين بالقطاعين العام والخاص لحاضرة بريدة ٢-٤٤

تابع/ محتوي الأشكال

شكل (٢-٥٠) مقارنة معدلات العمالة غير الرسمية بحاضرة بريدة ومدن المملكة والمعيار الدولي ٢-٤٤

شكل (٢-٥١) تطور معدلات البطالة للذكور والإناث ٢-٤٤

شكل (٢-٥٢) مقارنة معدلات البطالة الاجمالية بين السعوديين ببريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي ٢-٤٥

شكل (٢-٥٣) مقارنة نصيب الفرد من إجمالي ناتج المدينة ومقارنته ببعض مدن المملكة ٢-٤٥

شكل (٢-٥٤) مقارنة نسبة رضاء المستفيدين عن الخدمات الحكومية لحاضرة بريدة ومقارنتها ببعض مدن المملكة ٢-٥٠

شكل (٢-٥٥) مقارنة مؤشر نسبة التمثيل النسائي بجميع الادارات الحكومية بحاضرة بريدة ومقارنته ببعض مدن المملكة ٢-٥٢

شكل (٢-٥٦) مقارنة مؤشر عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان بحاضرة بريدة و ببعض مدن المملكة ٢-٥٣

مقـدمة

يسعى هذا التقرير إلى بلورة وصياغة منظور حاضرة بريدة في إطار الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠ من خلال تحليل نتائج مؤشرات المرصد الحضري لحاضرة بريدة في نهاية دورته السابعة ومقارنتها بنتائج مؤشرات المرصد الحضري في دوراته السابقة بداية من عام ١٤٣٠هـ ، وتشكل الخطة المستقبلية وخطة التحول الوطني للمملكة الإطار المرجعي لتحليل هذه المؤشرات، والتقرير في هذا الصدد يمثل قراءة متميزة للأوضاع الراهنة لحاضرة بريدة خلال ما يربو على عقد من الزمان (بداية من عام ١٤٣٠هـ إلى عام ١٤٣٧هـ) ويهدف التحليل المقارن لنتائج مؤشرات الحاضرة بالمدن السعودية الأخرى وكذا بالمعايير الوطنية والدولية إلى فهم التحولات الإيجابية والسلبية في حالة الحاضرة بقطاعاتها المختلفة والتي تشكل قاعدة أساسية لتقييم مدى مساهمة المدينة في تحقيق الرؤية المستقبلية للمملكة في رفع مستوى نوعية الحياة في المدن السعودية بصفة عامة وفي حاضرة بريدة بصفة خاصة، بناءً عليه تم صياغة الهدف الرئيس والأهداف التفصيلية من تحليل مؤشرات المرصد الحضري في هذه الدورة كما يلى:

١-١ أهداف التقرير

يهدف التقرير بصورة أساسية إلى رفع كفاءة قياس وتقييم دور حاضرة بريدة في تحقيق الرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠ واللتان تتكاملان بشكل كبير مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ (كما سوف يتم توضيحه في الجزء الخاص بالإطار المنهجي للتقرير). ويهدف هذا التقرير كذلك إلى صياغة متكاملة لمنظورحاضرة بريدة في صورة واضحة يسهل لمؤسسات الإدارة المحلية والمجتمع المحلي منها فهم التحديات والإمكانات التي تتميز بها حاضرة بريدة والتي تزيد من إسهامها في تحقيق الرؤية العامة وخطة التحول الوطني، ولتحقيق الهدف العام لمنظور حاضرة بريدة خلال هذه الدورة تم صياغة الأهداف التفصلية التالية:-

- التشخيص العام والدقيق للأوضاع الراهنة لمؤشرات حاضرة بريدة من حيث إمكاناتها وقدرتها على توفير بيئة حضرية مستدامة ومن ثم تحديد القضايا الحضرية ذات الأولوية في إطار الرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وذلك من خلال التتبع الزمني لتطور مؤشرات الحاضرة والتحليل المقارن لنتائج هذه المؤشرات بالمدن السعودية الأخرى وكذا بالمعايير الوطنية والدولية.

- تقييم مدى تقدم دور حاضرة بريدة نحو تحقيق الرؤية المستقبلية للمملكة وكذا خطة التحول الوطني ٢٠٢٠ مع التركيز على الجوانب والقضايا الراهنة السلبية والتي تحتاج أولوية للتعامل معها والتخفيف من حدتها في المستقبل القريب وذلك من خلال التحليل المقارن لمؤشرات الأوضاع الراهنة

مع مستهدفات كل محور من محاور الرؤية لتحديد مدى قرب وبعد وكذا مسار واسهام كل مؤشر في تحقيق هذه المستهدفات.

- صياغة الملامح الأولية للأهداف المرجوة والإجراءات المطلوبة للتعامل الفعّال مع هذه القضايا على المدى القريب خلال مراحل العمل التالية للمرصد الحضري بحاضرة بريدة، ذلك في ضوء المستهدفات العامة لخطة التحول الوطني والتي تمثل الإطار الزمني القريب لتحقيق الرؤية المستقبلية العامة، وذلك انطلاقًا من نتائج تحليل الأوضاع الراهنة والتي تعطي صورة كاملة للقضايا والسلبيات التي تعاني منها حاضرة بريدة .

الفصل الأول

الإطار المنهجي والمرجعي للتقرير

١-١ الإطار المنهجي للتقرير

يهدف التقرير إلى تناول عمليات التحليل الزمني والمقارن وكذا التركيب التكاملي في إطار مرجعي يلائم التوجهات الوطنية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة وليس شرطًا تناول كل المؤشرات التي أنتجها المرصد الحضري والتي بلغت (١٤٠ مؤشرًا) لعام ١٤٣٧هـ بالاسلوب التقليدي ولكن سوف يتم التركيز من خلال الإطار المرجعي على مؤشرات ومتغيرات محددة ومختارة ذات أهمية لتحقيق المستهدفات الوطنية على المدى القريب والبعيد، وعليه فإن هذا التقرير سوف يرتكز على التحليل النقدي لحالة التنمية الحضرية لحاضرة بريدة أكثر منه سردًا لكل نتائج المرصد مع التركيز على القضايا ذات الأولوية التي تؤثر على جودة الحياة بحاضرة بريدة ثم التعرض إلى السياسيات الواجب إتباعها للحد من هذه القضايا والتي تسهم في التقدم نحو تحقيق المستهدفات .

ولتحديد الإطار المنهجي المناسب لتحقيق الأهداف السابقة تم دراسة ومقارنة الأطر المنهجية الدولية والوطنية لتحقيق الاستدامة، من هذه الأطر الدولية التي تم دراستها الإطار العام لأهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs) المعد من قبل الأمم المتحدة ، إطار المدن الذكية المستدامة Smart sustainable Cities (SSC) ، مبادرة رصد مؤشرات ازدهار المدن City Prosperity Indices (CPIs) والذي يتم استخدامه كآلية لوضع برامج للتحول الحضري للمدن ، ومن الأطر الوطنية التي تم دراستها برنامج مستقبل المدن السعودية Future Saudi Arabia Cities Program (FSACP) والذي يتم العمل به حاليًا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) وأخيرا الرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ Vision ، ومن مقارنة هذه الأطر التنموية وُجد انها ترتكز حول المحاور الأربعة الرئيسة لتحقيق الاستدامة الحضرية والتي تشمل:

- Social balance تـــوازن اجتمـــاعى
- Economic prosperity ازدهـــــار الاقتصـــادى
- Healthy environment بيئية صحية
- Good Governance الحوكمة او الحكم الرشيد

هذه المحاور تم تناولها بشكل مفصّل خلال مرتكزات وأهداف الرؤية المستقبلية ٢٠٣٠ (كما سيتم توضيحه في الجزء الخاص بالإطار المرجعي العام لتحليل المؤشرات).

بناءً عليه وبالرغم من أن الهدف الرئيس لانشاء المراصد الحضرية هو القياس الدوري لحالة التنمية الحضرية بالمدن ومدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيها، فإن هذا التقرير يتبنى الرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وكذا خطة التحول الوطني كإطار مرجعي لتحليل مؤشرات المرصد الحضري لحاضرة بريدة وذلك للأسباب التالية :

- توجهات الحكومة نحو جعل الرؤية مرجعية لاتخاذ القرارات واقتراح المشروعات المستقبلية والذي تم تأكيده خلال عرض سمو ولي العهد ورئيس مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود خلال عرضه للرؤية المستقبلية للمملكة انه "سيتم اعتماد الرؤية كمرجعية عند اتخاذ قراراتنا للتأكد من مواءمة المشاريع المستقبلية مع ما تضمّنته محاور الرؤية وتعزيز العمل على تنفيذها".

- وجود أهداف واضحة وواقعية يمكن مقارنة المؤشرات بها مع تقييم التقدم نحو تحقيقها في ضوء التزامات الحكومة نحو ذلك. مما يؤدي إلى نتائج ملموسة لارتباطها بالقرارات الوزراية والموزانات العامة.

- الاسهام المباشر في تحقيق الرؤية من خلال تشخيص الأوضاع الراهنة لمؤشرات حاضرة بريدة ومن ثمّ تقييم مدى اسهامها في التقدم نحو تحقيق الرؤية تماشيًا مع طموح الدولة.

- وجود إرادة جادة من قبل الحكومة على التغير وتحقيق تقدم ملموس نحو الرؤية المستقبلية.

- تكامل محاور وأهداف الرؤية بشكل كبير مع أهداف التنمية المستدامة المعدة من قبل الأمم المتحدة ٢٠١٥ كما يوضح الجدول رقم (١–١).

بناءً عليه سوف ترتكز عملية تحليل نتائج المؤشرات ومنظور حاضرة بريدة على إطار مرجعي شكلت محاور ومرتكزات وأهداف الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠ أساسًا له والتي تتكامل مع مسار التنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي والذي يرتبط بصفة عامة بالمحاور الأربعة للتنمية المستدامة سالفة الذكر.

الخطوات المنهجية لإعداد التقرير

في ضوء الإطار المنهجى لإعداد التقرير فإن الخطوات المنهجية لإعداد التقرير ومخرجاته ، كما يوضح الشكل (١–١) على النحو التالي:

الخطوة الأولى: تحديد إطار مرجعي لتحليل نتائج موشرات المرصد الحضري لحاضرة بريدة في نهاية دورته السابعة ومقارنتها بنتائج مؤشرات المرصد الحضري في دوراته السابقة بداية من عام ١٤٣٠هـ، حيث يشكل هذا الإطار الهيكل العام للتحليل وعناصره الرئيسية.

الخطوة الثانية: التحليل الدقيق للمؤشرات التي تعكس الأوضاع الراهنة لحاضرة بريدة المرتبطة بأهداف الرؤية المستقبلية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني٢٠٢٠ ليسهل تقييم مدى التقدم نحوهما في الخطوة الثالثة. انطلاقًا من التحليل الدقيق لنتائج مؤشرات المرصد الحضري لحاضرة بريدة للفترة الزمنية من ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ والفهم الواسع للمحاور الرئيسية التي ارتكزت عليها كلاً من الرؤية وخطة التحول الوطني فقد خلص ان يتم عرض الأوضاع الراهنة لحالة التنمية الحضرية لحاضرة بريدة طبقًا للمحاور الثلاث الرئيسية للرؤية المستقبلية العامة للمملكة:

- محور رفع حيوية المجتمع
- محور تنمية اقتصاد مزدهر
- محور وطن طموح

وقد تم هذا التحليل من خلال التتبع الزمني لتطور مؤشرات الحاضرة والتحليل المقارن لنتائج هذه المؤشرات بالمدن السعودية الأخرى المتاحة وكذا بالمتوسطات على مستوى المملكة وبالمعايير الدولية إن وجدت. وانطلاقًا من عملية التحليل فقد أمكن التوصيف الدقيق لحالة التنمية الحضرية لحاضرة بريدة والتعرف على ماهو إيجابي من المؤشرات والتي تعكس تحسن في جودة الحياة ببريدة وما هو سلبي يعكس جوانب الاخفاق والتي على أساسها سوف يتم تحديد القضايا التنموية ذات الأولوية في الفصل الثالث من التقرير.

الخطوة الثالثة: تقييم مدى تقدم حاضرة بريدة نحو تحقيق أهداف الرؤية وخطة التحول الوطني المستقبلية العامة للمملكة، وقد ارتكزت هذه الخطوة على مقارنة نتيجة تحليل الأوضاع الراهنة ببريدة (كمخرجات للخطوة الثانية) بالمستهدفات المستقبلية بالرؤية وخطة التحول الوطني، وذلك بهدف التعرف على حجم الفجوة بين الواقع والمستهدف وهل معدلات التطور الحالية في المؤشرات الإيجابية كافية لتحقيق هذه المستهدفات في الإطار الزمني المحدد، بالإضافة إلى حصر الجوانب والمشكلات السلبية التي تتطلب التدخل لتحسين جودة الحياة بالحاضرة في المدى القريب والبعيد.

الخطوة الرابعة: تحديد عدد من القضايا الحضرية التي تؤثر سلبا على جودة الحياة بحاضرة بريدة بناءا على (مخرجات الخطوة الثانية). ثم تصنيف هذه القضايا الى ثلاث مجموعات لفهم ومعرفة طبيعتها خلال الفترة الزمنية السابقة بناءا على التطور الزمني للقضية وهل تم حدوث لها اي تحسن ام لا خلال الدورات السابقة من عمر المرصد الحضري، ثم في نهاية هذه الخطة يتم تصنيفها مرة اخرة حسب اولوية التدخل للحد من الاثار السلبية المترتبة عليها وقد تم هذا التصنيف الاخير على اساس حجم التدهور في المؤشرات الرقمية للقضية وقربها اوبعدها من مستهدفات الرؤية وخطة التحول الوطني.

الخطوة الخامسة: إعداد سياسيات حضرية للتخفيف من حدة هذه القضايا واستمرار التقدم نحو تحقيق الرؤية العامة بالاضافة إلى اقتراح مبادرات واجراءات عملية قابلة للتنفيذ خلال مراحل العمل التالية للمرصد الحضري لتحسين حالة التنمية الحضرية لحاضرة بريدة في إطار الرؤية المستقبلية وخطة التحول الوطني.

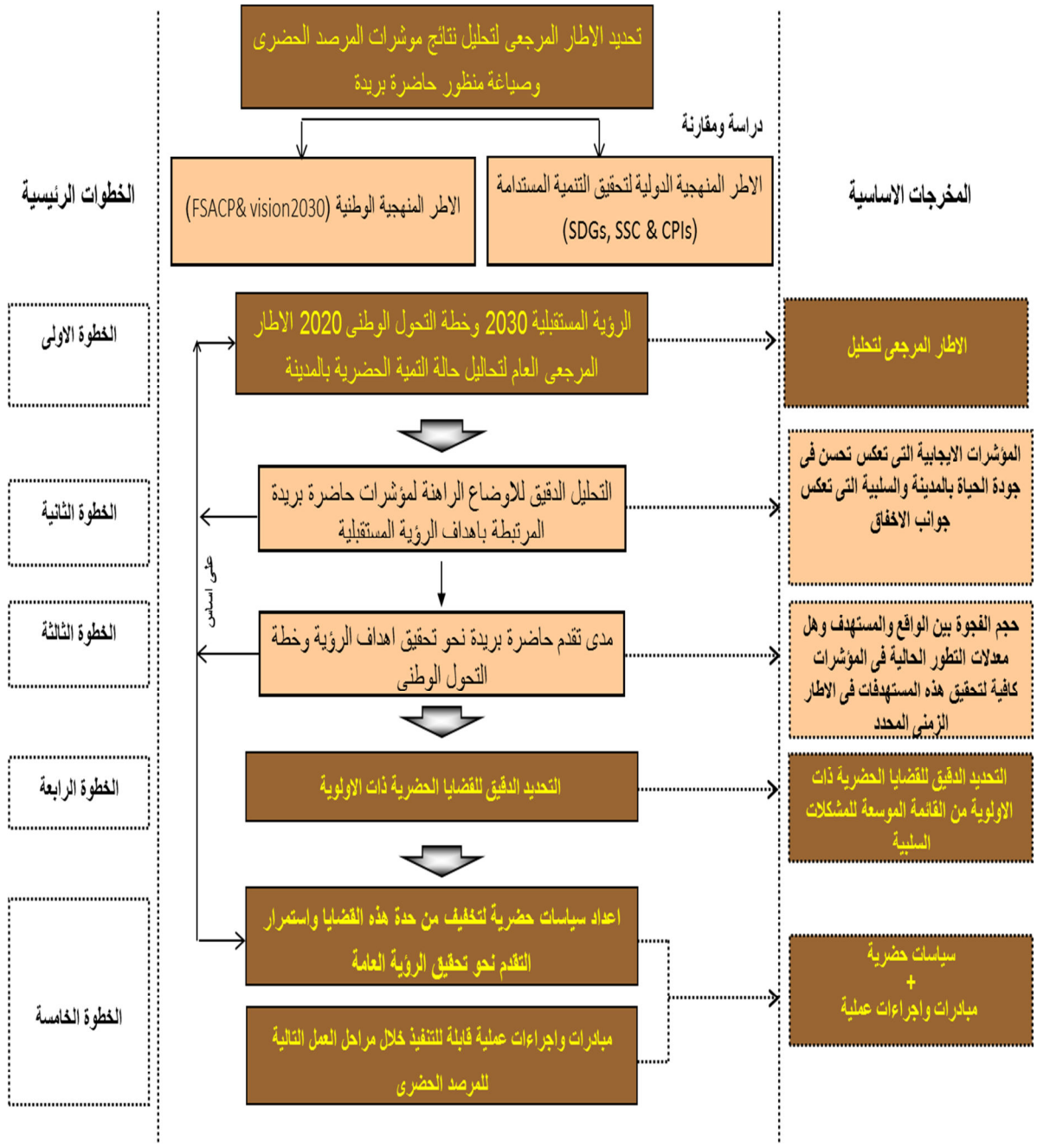

شكل (١-١) الخطوات المنهجية لاعداد منظور حاضرة بريدة

جدول (١–١) تكامل أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ مع أهداف التنمية المستدامة الصادرة من الأمم المتحدة

محـــــاور الاستدامة	أهـداف الرؤيـة المستقبلية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة (SDGs) – هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠١٥
البعد الاجتماعي Social	**رفع حيوية المجتمع:** - بناء شخصية أبنائنا وبناء مجتمع قوي ومنتج. - رفع جودة وكفاءة الخدمات التعليمية. - تحقيق حياة صحية. - الاهتمام بالأسرة وإيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية. - تطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة. - التحسين المستمر بتغطية المدينة بمرافق عامة وبنية تحتية ذات جودة وكفاءة عالية.	الهدف (٣): ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. الهدف (٤): ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. الهدف (٥): تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. الهدف (١١): جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

محـــــاور الاستدامة	أهـداف الرؤيـة المستقبلية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة (SDGs) – هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠١٥
البعد البيئي Environmental	- تحقيـق الاسـتدامة البيئيـة والحفـاظ علـى المقدرات الطبيعية. - الحد من التلوث بمختلف أنواعه ورفع كفاءة إدارة المخلّفات. - مقاومة ظاهرة التصحر. - حماية الشواطئ والمحميّات والجزر وتهيأتها بما يمكّن الجميع من الاستمتاع .	الهدف (٦): ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، و إدارتها إدارة مستدامة. الهدف (٧): ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة المستدامة. الهدف (١٢): ضمان وجود أنماط إنتاج وإستهلاك مستدامة. الهدف (١٣) : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. الهدف (١٤): حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

محـــــاور الاستدامة	أهـداف الرؤيـة المستقبلية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة (SDGs) – هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠١٥
البعد الاقتصادي Economic	**تنمية إقتصاد مزدهر:** - تنميـة البنيـة التحتيـة الرقميـة لبنـاء أنشـطة صناعية متطورة. - تنويـع القاعـدة الاقتصـادية مـن خـلال دعـم القطاعـات الواعـدة لإنجاحهـا لتكـون دعامة جديدة للاقتصاد. - دعـم المنشـآت الناشـئة والصـغيرة والمتوسّـطة والأسر المنتجة . - إتاحة الفرص للجميع (وخاصة المرأة السعودية وذوي الإعاقة) وإكسابهم المهارات اللازمة. - تزويـد أبنائنـا بالمعـارف والمهـارات اللازمـة لوظائف المستقبل. - تعظيم القدرة الاستثمارية. - إضافة الطاقة المتجددة للإنتاج المحلى. - إعادة تأهيل المدن الاقتصادية.	الهدف (١): القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. الهدف (٨): تعزيـز النمـو الإقتصـادي المطـرد والشـامل للجميـع والمسـتدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، و توفير العمل اللائق للجميع. الهدف (٩) إقامـة بُنـى تحتيـة قـادرة علـى الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الإبتكار.

محـــــاور الاستدامة	أهـداف الرؤيـة المستقبلية للمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠	أهداف التنمية المستدامة (SDGs) – هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠١٥
الإطار المؤسسي - الحوكمة Governance	**وطن طموح (حكومته فاعِلة–مواطنه مسئول):** - تحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات. - تحقيق مستويات متصاعدة من الاكتفاء المالي الذاتي وتحقيق أداء مؤسسي مستدام عالي الجودة. - زيادة إنتاجية ورفع كفاءة الانفاق الحكومى - زيادة مؤشر رضا المستفيدين عن الخدمات البلدية المقدمة. - تبني أسلوب الخدمات المشتركة لرفع الإنتاجية والجودة وتخفيض التكاليف. - تطوير القدرات البشرية الحكومية وإدارة التغير لمواكبة التحول الرقمي الحكومي. - زيادة نسبة النساء في الخدمة المدنية. - تعظيم الاثر الاجتماعى للقطاع غير الربحي. - تفعيل القطاع غير الربحي في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والأبحاث والبرامج الإجتماعية والثقافية. - رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها.	الهدف (١٦) السلام والعدل والمؤسسات من خلال: - إنشاء مؤسسات فعّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. - توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية. الهدف (١٧) – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

- احتوى المحور الأول في الرؤية المستقبلية البعد الاجتماعي والبيئي والعمراني

١-٢ الإطار المرجعي للتحليل وإعداد منظور المدينة

هذه الخطوة ليست بصدد دراسة تفصيلية للرؤية المستقبلية أو لخطة التحول الوطني ولكن بعرض الملامح الرئيسية للرؤية والخطة واللتان تسهمان في فهم وبلورة منظور حاضرة بريدة كأحد نماذج المدن السعودية في الفئة المتوسطة من خلال عرض الأهداف المنتقاة في كل محور من المحاور الثلاث للرؤية والتي تتناسب مع مستوى المدينة التنموي ومع التركيز على الأهداف ذات أولوية التنفيذ على مستوى الحاضرة كما انه تم تبني المستهدفات الرقمية في كلٍ من الرؤية والخطة على أنها الهدف المطلوب بلوغه في حاضرة بريدة في الإطار الزمني المحدد، وفي هذا الإطار فقد تم استثناء مجموعة الأهداف التي ترتبط بالمستوى الوطني، أو التي لا تشكل أولوية خاصة في إطار هذا التقرير، و سيتم عرض مجموعة الأهداف المنتقاة في إطار المحاور الثلاث للرؤية، ومن القراءة المتمعنة في أهداف الرؤية نجدها بمثابة ترجمة حقيقية لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ مما يؤكد ان المملكة نفذت الخطوة الأولى إمتثالا لتوصيات الأمم المتحدة بشأن تحسين جودة حياة الفرد والمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، فنجد المحور الأول من الرؤية، كما يوضح الجدول رقم (١-١) يمثل ترجمة واقعية ملائمة لظروف المملكة العربية السعودية الخاصة لكل من الأبعاد والمرتكزات الاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة، بمعنى آخر ان مستهدفات محور **رفع حيوية المجتمع** يعتبر بمثابة صياغة سعودية لكل من الأهداف (٣) ، (٤) ، (٥)، (٦) ، (٧) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) ، (١٤) التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ . اما محور **تنمية اقتصاد مزدهر** فهو يعتبر بمثابة ترجمة للبعد الاقتصادي وبصياغة ملائمة لظروف السعودية لكل من أهداف التنمية المستدامة رقم (١) ، (٨) ، (٩). في حين ان المحور الأخير **وطن طموح** هو ترجمة لبعد الإطار المؤسسي والحوكمة فهو يعكس أهداف التنمية المستدامة رقم (١٦) ، (١٧).

كما تم اقتراح إطار زمني لمستهدفات الرؤية العامة ينطبق مع الإطار الزمني المقترح من الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة ألا وهو عام ٢٠٣٠ إلا ان المملكة وضعت خطة مرحلية لتنفيذ أولى مراحل مستهدفات الرؤية حتى عام ٢٠٢٠ أطلق عليها خطة أو برنامج التحول الوطني (سوف يتم الإشارة إليها فيما بعد). فيما يلي عرض أهداف الرؤية طبقًا لمحاورالرؤية وخطة التحول الوطني والتي تتلاءم مع مستويات التنمية الحضرية لحاضرة بريدة في صورة واضحة يسهل لمؤسسات الإدارة المحلية والمجتمع المحلي منها فهم المستهدفات التي تتعلق بمجال أعمالهم بحاضرة بريدة ، وسوف يتم عرض المستهدفات الرقمية لكلٍ من الرؤية والخطة في الخطوة الثالثة منعًا للتكرار حيث تهتم هذه الخطوة بالمقارنة الرقمية بين الأوضاع الراهنة والمستهدفات.

محور رفع حيوية المجتمع :

يركّز هذا المحور على الإهتمام بالمجتمع من خلال بناء شخصية الأجيال القادمة للمملكة في نفس الوقت الذي يتم فيه بناء مجتمع قوي ومنتج من الجيل الحالي برفع جودة وكفاءة الخدمات التعليمية والصحية ثم تحسين أوضاع الأسرة ويدور كذلك حول تحسين وتطوير الحالة العمرانية والبيئية للمدن السعودية. وعليه فإن مستهدفات هذا المحور كالتالى:

الهدف (١): رفع جودة وكفاءة الخدمات التعليمية:

الهدف ١–١ إتاحة خدمات التعليم لكل شرائح المجتمع

- تركيز أكبر على مراحل التعليم المبكّر
- خفض نسبة الأمية بين الكبار
- رفع نسبة الطلبة المستفيدين من خدمات النقل المدرسي
- تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص تعليم مناسبة يضمن استقلاليتهم واندماجهم بوصفهم عناصر فاعلة في المجتمع

الهدف ١–٢ تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم

- تأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتدريبهم
- رفع متوسط عدد ساعات التطوير المهني التي استكملها المعلمين
- خفض عدد الطلاب لكل معلم

الهدف ١–٣ ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن

- توفير التعليم القادر على بناء الشخصية
- زيادة دور الأسرة في تعليم ابنائها (في العملية التعليمية)
- تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها لترسيخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا.
- إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية.

الهدف ١–٤ تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لمواءمة احتياجات سوق العمل المستقبلية

- نتعلّم لنعمل (مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل)
- زيادة القدرة الإستيعابية للتدريب التقني والمهني وربطها باحتياج سوق العمل

الهدف (٢): تحقيق حياة صحية:

- تحسين جـودة الخدمـات الصحية بشـقيها الوقـائي والعـلاجي.
- رفع نسبة المواطنين السعوديين الذين لديهم سجل طبي رقمي موحد.
- زيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد.
- ارتفـاع نسـبة ممـارسي الرياضـة.
- رفع درجة التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية لتحقيق التكامل في تلبية متطلبات المسـتفيدين منهـا واحتياجاتهم.
- توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي.

الهدف (٣): الاهتمام بالأسرة وإيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية:

- رفع الوعي بنظام العنف الأسري وآليات الإبلاغ عن حالات العنف الأسـري
- تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة
- تعزيز مبادئ الرعاية الاجتمـاعية وتطويرهـا لبنـاء مجتمـع قـوي ومنتج
- ارتفاع انفاق الأسر على الثقافة والترفيه

الهدف (٤): تطوير البيئة العمرانية والإرتقاء بمستوى جودة الحياة

- تمكين المواطنين من الحصول على مسكن ملائم
- التحسين المستمر بتغطية المدينة بمرافق عامة وببنية تحتية ذات جودة وكفاءة عالية
- تحقيق الإستدامة البيئية والحفاظ على المقدرات الطبيعية

محور تنمية إقتصاد مزدهر:

يركز هذا المحور على تحسين الإقتصاد السعودي بصفة عامة والإقتصاد المحلي لحاضرة بريدة بصفة خاصة من خلال تنويع القاعدة الإقتصادية ودعم المنشآت الناشئة والصغيرة والأسر المنتجة ثم بإتاحة فرص عمل لجميع سكان المدينة. وعليه فإن مستهدفات هذا المحور كالتالي:

- تنويع القاعدة الإقتصادية من خلال دعم القطاعات الواعدة لإنجاحها لتكون دعامة جديدة للإقتصاد.
- دعم المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسّطة والأسر المنتجة.
- اتاحة الفرص للجميع (وخاصة المرأة السعودية وذوي الاعاقة) وإكسابهم المهارات اللازمة .

محور وطن طموح:

يركّز هذا المحور على تحسين كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي في تقديم الخدمات للمواطنين بالإضافة إلى تفعيل وتمكين المجتمع وخاصة القطاع غير الربحي للمساهمة مع الحكومة في تحسين جودة الحياة بالمدينة. وعليه فإن مستهدفات هذا المحور كالتالى:

- **حكومة فاعلة.**

- تحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات.
- زياد مؤشر رضا المستفيدين (الأفراد ورجال الأعمال) عن الخدمات البلدية المقدمة.
- تحقيق مستويات متصاعدة من الاكتفاء المالي الذاتي وتحقيق أداء مؤسسي مستدام عالي الجودة.
- زيادة نسبة النساء في الخدمة المدنية.
- تطوير القدرات البشرية الحكومية وإدارة التغير لمواكبة التحول الرقمي الحكومي.

- **مُواطِنُهُ مسؤول**

- تعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع غير الربحي.
- رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها.

علاوة على ماسبق وجب التنويه إلى **خطة التحول الوطني** والتي تعتبر أحد مكوني الإطار المرجعي العام لصياغة منظور حاضرة بريدة. حيث تعتبر هذه الخطة واحدة من أهم البرامج والآليات التنفيذية للرؤية المستقبلية للمملكة. صيغت هذه الخطة لتضم ٢٤ جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية

والتنموية في عامها الأول، حيث تم ترجمة مستهدفات الرؤية إلى مستهدفات رقمية مرحلية إلى عام ٢٠٢٠م بالإضافة إلى مرحلة أولى من المبادرات التفصيلية التي سيبدأ إطلاقها إبتداء من عام ٢٠١٦م لتحقيق تلك المستهدفات، على أن تلحقها مراحل تشمل جهات أخرى بشكل سنوي.

والجدير بالذكر ان تحديد المستهدفات الرقمية تمت بناءً على الوضع الراهن عام ٢٠١٦ م مع مقارنتها بالتجارب والمعايير الإقليمية والدولية، وسوف تمثل هذه المستهدفات الرقمية للخطة الإطار المرجعي للخطوة الثالثة من هذا التقرير لتقييم مدى تقدم حاضرة بريدة نحو الرؤية.

الفصل الثاني

التحليل العام والدقيق للأوضاع الراهنة لمؤشرات حاضرة بريدة

تهدف هذه الخطوة من التقرير إلى تقديم صورة واقعية واضحة عن حالة التنمية الحضرية بحاضرة بريدة من واقع نتائج مؤشرات المرصد الحضري لعام ١٤٣٧هـ والتطور الزمني لهذه المؤشرات خلال الفترة التي تسبقها بداية من عام ١٤٣٠هـ.

كما سبق توضيحه في الجزء السابق ان الرؤية المستقبلية وخطة التحول الوطني سوف يمثلان الإطار المرجعى لكل أجزاء هذا التقرير. لذا سوف يتم في هذا الجزء تحليل المؤشرات التي تعكس الأوضاع الراهنة لحاضرة بريدة المرتبطة بأهداف الرؤية المستقبلية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني٢٠٢٠ ليسهل تقييم مدى التقدم نحوهما في الخطوة الثالثة من هذا التقرير. انطلاقًا من التحليل الدقيق لنتائج مؤشرات المرصد الحضري لحاضرة بريدة للفترة الزمنية من ١٤٣٠ هـ إلى ١٤٣٧ هـ والفهم الواسع للمحاور الرئيسية التي ارتكزت عليها كلاً من الرؤية وخطة التحول الوطني فقد خلص أن يتم عرض الأوضاع الراهنة لحالة التنمية الحضرية لحاضرة بريدة طبقًا للمحاور الثلاثة الرئيسية للرؤية المستقبلية العامة للمملكة:

- محور رفع حيوية المجتمع
- محور تنمية اقتصاد مزدهر
- محور وطن طموح

وتعتمد المنهجية المتبعة في هذا الجزء التتبع الزمني لتطور المؤشرات والتحليل المقارن لنتائج هذه المؤشرات بالمدن السعودية الأخرى المتاحة وكذا بالمتوسطات على مستوى المملكة وبالمعاييرالدولية إن وجدت.

وانطلاقًا من عملية التحليل فقد تمثلت المخرجات الأساسية لهذه الخطوة في التوصيف الدقيق لحالة التنمية الحضرية لحاضرة بريدة ثم تصنيف المؤشرات إلى ثلاثة مجموعات بناءا على مقارنة الرصد الاخير لكل مؤشر بمتوسط قيمه خلال الفترة السابقة: مؤشرات إيجابية تعكس تحسن في جودة الحياة بالمدينة ، ومؤشرات سلبية تعكس جوانب إخفاق والتي يجب مراعاتها في القريب العاجل لكي يتسنى رفع كفاءة جودة الحياة ومن ثمّ تحسن دور حاضرة بريدة في تحقيق الرؤية الشاملة للمملكة بالمدينة اما المجموعة الثالثة تضم المؤشرات الثابتة (والتي تساوت قيمته الاخير مع المتوسط) التى لم تحدث تاثيرا سواء بالسلب او الايجاب على جودة الحياة في المدينة، يعتبر هذا الجزء في مجمله خطوة أولية لتقييم مدى تقدم حاضرة بريدة نحو تحقيق أهداف الرؤية وخطة التحول الوطني والتي سوف يتم عرضها بشئ من التفصيل في الجزء الثالث من هذا التقرير.

٢-١ المحور الأول : رفع حيوية المجتمع

لرسم صورة تعكس الوضع الراهن لحيوية المجتمع بحاضرة بريدة في خلال الفترة الزمنية السابقة فقد شكلت الأهداف الفرعية والتنفيذية لهذا المحور الإطار العام لهذه الصورة. ولتكون الصورة واضحة للجهات المختصة فقد تم انتقاء الأهداف التنفيذية التي تتناسب مع مستوى المدينة التنموي والأهداف ذات الأولوية للتنفيذ على المستوى الحضري كما يلي:

٢-١-١ بناء شخصية أبنائنا من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية:

يهدف هذا الجزء إلى تحليل الأوضاع الراهنة للخدمات التعليمية المقدمة في حاضرة بريدة والوقوف على مدى كفاءتها وجودتها نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠م. ترجع أهمية الخدمات التعليمية أنها تؤثر بشكل مباشر في كل القطاعات التنموية الأخرى المستهدفة من الرؤية، حيث تسعى الرؤية المستقبلية إلى إحداث تحولات إجتماعية ثقافية عميقة في شخصية أبناء المملكة وبالتالى تقليل الفجوة النوعية بين مخرجات العملية التعليمية وخاصة التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل حيث أدت هذه الفجوة على مدار السنوات السابقة إلى وجود قوة بشرية كبيرة غير موظفة في سوق العمل مما يعد إهدارًا للموارد البشرية وكذلك للدعم الحكومي الكبير الموجه للتعليم الجامعي، ولذلك فإن تطوير جودة وكفاءة قطاع التعليم يساوي بل ويفوق في الأهمية أهداف التغطية الكمية للمراحل التعليمية المختلفة، فيما يلي صورة واضحة ودقيقة عن الأوضاع الراهنة للخدمات التعليمية بحاضرة بريدة مقارنة بالمدن السعودية الأخرى والمعايير الوطنية والدولية.

بالنسبة لإتاحة الخدمات التعليمية لكافة شرائح المجتمع فإن المؤشرات بحاضرة بريدة تشير إلى العديد من الملامح والسمات الإيجابية، التي تسجل تحسنًا ملحوظًا في الموشرات الكمية في مجال التعليم، في الفترة ما بين ١٤٣٠-١٤٣٧هـ فلقد سجلت نسبة أمية الكبار لإجمالي السكان إنخفاضًا ملحوظًا خلال الفترة السابقة من ٧,١٪ في ١٤٣١هـ إلى ٣,١٪ في ١٤٣٧هـ كما يتضح من الشكل (٢-١) ، يعتبر هذا المعدل منخفضًا اذا ما قورن بالمدن السعودية حيث يمثل نصف النسبة المسجلة بالمدينة المنورة في عام ١٤٣٧هـ والدمام في ١٤٣٦هـ كذا المعدل المتوسط على مستوى المملكة في ١٤٣٦هـ(٧٪ و ٧,٣٪ و ٥,٣٪) على التوالي. في حين يقل إلى ربع نظيره في مكة المكرمة (١٣,٣٪) في ١٤٣٦هـ ، الا انه يزيد بمقدار ثلاث اضعاف عن المعيار الدولى (١٪) كما يتضح من الشكل (٢-٢). أى ان حاضرة بريدة قد سجلت تحسنًا ملحوظًا في هذا المؤشر مما سينعكس على النواحي التنموية الأخرى سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

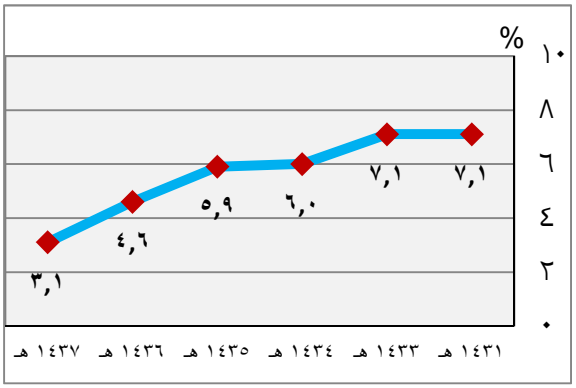

شكل (٢-١) تطور تراجع نسبة امية الكبار لإجمالي السكان بحاضرة بريدة

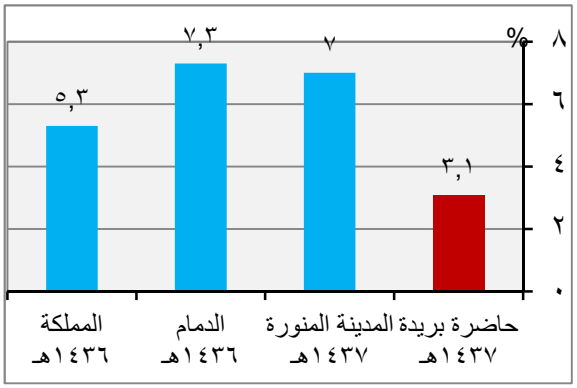

شكل (٢-٢) مقارنة نسبة أمية الكبار لإجمالي السكان بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة

وعلى الرغم من الإشارة إلى تحقق تحسن في هذا المؤشر إلا أنه يظل مرتبطًا بالنسبة الإجمالية فقط دون الإشارة للنوع (ذكور وإناث)، حيث تظل الفجوة النوعية قائمة بقوة بحاضرة بريدة حيث تسجل نسبة الأمية للإناث (٥,١٪) ثلاث أضعاف نسبة الأمية للذكور (١,٥٪) مما يتطلب مزيدًا من الإهتمام وصياغة الخطط الملائمة لتجاوز هذه الفجوة النوعية بهذا المؤشر. وفي نفس الإطار، يجب تفسير المعدلات شديدة التميز ببريدة الخاصة بمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان والتي بلغت ٩٩,٨٪ وهي كذلك اعلى من المدن الاخرى في المملكة مثل المدينة المنورة والدمام حيث سجلت النسبة ٩٨,٦٪ في ١٤٣٧هـ و ٩٢,٧٪ في ١٤٣٦هـ على الترتيب كما يتضح من الشكل (٢-٣) .

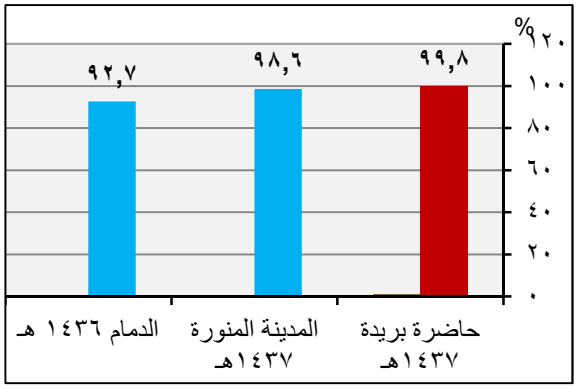

شكل (٢-٣) مقارنة بين معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين بريدة وبعض مدن المملكة

بالنسبة لموقف خدمات التعليم المقدمة للأطفال ما دون سن السادسة فعلى الرغم من تراجع نسبة القيد برياض الأطفال دون السادسة بحاضرة بريدة من ٣٣,٣٪ عام ١٤٣٦هـ إلى ٢٤,٥ ٪ عام ١٤٣٧هـ، إلا أنها ترتفع نحو ٦ أضعاف النسبة المسجلة بالمدينة المنورة ومكة المكرمة ونحو مرتين ونصف النسبة المسجلة بالدمام في نفس الفترة (٤,٧٨٪ في ١٤٣٧هـ و٤,٦٣٪ في ١٤٣٦هـ و ١٠,٩٧٪ في ١٤٣٦هـ) على التوالي كما يتضح من الشكل (٢-٤). كما تزيد مقدار الضعف عن متوسط المملكة (١٣٪ في ١٤٣٧) في حين انها تمثل حوالى الربع فقط من قيمة المعيار الدولى (٨١٪).

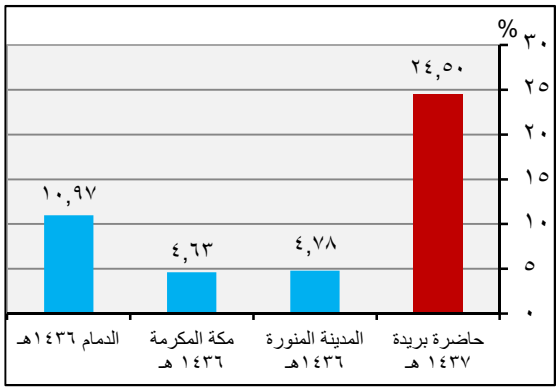

شكل (٢-٤) مقارنة نسبة القيد برياض الاطفال دون السادسة بين بريدة وبعض مدن المملكة

أما بالنسبة لمعدلات قيد طلاب حاضرة بريدة في التعليم الإبتدائي فإنها تتأرجح ارتفاعًا وانخفاضًا حيث انخفضت من ٩٠,٥٪ في عام ١٤٣١هـ إلى ٨٦٪ في عام ١٤٣٣هـ ثم عاودت الارتفاع إلى ٨٩,٨٪ في عام ١٤٣٤هـ قبل ان تنخفض مرة أخرى إلى ٨٣,٢ ٪ في عام ١٤٣٦هـ لتزداد زيادة طفيفة إلى ٨٤,١٪ في عام ١٤٣٧هـ. ويقل هذا المعدل الحالي عن نظيره في كلٍ من المدينة المنورة وينبع (٨٥,٩٪ و ٨٥,٥٪ في ١٤٣٧هـ) على الترتيب، كما يقل عن الحد الأعلى من المعيار الدولي (١٠٠٪) ، كما يوضح الشكل (٢—٥).

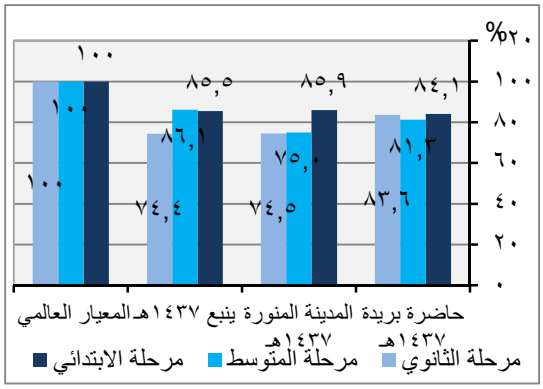

شكل (٢—٥) مقارنة معدل القيد في مراحل التعليم المختلفة لحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة والحد الاعلى من المعيار الدولى

فيما سجلت نسبة الإلتحاق بالتعليم المتوسط والثانوي ٨١,٣٪ و ٨٣,٦٪ بالترتيب ، كلا المعدلين شهدا إنخفاضًا خلال الفترة السابقة، فبالنسبة إلى المعدل الأول الذي يعبر عن نسبة الالتحاق بالتعليم المتوسط فقد إنخفض من ٨٨,٩٪ عام ١٤٣٠هـ إلى ٨٤,٨٪ ١٤٣٣هـ ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٨٨,٨٪ في العام الذي يليه ليبدأ في الإنخفاض مرة أخرى حتى وصل إلى ٨١,٣٪ عام ١٤٣٧هـ. ويزيد هذا المعدل عن نظيره في المدينة المنورة (٧٥٪) بينما ينخفض عن كلٍ من مدينة ينبع (٨٦,١٪) وعن الحد الإعلى للمعيار الدولي الذي يهدف إلى أن تصل هذه النسبة إلى (١٠٠٪). وبالنظر إلى معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي فنجد انه قيمه تتأرجح بين الإنخفاض والإرتفاع ليصل إلى أعلى قيمة له (٩٤,٨٪) في عام ١٤٣٢هـ بينما أقل قيمة (٨٣,٦٪) في آخر رصد له عام ١٤٣٧هـ. ولكن بالرغم من أنه في أقل قيمه إلا أنه يزيد عن نظيره في كلٍ من المدينة المنورة وينبع (٧٤,٥٪ و ٧٤,٤٪) على التوالي. كما يقل بطبيعة الحال عن الحد الأعلى للمعيار الدولي الذي يهدف إلى أن تصل هذه النسبة إلى (١٠٠٪).

مما سبق يتطلب المزيد من الدراسة عن أسباب هذا الإنخفاض في معدلات الإلتحاق في مستويات التعليم الثلاثة بحاضرة بريدة حتى لا تمثل عائقًا أمام تحقيق المعدلات المطلوبة لرؤية ٢٠٣٠ ليس فقط في التعليم وإنما قد تمتد إلى قطاعات أخرى بشكل غير مباشر.

بالنسبة إلى كفاءة وجودة العملية التعليمية للتعليم ما قبل الجامعى والتي سوف يتم رصدها وتحليلها من خلال مؤشر عدد الطلاب لكل معلم و كثافة الفصل ثم نسبة المدارس التي تستوفي شروط وزارة التعليم بالمملكة. فبالنسبة للمؤشر الأول وهو عدد الطلاب لكل معلم في التعليم الابتدائى في حاضرة بريدة فإنه سجل في آخر رصد له بعد تذبذب في القيمة في الفترة السابقة ١١,٤ طالب لكل معلم ويعد هذا المعدل مساويًا تقريبًا لنظيره في المدينة المنورة (١١ طالب لكل معلم) ولكن يفضل المعيار الدولى حيه يقل عنه بمقدار النصف تقريبا (٢٥ طالب لكل معلم). أما عدد الطلاب لكل معلم في المرحلة المتوسطة والثانوي

فقد شهدا أيضًا تارجحًا بين الارتفاع والانخفاض

حيث سجلا في آخر رصد لهما ٩,٥ و ٩,٧ طالب لكل معلم على التوالي. وبمقارنة هذا المعدل في المرحلة المتوسطة يزيد عن معدل المدينة المنورة (٨,٦) ولكنه يقل عن المعيار الدولي (١٧ طالب لكل معلم). أما معدل التعليم الثانوي فإنه يقل عن كلٍ من المدينة المنورة والمعيار الدولي (١٠,٥ و ١٦ طالب لكل معلم) على الترتيب، كما هو موضح بالشكل (٢-٦).

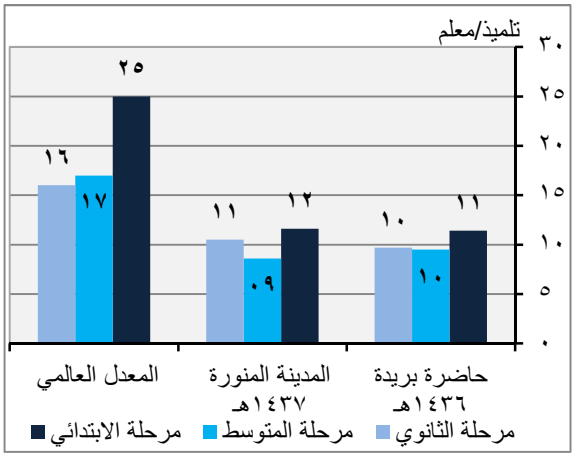

شكل (٢-٦) مقارنة معدلات عدد الطلاب مقابل المعلم في مراحل التعليم المختلفة في بريدة والمدينة المنورة والمعيار العالمي

أما بالنسبة للمؤشر الثانى الذي يعكس كفاءة التعليم بالمدينة فقد سجلت نسب الكثافة الفصلية للطلاب في التعليم الإبتدائى أعلى معدلاته ٢٠,٤ طالب/فصل في عام ١٤٣٧هـ وهو ما يساوي متوسط المعدل على مستوى المملكة (٢٠ طالب/فصل) في حين يتميز قليلاً عن نظيره في كلٍ من المدينة المنورة والدمام وكذا المعيار الدولى (٢١,٨ و ٢٣ و ٢٤ طالب في الفصل) على التوالى. اما بالنسبة للتعليم المتوسط فإن الكثافة بلغت ٢٣,٢ طالب/فصل في تساوٍ تام مع معدل المدينة المنورة ولكنه يقل عن المتوسط العام على مستوى المملكة والدولي وايصا عن معدل مدينة الدمام (٢٤,٧ و ٢٨ و ٢٥ طالب/فصل)على الترتيب. كما سجل هذا المعدل في التعليم الثانوى (٢٤,٥ طالب / فصل) تميزًا عن نظيره على مستوى المملكة والدمام والدولى (٢٧,٩ و ٢٦,٥ و ٢٨ طالب/فصل)على التوالى في حين قلّ عن معدل المدينة المنورة (٢٢طالب/فصل)، كما يوضح الشكل (٢-٧).

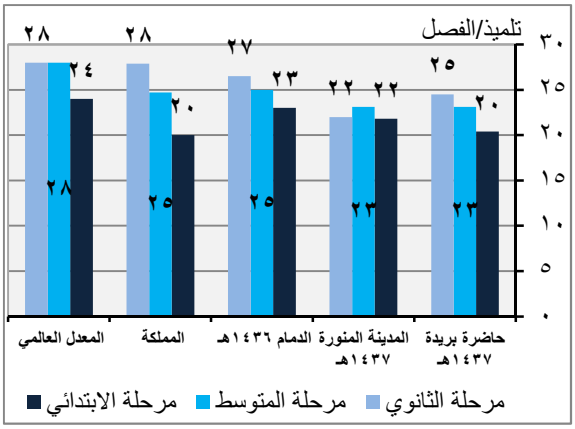

شكل (٢-٧) مقارنة الكثافة الفصلية للطلاب في مراحل التعليم المختلفة لبريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي

في المجمل تمثل هذه المؤشرات قيم جيدة نسبيًا من الناحية النظرية ولكنها لتكون معبرة فعليًا يتطلب ان تقترن بمعدلات قيد الطلاب بمراحل التعليم المختلفة والتي شهدت إنخفاضًا بنحو ٦٪ خلال السنوات السبع الماضية كما يتطلب إقتران هذه المعدلات بنصيب الطالب من مساحة الفصل بالإضافة إلى حجم تجهيز الفصل.

ومن ناحية أخرى سجلت نسبة المباني المدرسية الحكومية والأهلية التي تستوفي الشروط الرسمية ارتفاعًا كبيرًا من ٥٢,٣٪ في ١٤٣١ هـ إلى ٧١,١٪ في ١٤٣٧ هـ في مرحلة التعليم الإبتدائى كما ارتفعت النسبة

للتعليم المتوسط من ٧٠,٥٪ في ١٤٣١هـ إلى ٨٣٪ في ١٤٣٧هـ وفي مرحلة الثانوي ارتفعت النسبة من ٧٤٪ في ١٤٣١هـ إلى ٨٢,٣٪ في ١٤٣٧ هـ . وعلى الرغم من هذا التحسن الكبير إلا انه مازال نحو ثلث المدارس بالمدينة غير مستوفي للمواصفات مما يشكل عائقًا كبيرًا للوصول للمعدلات المستهدفة برؤية ٢٠٣٠ ، هذا التحسن الكمي في نسبة المباني التي تستوفي الشروط الرسمية قد صحبه تحسن ملحوظ كميًا أيضًا في عدد المدارس المستأجرة والمدارس الغير مطابقة المواصفات. حيث سجلت نسبة المدارس المستأجرة بحاضرة بريدة حوالي السدس من إجمالي المدارس في مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي في عام ١٤٣٧هـ لتسجل ١٧٪ و ١٧,٧٪ على التوالي منخفضة عن نسب العام ١٤٣٤هـ (٢٠,٤٪ –٢١٪)، بينما ترتفع في المرحلة الإبتدائية لتصل إلى ٢٨,٩٪ في عام ١٤٣٧هـ ولكنها انخفضت عن نسب العام ١٤٣٤هـ حيث سجلت (٣٤,٢٪)، كما هو موضح بالشكل (٢–٨) . وهى تشير إلى تحسن طفيف وبداية نجاح في سياسات تحجيم هذه الظاهرة والتي ارتبطت بعدم إكتمال المواصفات الفنية لمؤسسة المدرسة مثل إنكماش المساحة والتصميم الغير ملائم و نقص أو إنخفاض نوعية عناصر الملاعب الرياضية وأدوات التثقيف والتنمية الذهنية والفكرية والإجتماعية ، والتي تشكل مكونًا أساسيًا في العملية التعليمية مما يؤثر على كفاءة العملية التعليمية. ومقارنة هذا المؤشر بالمدن السعودية مثل المدينة المنورة نجد ان معدلات بريدة تقل كثيرًا عن معدلات هاتين المدينتين. فقد بلغت نسبة المدارس المستأجره في التعليم الإبتدائى في كلٍ من المدينة المنورة والدمام (٥٦,١ و ٤٠,٤٪) وهو ما يمثل ما يقرب من ضعف معدل بريدة. اما بالنسبة للتعليم المتوسط فقد زادت نسبة المباني المستأجرة أيضًا في كلٍ من المدينة المنورة والدمام (٤٦,١ و ٣٢,٤٪) إلى أكثر من ضعف حاضرة بريدة. أما مؤشر التعليم الثانوي فانه يزيد عن نظيره في مدينة الدمام بمقدار ٦٪ حيث سجل (١١,٨٪) في حين بلغ معدل المدينة المنورة ضعف المعدل المسجل بحاضرة بريدة (٣٥,٢٪). فبالإضافة إلى تطوير الجانب الكمي في تلك المؤشرات في حاضرة بريدة فإنه يطلب تطوير الجانب النوعي وكذا تطوير مزيدًا من المؤشرات لقياس وتحديد كفاءة وفعالية العملية التعليمية كخطوة نحو تحقق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ بقطاع التعليم، شكل (٢–٩).

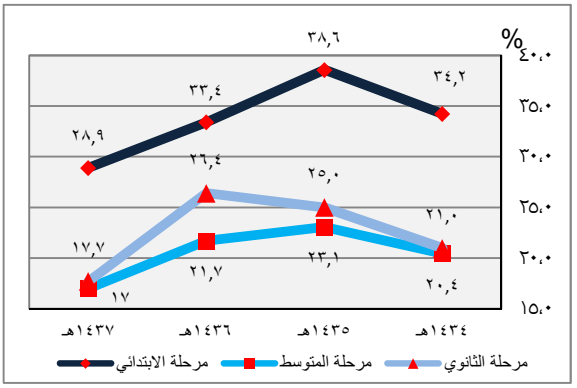

شكل (٢–٨) تطور نسبة المدارس المستأجرة في مراحل التعليم المختلفة بحاضرة بريدة

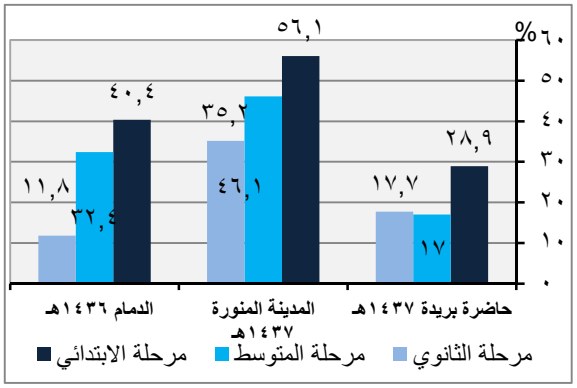

شكل (٢–٩) مقارنة نسبة المدارس المستأجرة في مراحل التعليم المختلفة بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة

وبتحليل الأوضاع الراهنة للمؤشرات الخاصة بقطاع التعليم الجامعي، فإن الأوضاع تختلف نسبيًا ، حيث تتراوح نسبة الإلتحاق بالتعليم الجامعي حول نصف عدد الفئة العمرية الخاصة به، حيث سجلت أعلى قيمها في ١٤٣٣هـ (٥٤,٥٪) ثم واصلت في الانخفاض من ٤٨,٨٪ في عام ١٤٣٤هـ إلى أن وصلت إلى ٤٢,٥٪ في ١٤٣٧هـ، شكل (٢-١٠). وبالرغم من ان هذه القيمة تمثل مايقرب نت نصف الحد الاقصى للمعيار الدولي (٧٥٪) الا انها تتساوى تقريبًا مع معدل المدينة المنورة (٤٢,٣٪) في حين تزيد عن كلٍ من المتوسط العام للمملكة ومعدل مدينة ينبع (٣٤,٣٪ و ٣٧,٨٪) على التوالى ، شكل (٢-١١).

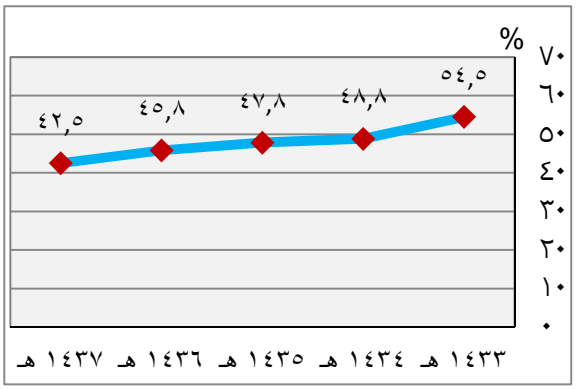

شكل (٢-١٠) يوضح تراجع نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعى بحاضرة بريدة

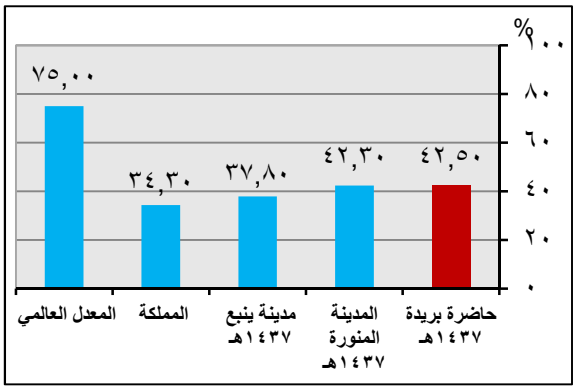

شكل (٢-١١) مقارنة بين نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعى بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي

وعلى الرغم من التراجع الطفيف في نسبة التعليم الجامعي عمومًا في حاضرة بريدة خلال الفترة السابقة إلا ان هناك ملمح إيجابي متميز حيث تضاعفت نسبة الإلتحاق بالكليات العملية من ١٨,٢٪ عام ١٤٣٠هـ لتصبح ٤٠,٥٪ عام ١٤٣٧هـ وتزيد هذه النسبة عن معدل المدينة المنورة (٢٨,١٪) في ١٤٣٧ هـ وتقل بنسبة ١٠٪ عن نظيرتها في مدينة ينبع (٥٠,٥٪) .

هذا الارتفاع في معدل بريدة يعتبر بمثابة خطوة إيجابية في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ ولكن يتطلب تطوير مؤشرات إضافية لتقييم مدي الربط بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل لتحديد أفضل المسارات المهنية والتعليمية للطلاب بما يحد من البطالة ويحقق فعالية التعليم المطلوبة، من ناحية أخرى يجب توفير مؤشرات إضافية لتحديد أسباب عدم الإلتحاق بالتعليم الجامعي من حيث إرتباطه بالعمل المبكر أوعدم وجود الكليات المستهدفة بحاضرة بريدة وكذلك تحليل المكون النوعي المستهدف لسوق العمل وارتباطه بنوعية التعليم الجامعي المستهدف للإناث.

الموقف الإجمالي للأوضاع الراهنة لمؤشرات الخدمات التعليمية:

من خلال عرض وتحليل الأوضاع الراهنة للخدمات التعليمية المقدمة في حاضرة بريدة والوقوف على مدى كفاءتها وجودتها نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ خلال الفترة الزمنية السابقة والتحليل وجد انه يمكن تصنيف المؤشرات إلى مجموعتين فقط : مؤشرات إيجابية تعكس بعض التحسن في الغالب كان كميًا في توافر الخدمات التعليمية وموشرات سلبية تعكس تدني كفاءة وفعالية تقديم الخدمة للطلاب كما يوضح الجدول رقم (٢-١) حيث بلغ الوزن النسبي لعدد المؤشرات الإيجابية بالمدينة ٧٤٪ من إجمالي عدد المؤشرات المرتبطة بالرؤية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠. أما مجموعة المؤشرات السلبية والتي يجب مراعاتها في القريب العاجل لكى يتسنى رفع كفاءة الخدمات التعليمية ومن ثم تحسن دور حاضرة بريدة في تحقيق الرؤية الشاملة للمملكة تمثل أيضًا ٢٦٪ من إجمالي عدد المؤشرات المرتبطة بالرؤية وخطة التحول الوطني وسوف يتم مناقشة هذه القضايا بشئ من التفصيل في الجزء الرابع من هذا التقرير. حيث تشمل المؤشرات التعليمية السلبية بشكل خاص تلك المرتبطة بنسب الإلتحاق بالخدمات التعليمية في المستويات الثلاثة والتعليم الجامعي والمطلوب توجيه الجهود اللازمة لفهم وتفسير الأسباب المؤدية لذلك لمساعدة الجهات المختصة لتصحيح مسار الخدمات التعليمية نحو مستهدفات الرؤية.

جدول (٢-١) يوضح مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة التي تتعلق بالخدمات التعليمية

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
نسبة الأمية للكبار	-	٪١٠,٢٨	٪٣,١	يقل	٪٥,٣	يزيد	٪١	ايجابى	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
نسبة القيد برياض الأطفال دون السادسة	-	٪٢٨,٩	٪٢٤,٥	يزيد	٪١٣	يقل	٪٨١	سلبي	انخفاض متوسط
نسبة الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي	±	٪٨٦,٤٣	٪٨٤,١	يقل		يقل	٪٨٩,٦-١٠٠	سلبي	انخفاض طفيف
نسبة الإلتحاق بالتعليم المتوسط	±	٪٨٥,١٥	٪٨١,٣	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		يقل عن الحد الاعلى	٪٦٥,١-١٠٠	سلبي	انخفاض متوسط
نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوي	±	٪٨٨,٧٧	٪٨٣,٦	يزيد		يقل عن الحد الاعلى	٪٦٥,١-١٠٠	سلبي	انخفاض متوسط
عدد الطلاب مقابل المعلم في التعليم الابتدائي	±	١٠,١٦ طالب/ معلم	١١,٤ طالب/ معلم	مساوية	١:٠٩	يقل	١:٢٥	ايجابي	ارتفاع طفيف
عدد الطلاب مقابل المعلم في التعليم المتوسط	±	٨,٩٧ طالب/ معلم	٩,٥ طالب/ معلم	يزيد		يقل	١:١٧	ايجابي	ارتفاع طفيف
عدد الطلاب مقابل المعلم في التعليم الثانوي	±	٨,٩٧ طالب/ معلم	٩,٧ طالب/ معلم	يقل		يقل	١:١٦	ايجابي	ارتفاع طفيف
الكثافة الفصلية للطلاب في التعليم الابتدائي	±	١٩,٣١ طالب/فصل	٢٠,٤ طالب / فصل	يقل عن بعض ويساوي البعض الاخر	٢٠	يقل	٢٤	ايجابي	ارتفاع طفيف

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
الكثافة الفصلية للطلاب في التعليم المتوسط	±	٢٢,٤٧ طالب/فصل	٢٣,٢ طالب / فصل	يقل	٢٤,٧	يقل	٢٨	ايجابي	ارتفاع طفيف
الكثافة الفصلية للطلاب في التعليم الثانوي	±	٢٣,٦٤ طالب/فصل	٢٤,٥ طالب / فصل	يقل	٢٧,٩	يقل	٢٨	ايجابي	ارتفاع طفيف
نسبة المباني المدرسية الحكومية والأهلية التي تستوفي الشروط الرسمية في التعليم الابتدائي	+	٦٣,٥٧٪	٧١,١٪	غير متاح		غير متاح		ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
نسبة المباني المدرسية الحكومية والاهلية التي تستوفي الشروط الرسمية في التعليم المتوسط	+	٧٦,٧٩٪	٨٣,٠٪	غير متاح		غير متاح		ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
نسبة المباني المدرسية الحكومية والأهلية التي تستوفي الشروط الرسمية في التعليم الثانوي	±	٨٠,١٣٪	٨٢,٣٪	غير متاح		غير متاح		ايجابي	تحسن متوسط
نسبة المدارس المستأجرة في التعليم الابتدائي	±	٣٧,٦١٪	٢٨,٩٪	يقل	-	غير متاح		ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
نسبة المدارس المستأجرة في التعليم المتوسط	-	٢٣,٢١٪	١٧,٠٪	يقل	-	غير متاح		ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
نسبة المدارس المستأجرة في التعليم الثانوي	-	٢٣,٦٥٪	١٧,٧٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض	-	غير متاح		ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
الإلتحاق بالتعليم الجامعي	±	٤٨,٦٨٪	٤٢,٥٪	يزيد	٣٤٪	يقل	٣٥- ٧٥٪	سلبى	انخفاض متوسط
نسب الإلتحاق بالكليات العملية	+	٣٢,١٦٪	٤٠,٥٪	غير متاح يزيد عن بعض ويقل عن بعض		غير متاح		ايجابى	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف

+ قيم المؤشر تتزايد - قيم المؤشر تنخفض ± قيم المؤشرتتارجح انخفاض

٢-١-٢ تحقيق حياة صحية من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية:

بالرغم من وجود بعض المؤشرات الإيجابية بصفة عامة عن الحالة الصحية للمجتمع ببريدة في الفترة مابين ١٤٣١هـ إلى ١٤٣٧هـ، فإن تطورها سلبيًا أو تباينات إتجاهاتها خلال هذه السنوات السبع الأخيرة يرسم صورة غير واضحة عن الحالة الصحية المستقبلية للمجتمع في ضوء أهداف رؤية ٢٠٣٠ خاصة مجموعة المؤشرات الخاصة بصحة الأطفال والتي ترسم صورة سلبية إلي حد كبير عن مستقبل الحالة الصحية ببريدة كما سيتم توضيحه تفصيليًا في هذا الجزء من التقرير. فبينما سجل معدل الأمراض المتوطنة قيمًا جيدة في عام ١٤٣٠هـ (٢٣٤ إصابة/١٠٠٠٠ نسمة)، و هو ما يحقق موقفًا إيجابيًا بالنسبة لتحقيق أهداف الرؤية التنموية للمملكة ٢٠٣٠، إلا انه عاد ليسجل إرتفاعًا بنسبة قدرها ١٥٪ تقريبًا بعد خمسة سنوات (٢٨٦ في ١٤٣٥هـ) ثم قفز إلى ١٣٧٩,٧ إصابة/١٠٠٠٠ نسمة في ١٤٣٧هـ وهو ما يختلف تمامًا عن التوقعات لإنخفاض المعدل عبر الزمن، و المرتبطة بالجهود الحثيثة لمكافحة هذه النوعية من الأمراض بالمملكة. بالإضافة إلى ذلك فإن الارتفاع المفاجيء لمعدل الاصابات بالأمراض المتوطنة خلال العام الماضى ببريدة (١٣٧٩,٧ إصابة/١٠٠٠٠ نسمة) يستوجب اجراء دراسة تفصيلية عاجلة للوقوف على الأسباب الحقيقية المؤدية إلى ذلك لوضع خطة وقائية للتعامل مع هذه الازمة للتماشى مع أهداف الرؤية المستقلية ٢٠٣٠ والتي تستهدف توفير الطب الوقائي للمواطنين، وتشجيعهم على الإستفادة من الرعاية الصحية الأولية كخطوة أولى فعالة كما في الدول المتقدمة في خطتهم العلاجية مما سوف يساهم بدرجة كبيرة في محاربة الأمراض المعدية والمتوطنة.

من ناحية أخرى فقد أسفرت الجهود المتواصلة خلال السنوات السبع الأخيرة الساعية إلى تحسين مستوى الصحة الإنجابية إلى حدوث انخفاض في معدل المواليد ذوي الوزن المنخفض (أقل من ٢,٥ كجم) في بريدة حيث إنخفض إلى ٤/١ قيمته خلال سبع سنوات من ٨٧,٨ حالة/١٠٠٠ مولود حي في ١٤٣٠هـ إلي ٢٨,٤ حالة/١٠٠٠ مولود حي في ١٤٣٥هـ ثم إلى ٢٠,٨ حالة/١٠٠٠مولود حي في ١٤٣٧هـ شكل (١٢) ، و هو معدل متميز بالمقارنة بنظيره في منطقة القصيم والذي سجل ٤٠,٦ حالة/١٠٠٠مولود في ١٤٣٧هـ حيث يشكل نصف المعدل بالقصيم وهو ما يعد نجاحًا ملحوظًا في هذا الإطار كما يتضح من الشكل (١٣). حيث يقل هذا المعدل في حاضرة بريدة عن نظيره في المدينة المنورة وينبع ومتوسط المملكة والمعيار الدولى (٨٨ و ٤٦ و ٩٠ و ١١٠حالة لكل ١٠٠٠ من المواليد) على التوالي.

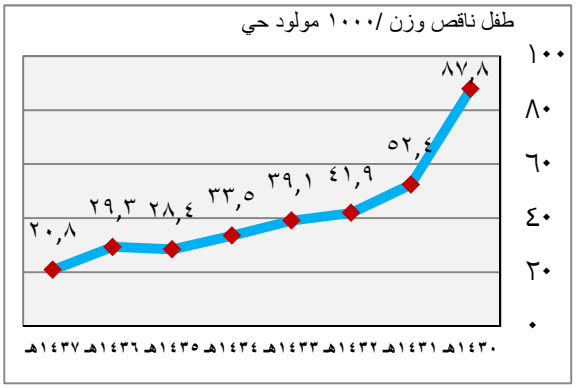

شكل (٢-١٢) تطور معدل المواليد ذوى الوزن المنخفض بحاضرة بريدة

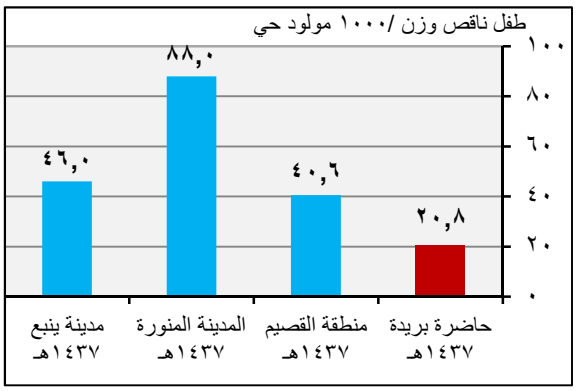

شكل (٢-١٣) مقارنة معدل المواليد ذوى الوزن المنخفض في حاضرة بريدة بمنطقة القصيم وبعض مدن المملكة

في السياق نفسه فقد انخفض معدل وفيات الأمهات في الولادة ببريدة من ١٧ حالة وفاة /١٠٠ ألف مولود حي في ١٤٣٢هـ إلى ٨,١ حالة وفاة /١٠٠ ألف مولود حي في ١٤٣٥هـ، ثم إلى ٦,٢ حالة وفاة /١٠٠ ألف مولود حي في عام ١٤٣٧هـ كما في شكل (٢-١٤).وهو معدل جيد يقل تقريبًا إلى نصف ماتم تسجيله بالمدينة المنورة والمملكة عمومًا حيث بلغت معدل وفيات الأمهات ١٢ حالة وفاة / ١٠٠ ألف مولود حي في ١٤٣٧هـ . فى حين يمثل حوالى ٢٪ من الحد الاقصى للمعيار الدولى (٢١٦ حالة وفاة / ١٠٠ ألف مولود حي) ويعد هذا المعدل المنخفض بمثابة نتيجة للجهود المبذولة بالقطاع الصحى ببريدة خلال السنوات السبع الماضية لرفع معدل الولادات تحت الإشراف الطبي المؤهل إلى ١٠٠٪ مما يؤكد النجاح النسبي لبرامج الصحة الإنجابية ببريدة.

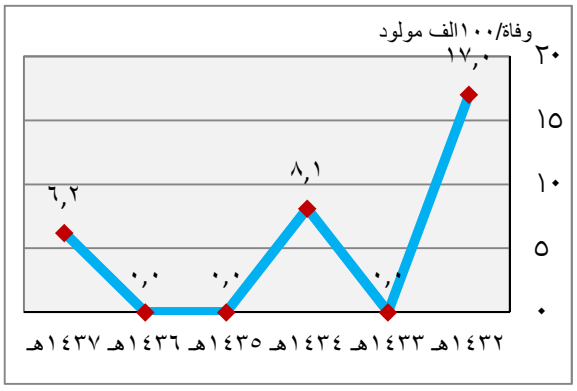

شكل (٢-١٤) يوضح انخفاض معدل وفيات الامهات بحاضرة بريدة

وكنتيجة لتحسن مؤشرات الصحة الإنجابية كما تم مناقشته مسبقًا فقد ارتفع معدل المواليد الخام ببريدة من ٢٢,١ مولود/ ١٠٠٠ نسمة في ١٤٣١هـ إلى ٢٦,١ مولود/ ١٠٠٠ نسمة في ١٤٣٧ هـ وهو يزيد بمقدار الضعف عن المعدل المسجل بالمدينة المنورة وبمقدار الثلث عن متوسط قطاع القصيم (١٣,٠٢ و ١٩,٨ مولود لكل ١٠٠٠ نسمة في ١٤٣٧هـ) على التوالي . ويزيد كذلك عن متوسط المملكة والمعيار الدولى (١٨,٤ و١٨,٥ مولود/ ١٠٠٠ نسمة في ١٤٣٧هـ) كما يتضح في شكل (٢-١٥) وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع إجمالي العمر المتوقع للذكور والإناث عند الميلاد ببريدة من(٧٢,٥ و ٧٤,٧) عام في ١٤٣١هـ إلى (٧٣,٠ و٧٥,٧) على التوالي عام في ١٤٣٧هـ، كما يوضح الشكل رقم (٢-١٦) تطور متوسط العمر المتوقع عند الميلاد لحاضرة بريدة.

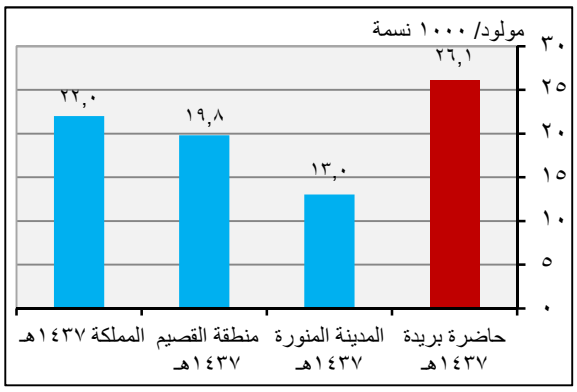

شكل (٢–١٥) يوضح مقارنة مؤشر معدل المواليد الخام بحاضرة بريدة قطاع القصيم وبعض المدن المملكـــة

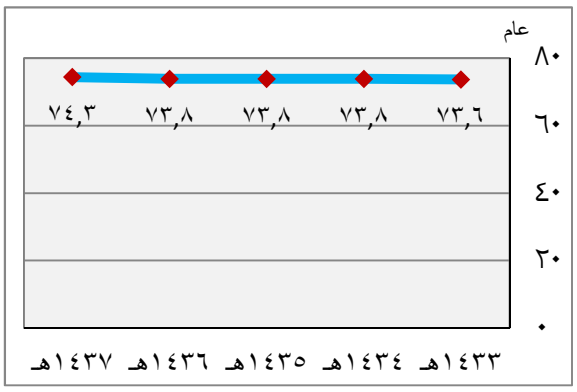

شكل (٢–١٦) تطور مؤشر العمر المتوقع (المتوسط) عند الميلاد بحاضرة بريدة

ومن ناحية أخرى فقد سجلت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة ملمحًا سلبيًا واضحًا في قطاع الصحة ببريدة خلال السنوات السبع الماضية ، حيث سجلت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة ١٧,٥ حالة وفاة طفل/١٠٠٠ مولود حي في ١٤٣١هـ وانخفضت إلى ١٦,٥ حالة في ١٤٣٤هـ، ثم إرتفعت مرة أخرى إلي ١٧,٣ حالة في ١٤٣٥هـ ، ثم واصلت الارتفاع الشديد إلى ان بلغت ٢٤,٢٢ حالة وفاة /١٠٠٠ مولود حي في ١٤٣٧هـ كما في شكل (٢–١٧) وهو معدل أعلى بنحو مرة ونصف من متوسط المملكة (١٥ حالة لكل ١٠٠٠ مولود في ١٤٣٧هـ) وأكبر بكثير من كل من مكة المكرمة والدمام والمدينة المنورة (١١,٨ و ٩,٤ و ١٧,٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي) كما في شكل (٢–١٨)، وبالرغم ان هذا المؤشر يقل عن المعيار الدولى (٤٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي) فانه يستدعي إجراء دراسة تفصيلية لتحديد أهم الأسباب المؤدية إلى هذا الارتفاع وكيفية خفضه على الأقل إلى متوسط المعيار على مستوى المملكة.

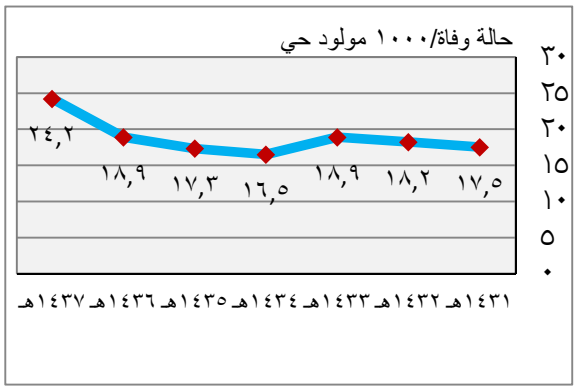

شكل (٢–١٧) يوضح ارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بحاضرة بريدة

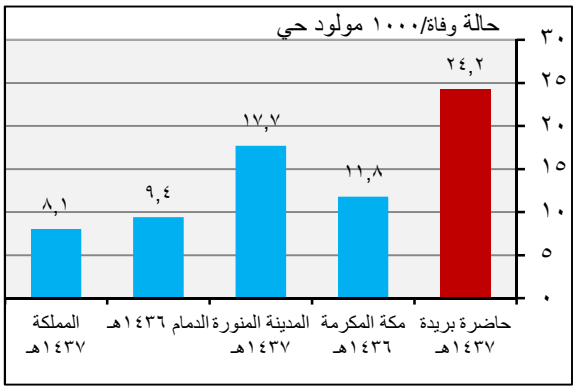

شكل (٢–١٨) مقارنة معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة

وفي نفس السياق لتراجع مؤشرات الصحة الخاصة بالأطفال ببريدة خلال السنوات السبع الماضية فقد سجلت معدلات وفيات الأطفال الرضع ببريدة ١٥,٢ حالة وفاة/١٠٠٠ مولود حي في ١٤٣٠هـ، ثم حدث تحسن طفيف في ١٤٣٤هـ لتسجل ١٣,٧ حالة وفاة /١٠٠٠ مولود حي ، ثم واصل في الارتفاع حيث بلغ ١٥ حالة وفاة /١٠٠٠ مولود حي في ١٤٣٥هـ، ثم ٢١,٩ حالة وفاة /١٠٠٠ مولود حي في ١٤٣٧هـ وهو ما يزيد عن المعدلات المسجلة في معظم المدن بالمملكة فعلى سبيل المثال زاد عن متوسط المملكة بتسعة حالات وفاة وبمقدار حالة واحدة عن مكة المكرمة حيث بلغ معدل متوسط المملكة ومكة المكرمة (١٣ و ٢٠,٨حالة وفاة /١٠٠٠ مولود حي) على التوالى. لذلك يجب توفير مستويات أعلى من الرعاية الصحية للأطفال مع تزايد معدلات المواليد وبتزايد معدلات الهجرة إلى المدينة كما هو مرسوم لها لتصل إلى مدينة مليونية بحلول ٢٠٥٠.

واستكمالاً لعرض مؤشرات الصحة الخاصة بالأطفال ببريدة فقد حدث تراجع طفيف في نسبة الأطفال المحصنين ضد الأوبئة من ٩٨٪ في ١٤٣١هـ إلى ٩٧,٨ وهو أقل من الحد الأعلى للمعيار الدولي المستهدف وهو ١٠٠ ٪ ، وكذلك أقل من الرقم المسجل بمتوسط المملكة والمدينة المنورة حيث سجل (٩٨٪ فى كل منهما).

في ضوء هذه المؤشرات السلبية في القطاع الصحي لبريدة والتي ازدادت تدهورًا في ١٤٣٧هـ عن سابقاتها في الوقت الذي يتم فيه تكثيف الجهود لتحقيق المعدلات الصحية وفق رؤية ٢٠٣٠ تطرح كثير من التساؤلات الخاصة بالكفاءة والفعالية للخدمات الصحية المتاحة بالمدينة بصفة عامة والحكومية منها بصفة خاصة التي تقدم هذه النوعية من الخدمات للفئات الإجتماعية الفقيرة ومحدودة الدخل .وخاصة في حالة الانخفاض الطفيف معدل أسرة المستشفيات حيث تراجع من ٣٢ سرير/١٠٠٠٠ نسمة عام ١٤٣٥هـ إلى ٣٠,٣ سرير/١٠٠٠٠نسمة عام ١٤٣٧هـ خلال الفترة السابقة كما يتضح في الشكل (٢–١٩) ، ولكن بالرغم من هذا التراجع الطفيف في معدل الأسرة بالمستشفيات الا انه يزيد بمقدار الضعف عن مكة المكرمة (١٦ سرير / ١٠٠٠٠ نسمة) في ١٤٣٦هـ وكذلك يزيد بمقدار يقترب من الثلث عن نظيره في كل من المدينة المنورة والدمام والمملكة (٢٠,٢ و ٢٣ و٢١ سرير / ١٠٠٠٠ نسمة) على التوالي كما في الشكل (٢–٢٠). وبمقارنته بالمعيار الدولي فإن معدل أسرة المستشفيات في حاضرة بريدة يزيد عن المعيار الدولي (٢٧ سرير/١٠٠٠نسمة) بمقدار ٣,٢ سرير / ١٠٠٠ نسمة وهذا يؤكد على أهمية وجود دراسة للوقوف على فعالية وكفاءة الخدمات الصحية بحاضرة بريدة بالرغم من الارتفاع الكمي وليس النوعي عن كثير من المدن السعودية وكذا عن الحد الأعلى للمعيار الدولي.

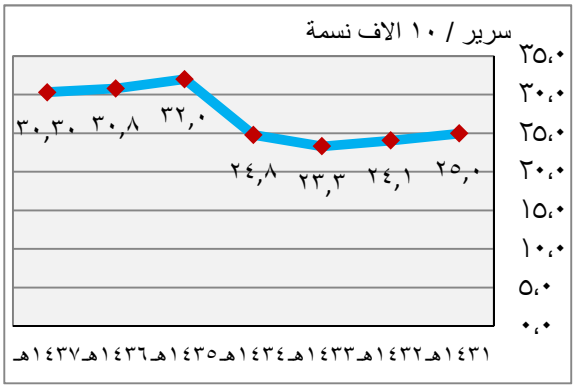

شكل (٢-١٩) يوضح انخفاض معدل الأسرة بالمستشفيات بحاضرة بريدة

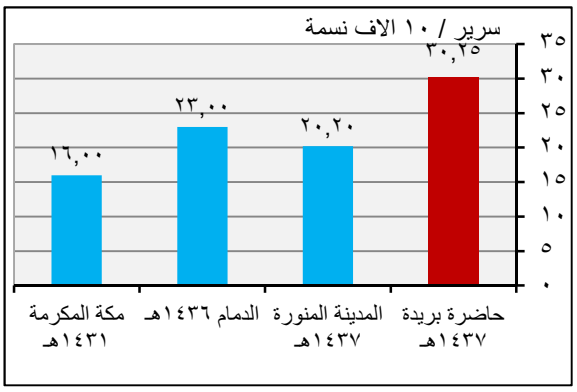

شكل (٢-٢٠) مقارنة معدلات معدل الأسرة بالمستشفيات بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة

علاوة على ما سبق بالرغم من أن عدد مستشفيات الأطفال بحاضرة بريدة في حالة ثبات خلال الفترة ١٤٣٠هـ-١٤٣٧هـ حيث لم يسجل أي زيادة عن ٥٧,١ ٪ وهي نفس الفترة التي تزايد فيها عدد وفيات الأطفال لمعدلات فاقت مدن المملكة الأخرى كما اشرنا مسبقاً. إلا أنه بمقارنة نسبة مستشفيات الأطفال في حاضرة بريدة مع مدن المملكة الأخرى نجد انها مازالت أفضل كثيرًا حيث سجلت على سبيل المثال خمسة أضعاف المعدل المسجل بالمدينة المنورة (١١,١٪ من إجمالي المستشفيات) كما يزيد بنسبة ١٠٪ عن نظيره في مدينة ينبع (٤٠٪ من إجمالي المستشفيات) كما في شكل (٢-٢١).

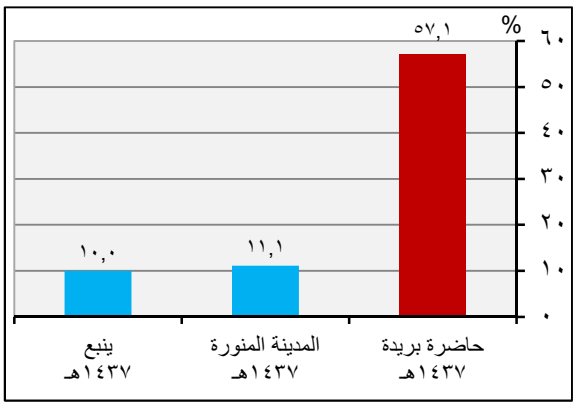

شكل (٢-٢١) مقارنة نسبة مستشفيات الاطفال بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة

وبالنسبة لمعدل الأطباء قد شهد ارتفاعًا خلال الفترة ١٤٣٠هـ-١٤٣٧هـ وهو مايعد ملمحًا إيجابيًا خاصة مع تزايد عدد السكان بالمدينة خلال نفس الفترة حيث ارتفع عدد الأطباء لكل ١٠٠٠ نسمة ببريدة من ٢,٦٣ في ١٤٣١هـ إلى ٢,٧٠ في ١٤٣٧هـ كما في شكل (٢-٢٢) وهو معدل مساوي تقريبًا للمعدل المسجل بالمدينة المنورة (٢,٧١ طبيب لكل ١٠٠٠ نسمة) في١٤٣٧هـ وأقل قليلاً من متوسط المملكة ٢,٥٦ ونحو ضعف الرقم المسجل بمكة المكرمة والدمام والمعيار الدولى حيث سجل (١,٠٣ و ١,٦٥ و١,٤ طبيب لكل ١٠٠٠ نسمة) على التوالي كما في شكل رقم (٢-٢٣).

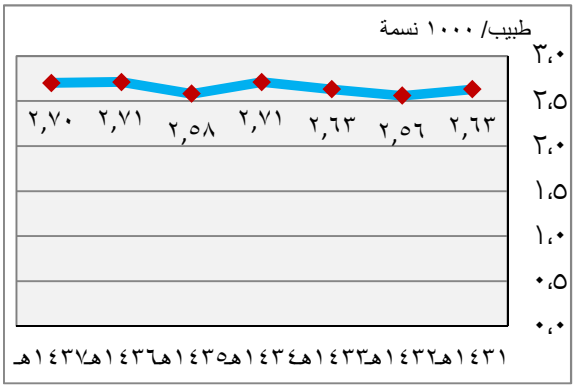

شكل (٢–٢٢) تطور معدل الاطباء بحاضرة بريدة بين ١٤٣١هـ–١٤٣٧هـ

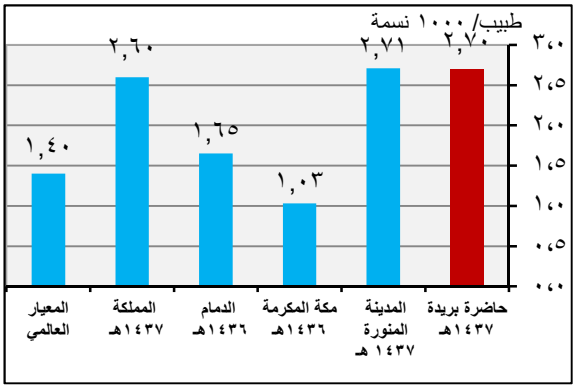

شكل (٢–٢٣) مقارنة معدل الاطباء بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي

من ناحية أخرى ولرفع مستوى الحياة الصحية فإن المجتمع بحاضرة بريدة بدأت تنمو فيه ثقافة ممارسة الرياضة كاجراء وقائى من الامراض وخاصة السمنة حيث بلغت نسبة ممارسى الرياضة بالمدينة ٢٧,٩٪ وهى ما تزيد بمقدار الضعف متوسط المملكة (١٣٪) ولكن مازلت بعيدة عن المعيار الدولى الذى وصل الى (٧٣٪).

الموقف الإجمالي للأوضاع الراهنة لمؤشرات الصحة بالمدينة:

من عرض وتحليل الأوضاع الراهنة لمؤشرات حاضرة بريدة التي تتعلق بمحور تحقيق حياة صحية خلال الفترة الزمنية السابقة والتحليل وجد انه يمكن تصنيف المؤشرات إلى مجموعتين : مؤشرات إيجابية تعكس بعض التحسن في الغالب كان كميًا في توافر الخدمات الصحية ومؤشرات سلبية تعكس تدني كفاءة وفعالية تقديم الخدمة للسكان كما يوضح الجدول رقم (٢–٢) حيث بلغ الوزن النسبى لعدد المؤشرات الإيجابية بالمدينة ٥٤,٥٪ من إجمالي عدد المؤشرات المرتبطة بالرؤية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠. أما مجموعة المؤشرات السلبية والتي يجب مراعاتها في القريب العاجل لكي يتسنى رفع كفاءة الخدمات الصحية ومن ثم تحسن دور حاضرة بريدة في تحقيق الرؤية الشاملة للمملكة تمثل أيضًا ٣٦,٤٪ من إجمالي عدد المؤشرات المرتبطة بالرؤية ، حيث تشمل بشكل خاص تلك المرتبطة بوفيات الأطفال كأبرز الملامح المميزة للحالة الصحية للمجتمع ببريدة والمطلوب توجيه الجهود اللازمة لفهم وتفسير الأسباب المؤدية لذلك لمساعدة الجهات المختصة لتصحيح مسار الخدمات الصحية وخاصة الحكومية والمخصصة للأطفال نحو مستهدفات الرؤية مما يلزم إجراء ربط ذلك ببعض المؤشرات من قطاعات أخرى مثل الفقر والوعي الصحي ومستوى تعليم الآباء، وكذلك إمكانية ارتباطها بأحياء محددة لتفسير إمكانية إنخفاض كفاءة ونوعية الخدمات الصحية بالنسبة للفئات الفقيرة مما أظهر المؤشرات الصحية عمومًا بهذا السوء لبريدة على الرغم من الجوانب الإيجابية الكبيرة. فى حين بغت المؤشرات المعتدلة والتى لا تؤثرعلى جودة الحياة الصحية سواء بالسلب او بالايجاب حولى ٩,١٪ من إجمالي عدد المؤشرات.

جدول (٢-٢) يوضح مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة لحاضرة بريدة التي تتعلق بمحور تحقيق حياة صحية

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
معدل المواليد الخام	+	٢٣,٠٩ مولود/ ١٠٠٠ نسمة	٢٦,١ مولود/ ١٠٠٠ نسمة	يزيد	١٨,٤ مولود/ ١٠٠٠ نسمة	يزيد	١٨,٥ مولود/ ١٠٠٠ نسمة	ايجابى	تحسن متوسط
معدل الأمراض المتوطنة	-	٤٢٥,٩٥ إصابة/ ١٠٠٠٠ نسمة	١٣٧٩,٧ إصابة/ ١٠٠٠٠ نسمة	غير متاح		غير متاح		سلبي	تدهور قوى يتطلب تدخل سريع
معدل المواليد ذوي الوزن المنخفض	+	٣٥,٠٦ طفل/١٠٠٠ مولود حي	٢٠,٨ طفل/١٠٠٠ مولود حي	يقل	٩٠ طفل / ١٠٠٠ مولود حى	يقل	١١٠ طفل/ ١٠٠٠ مولود حي	ايجابى	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
معدل وفيات الأمهات	+	١٠,٤ وفاة /١٠٠ ألف مولود حي	٦,٢ وفاة /١٠٠ ألف مولود حي	يقل	١٢	يقل	٢١٦ وفاة /١٠٠ ألف مولود حي	ايجابى	تحسن قوي نحو تحقيق المستهدف
العمر المتوقع عند الميلاد	+	٧٣,٧٩ عام	٧٤,٣ عام	يزيد	٧٤ عام	يزيد	٦٩ عام	ايجابى	تحسن متوسط
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	+	١٨,٨٠ حالة وفاة طفل/١٠٠٠ مولود حي	٢٤,٢ حالة وفاة طفل/١٠٠٠ مولود حي	يزيد	١٥ حالة وفاة طفل/١٠٠٠ مولود حي	يقل	٤٣ حالة وفاة طفل/١٠٠٠ مولود حي	سلبي	تدهور قوى يتطلب تدخل سريع
معدل وفيات الأطفال الرضع	+	١٦,٤٨ حالة وفاة طفل/١٠٠٠ مولود حي	٢١,٩ حالة وفاة طفل/١٠٠٠ مولود حي	يزيد	١٣ حالة وفاة طفل/١٠٠٠ مولود حي	يقل	٣٢ حالة وفاة طفل/١٠٠٠ مولود حي	سلبي	تدهور قوى يتطلب تدخل سريع
نسبة الأطفال المحصنين ضد الأوبئة	-	٩٨,٧٥٪	٩٧,٨٪	يقل	٩٨٪	يقل	٨٦ - ١٠٠%	سلبى	انخفاض طفيف

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
معدل الاسرة بالمستشفيات	-	٢٧,١٦ سرير/١٠٠٠٠نسمة	٣٠,٣ سرير/١٠٠٠٠نسمة	يزيد	٢١ سرير/ ١٠٠٠٠ نسمة	يزيد	٢٧ سرير / ١٠٠٠٠ نسمة	ايجابى	تحسن متوسط
عدد الاطباء لكل ١٠٠٠	±	٢,٦٤ طبيب/ ١٠٠٠ نسمة	٢,٧٠ طبيب/ ١٠٠٠ نسمة	يزيد	٢,٥٧ طبيب/ ١٠٠٠ نسمة	يزيد	١,٤ طبيب/ ١٠٠٠ نسمة	ايجابى	ارتفاع طفيف
نسبة ممارسي الرياضة	غير متاح	٪٢٧,٩	٪٢٧,٩	يزيد	٪١٣	يقل	٪٧٣	معتدل	

+ قيم المؤشر تتزايد - قيم المؤشر تنخفض ± قيم المؤشرتتارجح انخفاض

٢-١-٣ بناء مجتمع قوي ومنتج من خلال الاهتمام بالأسرة وإيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية

يُعنى هذا الجزء من التقرير برصد وتحليل حالة المجتمع والأسرة وتحديد القضايا الإجتماعية متعددة الأبعاد والتي قد تحمل معها تداعيات سلبية بعيدة المدى على مؤسسة الأسرة وإستقرارها ، ومن ثم على تربية النشء. لاستكشاف ملامح التميز الإيجابي وتلمس مواطن الخلل التي قد تشكل خطرًا آنيًا أو مستقبليًا على مسار التنمية بحاضرة بريدة وفق أهداف رؤية ٢٠٣٠. في ظل الخصوصية الشديدة للحاضرة حيث انها تمر بمرحلة إنتقالية هامة من التحول من مدينة ذات دور إقليمي محدود إلى مدينة مليونية ومركز حضري قومي كما يتضح من خلال المؤشرات التي ترصد الحركة المجتمعية الديناميكية خلال السنوات السبع الماضية والتي تبرز أيضًا تداعيات السلبيات المصاحبة لهذه الديناميكية القوية والتي انعكست بقوة على خصائص الأسرة والمجتمع.

فمن خلال تحليل المؤشرات الحضرية للفترة مابين ١٤٣٠هـ-١٤٣٧هـ ببريدة اتضح أن ظاهرة الفقر أصبحت تشكل واحدة من أهم الظواهر الإجتماعية بالمدينة مع إكتسابها قدر من التطور والإستمرارية خلال السنوات الماضية رغم انخفاض نسبة الأسر المتأثرة بها خلال العامين الماضيين ، حيث سجلت نسبة الأسر تحت حد الكفاية في عام ١٤٣٥هـ نسبة مرتفعة قدرها ٣٥٪ وانخفضت إلى ٢٤,٥٪ عام ١٤٣٧هـ، وهو ما يعني أنه ما يزال ٢٥٪ من سكان المدينة تقريبًا يعاني للوصول لحد الكفاية من المعيشة. وتمثل هذه النسبة ثلاثة اضعاف المعيار الدولى (٩,٦٪)، شكل (٢-٢٤) . فيما انخفض إجمالي عدد الأسر الفقيرة بحاضرة بريدة إلى ٢,٤٪ من إجمالي الأسر عام ١٤٣٧هـ مقارنة ب ٣,٨٪ عام ١٤٣١هـ وهى نسبة جيدة بالمقارنة بمدن المملكة الأخرى حيث انها تمثل أقل من نصف المعدل بمكة المكرمة والدمام (٥,٢٣٪ و٥,٦١٪) على التوالي ولكنها مازالت تزيد إلى نحو ضعف متوسط المملكة (١,٦٪) في ١٤٣٦هـ وتقترب كثيرًا من نسبة الأسر الفقيرة في المدينة المنورة التي سجلت (٢,٩٪) في ١٤٣٧ هـ كما يتضح من شكل رقم (٢-٢٥). ومن ناحية أخرى نجد انه بتحليل الأرقام وفق نوعية السكان من حيث كونهم سعوديين أو وافدين نجد ان الأسر غير السعودية تصل نسبة الفقر بها إلى ٥,٧٪ مقابل ١,٤ ٪ للأسر السعودية مما يتطلب توجيه قدرًا مناسبًا من خطط مكافحة الفقر إلى العمالة الوافدة من القاطنين بحاضرة بريدة.

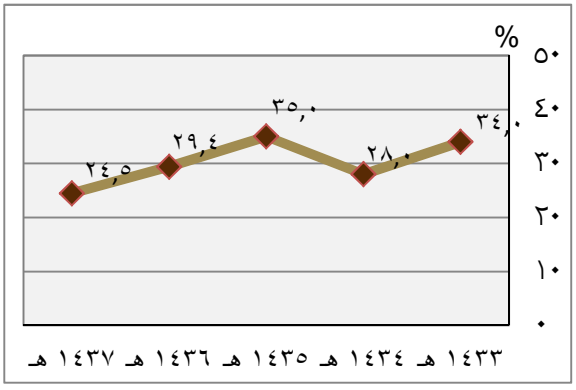

شكل (٢-٢٤) يوضح انخفاض نسبة الأسر تحت حد الكفاية بحاضرة بريدة

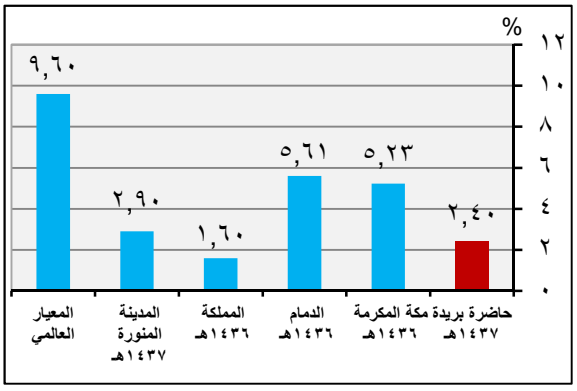

شكل (٢-٢٥) مقارنة نسبة الأسر الفقيرة ببريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي

وفي السياق ذاته انخفض عدد الأسر التي تقع مسئولية إعالتها على المرأة بحاضرة بريدة في ١٤٣٧هـ إلى ٣,٦٪ مقارنة بـ ٩,٥٪ عام ١٤٣١هـ. وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت بنظيرتها بالمدينة المنورة حيث ان معدل حاضرة بريدة يمثل نحو ثلث معدل المدينة المنورة (١٠,٢٪) كما يمثل حولي ١/٥ من المعيار الدولي لنسبة عدد الأسر التي تعيلها امرأة (١٩٪). ولكن نسبة الأسر في حاضرة بريدة تزيد قليلاً عن النسب المسجلة بمكة المكرمة والدمام (٢٪ و٢,٢٥٪) على الترتيب .

وكذلك انخفضت نسبة الأسر السعودية المشمولة بالضمان بشكل نسبي في حاضرة بريدة من ٢٣,٧٪ عام ١٤٣٦هـ إلى ٢٢,٤ ٪ عام ١٤٣٧هـ مقارنة بـ ٢٦,٣٪ في منطقة القصيم عام ١٤٣٧هـ .

أما بالنسبة لمعدل الجريمة خلال السنوات السبع الماضية فقد ارتفع ثلاث أضعاف خلال ثلاث سنوات منها فقط حيث قفز من ١٧٦,٥جريمة لكل ١٠٠ الف نسمة من السكان عام ١٤٣٤ هـ إلى ٤٢١,١/ ١٠٠ الف نسمة من السكان عام ١٤٣٧هـ مرورًا بانخفاض مفاجيء عام ١٤٣٦هـ مما يتطلب التحقق من هذه المعدلات المرتفعة للغاية وأسبابها حيث أنها تمثل نحو ثلاث أضعاف المعدل بالمدينة المنورة ومرة ونصف المعدل على مستوى القصيم (١٤٠ و ٢٧٧,٥ جريمة لكل الف١٠٠ شخص) على التوالي في ١٤٣٧هـ .

وفي إطار الاهتمام الكبير الذي أولته رؤية ٢٠٣٠ بالأسرة باعتبارها نواة المجتمع وتمثل الحاضنة الأولى للأبناء، والراعي الرئيسي لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك كأحد الركائز الأساسية لها . فقد تم دراسة الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة حتى العام ١٤٣٧هـ الخاصة بذلك من خلال ثلاث مؤشرات أساسية وهي معدل التكوين الأسري ومعدلات العنوسة ومعدلات الطلاق. وبدراسة هذه المؤشرات الثلاثة في الفترة من ١٤٣١هـ – ١٤٣٧هـ وجد ان إنخفاض كلا من معدل التكوين الأسري والعنوسة و إرتفاع كبير لمعدلات الطلاق والتى أصبحت ظاهرة خطيرة تهدد بشكل واضح مستقبل المدينة وما يميّز مجتمعها من التزامه بالمبادئ والقيم الإسلامية، وقوة روابطه الأسرية وامتدادها. فبتحليل المؤشرات الراهنة للمدينة عام ١٤٣٧هـ وتطوره خلال السنوات السبع الماضية اتضحت المعدلات الكمية المرتفعة لهذه الظاهرة يلزم التعامل الآني معها ويجعل الإندماج والإستفادة من مبادرات التحول الوطني ضرورة آنية ملحة، شكل (٢–٢٦) ، فبتحليل الأوضاع الراهنة وجد ان معدل التكوين الأسري قد شهد تذبذبًا بين الانخفاض والارتفاع الطفيف ما بين ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٤هـ ثم استمر في الانخفاض منذ عام ١٤٣٥هـ (٢,١٢٪) إلى ان وصل إلى أقل مستوياته (١,٧٤ ٪) في عام ١٤٣٧هـ ، وهو يقل عن نظيره فى مدن المملكة الأخرى حيث يمثل نحو نصف الرقم المسجل بالمدينة المنورة والدمام ونحو ثلثي المعدل بمكة المكرمة والمتوسط العام للمملكة (٣٪ و٣,٦٪ و ٢,٩ ٪ و٢,٥٥٪) على الترتيب .

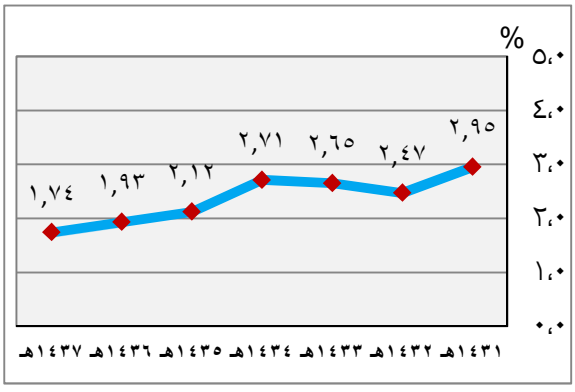

شكل (٢–٢٦) تطور معدل التكوين الأسري حاضرة بريدة

وهذه المعدلات المنخفضة نسبيًا بحاضرة بريدة قد يمكن تفسيرها بهجرة الشباب لمدن أخرى بحثًا عن فرصة عمل مناسبة والعزوف عن الزواج بسبب البطالة أو إرتفاع تكلفة الزواج او العديد من الأسباب الإجتماعية/الثقافية الأخرى والتي قد تتشابك مع إرتفاع معدلات تعليم البنات ومعدلات الحراك الإجتماعي لهن، و هو ما قد يخلق نوعًا من التناقض الثقافي في المجتمع بين الذكور والإناث وهذا ما يفسره الارتفاع النسبي لعمر الذكور عن الإناث عند الزواج الأول والذي وصل في حاضرة بريدة ٢٦,١ عام للذكور و٢١ عام للإناث وهوما يزيد عن نظيره قليلاً في المدينة المنورة الذي سجل في عام ١٤٣٧هـ(٢٥,٣ ذكور ٢٠,٥ اناث) ويتساوى مع معدل مدينة ينبع بالنسبة للذكور (٢٦ عام) ويقل قليلاً بالنسبة للاناث (٢١,٤ عام).

اما بالنسبة لمشكلة العنوسة فبالرغم من انخفاض نسبتها في حاضرة بريدة خلال السنوات الثلاث السابقة من ١١,٥٪ عام ١٤٣٤هـ إلى ٧,٧٪ عام ١٤٣٧هـ إلا أنها مازالت نسبة مرتفعة في إطار مجتمع محافظ عاداته وتقاليده قائمة على الثقافة الإسلامية كحاضرة بريدة ولكنها أفضل حالاً بالمقارنة بالمدينة المنورة وينبع (١٠,٣٪ و١١,٤٪) في ١٤٣٧ هـ على التوالي كما في شكل (٢–٢٧)، من ناحية أخرى فقد تفاقمت مشكلة الطلاق حيث سجلت ٣٤,٧ حالة طلاق لكل ١٠٠ حالة زواج في عام ١٤٣٥هـ و ٣٣,٤٪ في عام ١٤٣٧ هـ وهو يعد مؤشرًا خطيرًا للغاية حيث ان كل ١٠ حالات زواج تنتهي منها حوالي ٣,٥ حالة بالطلاق (لذا يتطلب دراسة للوقوف على دقة رصد حالات الطلاق فى الحاضرة) ويرتفع هذا المعدل عن نظيره في مدن مكة المكرمة والمدينة المنورة والدمام وكذلك المتوسط العام بالمملكة (٢٠,٤٪ و ٢٩,٩٪ و٢٨,٦٪ و٢٩,٩٪) على الترتيب ، كما في شكل (٢–٢٨). مما يتطلب تفعيل توصيات الدراسة التفصيلية التي تناولت هذه القضية بشئ من التفصيل وأسبابها وكيفية الحد منها والتي أجراها فريق عمل متخصص بتكليف مباشر من سمو أمير منطقة القصيم عام ١٤٣٥هـ بالاضافة إلى ضرورة تنوع وسائل رفع وعي المجتمع بالأسباب المؤدية لذلك بالإضافة إلى الآثار السلبية المترتبة على حدوث الطلاق مع ضرورة تأسيس جهة للعناية الأسرية كما أشارت مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.

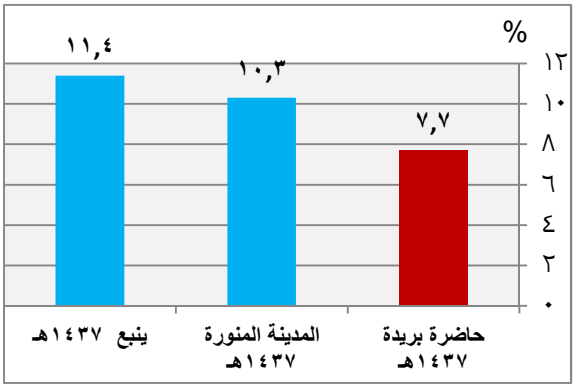

شكل (٢–٢٧) مقارنة معدل العنوسة بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة

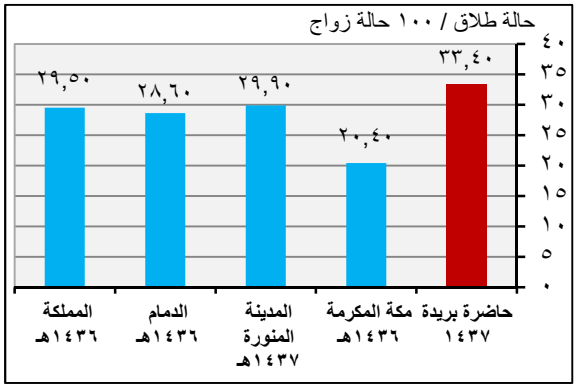

شكل (٢–٢٨) مقارنة معدل الطلاق بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي

تعد ظاهرة العنف الأسري من الأسباب المؤدية بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى مشكلات الطلاق والعنوسة وضعف التكوين الأسري فبالرغم من الثبات النسبى لمعدل العنف الأسري في حاضرة بريدة حول ٥,٤ حالة اعتداء لكل ١٠٠٠ أسرة يزيد عن معدل منطقة القصيم والذي بلغ (٤,٠٨ حالة عنف لكل ١٠٠٠ أسرة). وقد تباينت أشكال هذا العنف في حاضرة بريدة من عنف جسدى مثل الاغلبية العظمى من الحالات (٦٦,٨٪) في حين بلغ نسبة الاعتداء النفسى إلى ٣١٪ اما العنف الجنسى فقد سجل ٢,٢٪ من إجمالي حالات الاعتداء والعنف الأسري كما يتضح من الشكل (٢-٢٩).

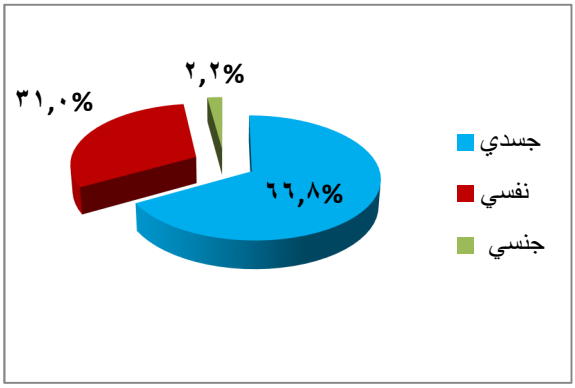

شكل (٢-٢٩) تصنيف حالات العنف الأسري بحاضرة بريدة

وللتعامل مع كل هذه المشكلات التي تعانى منها الأسرة وإيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية ظهرت الجمعيات والمؤسسات المعنية بالنساء كمكون أساسي في بناء مجتمع قوى ومتماسك. فبرصد نسبة المؤسسات المعنية بالنساء في حاضرة بريدة وجد ان هذه النسبة تتارجح بين الارتفاع والانخفاض إلى ان وصلت إلى ٢٥٪ من إجمالي عدد المؤسسات والجمعيات بالمدينة هذه النسبة ترتفع بمقدار الضعف عن منطقة القصيم (١١٪) وإلى ثلاثة اضعاف عن معدل المدينة المنورة (٧,٤٪) واربع اضعاف عن متوسط المملكة (٦,٢٪) ولكن كل هذه الجمعيات المهتمة بالنساء لم ينعكس دورها في حل المشكلات المتعلقة بالاستقرار الأسري وربما يكون تركيزها الأساسى على التكافل الاجتماعي للأسر الفقيرة وخاصة التي تعيلها إمراة والتي قد شهدت تحسن في الفترة الأخيرة. لذا يتطلب دراسة تفصلية لتفعيل ورفع كفاءة دور هذه المؤسسات في الحد من القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع بصفة عامة والنساء بصفة خاصة. ومن ناحية اخرى والتى قد تسهم فى التخفيف من حدة المشكلات الأسرية فقد سجلت نسبة إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه فى عام ١٤٣٧(٧,٩٪ من اجمالى الانفاق) وهى تزيد بمقدار الضعف عن المتوسط العام للمملكة الذى سجل ٢,٩ ٪ فقط.، شكل (٢-٣٠).

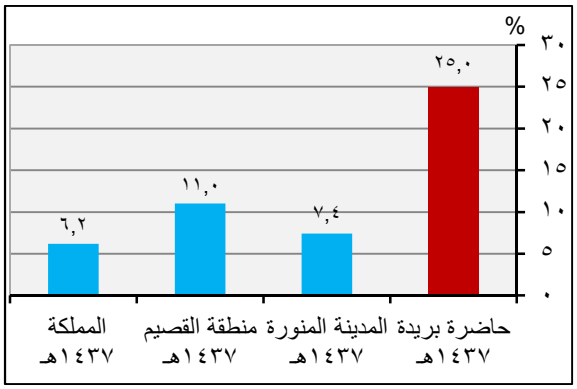

شكل (٢-٣٠) مقارنة نسبة المؤسسات الاجتماعية المعنية بالنساء بحاضرة بريدة وبعض مدن المملكة

الموقف الإجمالي للأوضاع الراهنة للمؤشرات التي تعكس الاهتمام بالأسرة

من عرض وتحليل الأوضاع الراهنة للمؤشرات التي تعكس الاهتمام بالأسرة وإيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية في حاضرة بريدة والوقوف على مدى كفاءتها وجودتها نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ خلال الفترة الزمنية السابقة وبالتحليل وجد ان الوزن النسبى لعدد المؤشرات الإيجابية بالمدينة بلغ ٥٤,٥٪ من إجمالي عدد المؤشرات المرتبطة بالرؤية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠. أما مجموعة المؤشرات السلبية تمثل ٢٧,٣٪ من إجمالي عدد المؤشرات المرتبطة بالرؤية وخطة التحول الوطني وسوف يتم مناقشة هذه القضايا بشئ من التفصيل في الجزء الرابع من هذا التقرير وخاصة المتعلقة بالارتفاع الشديد بحالات الطلاق والارتفاع النسبي لمعدل الجريمة. اما المؤشرات المعتدله فقد بلغ وزنها النسبى ١٨,٢٪ من إجمالي عدد المؤشرات كما يوضح جدول (٢–٣).

جدول (٢–٣) يوضح مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة التي تعكس الإهتمام بالأسرة وإيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الأخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولي		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
نسبة الأسر تحت حد الكفاية	-	٣٠,١٨٪	٢٤,٥٪	غير متاح		غير متاح		ايجابى	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
نسبة الاسر السعودية الفقيرة	±	٢,٨٧٪	٢,٤٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض	١,٦٪	يقل	٩,٦٪	ايجابى	تحسن ضعيف
عدد الاسر التي تعيلها امرأة	±	٧,٣٢٪	٣,٦٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		يقل	١٩٪	ايجابى	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
نسبة الاسر السعودية المشمولة بالضمان	-	١٨,٠٣٪	٢٢,٤٪	يقل		غير متاح		ايجابى	تحسن متوسط
نسبة الجريمة	+	٢٥٩,٧٠ جريمة/١٠٠ الف نسمة	٤٢١,١ جريمة/١٠٠ الف نسمة	يزيد		يزيد	٧,٦ جريمة/١٠٠ الف نسمة	سلبي	تدهور شديد يتطلب تدخل سريع
معدل التكوين الأسري	±	٢,٣٧٪	١,٧٤٪	يقل	٢,٥٥٪	غير متاح		سلبى	تدهور متوسط
نسبة العنوسة	-	٩,٥٠٪	٧,٧٪	يزيد		غير متاح		ايجابى	تحسن متوسط
نسبة الطلاق	-	٣٠,٥٦ حالة / ١٠٠حالة زواج	٣٣,٤ حالة / ١٠٠حالة زواج	يزيد	٢٩,٥٪	غير متاح		سلبي	تدهور شديد يتطلب تدخل سريع

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
معدل العنف الأسري	±	٥,٤٤ حالة عنف أسري/ ١٠٠٠ أسرة	٥,٤ حالة عنف أسري/ ١٠٠٠ أسرة	غير متاح		غير متاح		معتدل	
معدل الجمعيات والمؤسسات الخيرية للسكان	±	٢,٠١ منظمة /١٠٠ ألف نسمة	٢,٦ منظمة /١٠٠ ألف نسمة	يزيد عن بعض ويقل عن بعض	٦,٢٪	غير متاح		ايجابى	تحسن ضعيف
نسبة انفاق الاسر على الثقافة والترفيه	غير متاح	٧,٩٠٪	٧,٩٠٪	يزيد	٢,٩٪	غير متاح		معتدل	

+ قيم المؤشر تتزايد - قيم المؤشر تنخفض ± قيم المؤشر تتارجح انخفاض

٢-١-٤ تطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة

يُعنى هذا الجزء من التقرير برصد وتقييم مؤشرات الوضع الراهن للبيئة العمرانية ومستوى جودة الحياة بإعتبارهما المحتوى المادي لمختلف مكونات الحياة الإجتماعية والاقتصادية للحاضرة لما تمر به من حالة انتقالية للتحول إلى مدينة مليونية بحلول عام ١٤٥٠هـ مما ارتبط به كثيرًا من التغييرات المستمرة من ظواهر النمو السكاني السريع وانخفاض التجانس الاجتماعى والطفرة المصاحبة في الإمتداد العمراني. فإن هذا الجزء سوف يتضمن ثلاث نقاط اساسية مرتبطة بأهداف الرؤية المستقبلية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني٢٠٢٠ وهي الوضع الراهن لقطاع الإسكان بالمدينة ومدى قدرة المواطن على الحصول على مسكن ملائم . اما النقطة الثانية لمناقشة جودة وكفاءة المرافق والبنية التحتية وثالثًا الوقوف على جودة واستدامة البيئة.

٢-١-٤/أ تمكين المواطن من الحصول على مسكن ملائم

تعكس حالة العمران عمومًا والإسكان خاصة مظهر من مظاهر الإزدهار الإقتصادي النسبي ببريدة، حيث تختفي تمامًا المساكن الجوازية أو المتدهورة حيث تبلغ نسبة المباني الثابتة ١٠٠٪ من إجمالي المباني بالمدينة في عام ١٤٣٧هـ على الرغم من تراجع متوسط نصيب الفرد من مساحة المسكن من ٦٧,٣ م٢ في ١٤٣٤هـ، إلى ٥٨,١ م٢ فى ١٤٣٧ ولكنه مازال يرتفع تقريبًا بما يساوي مرة ونصف من نصيب الفرد بمكة المكرمة (٣٧,٥ م٢) في عام ١٤٣٦هـ ومرة وثلث من المدينة المنورة (٤٢,٢ م٢) في عام ١٤٣٧هـ ، في حين تنخفض إلى مقدار تلثي نصيب الفرد بمدينة الدمام (٨٤,٤م٢) في عام ١٤٣٦هـ كما يضح من الشكل (٢-٣١).

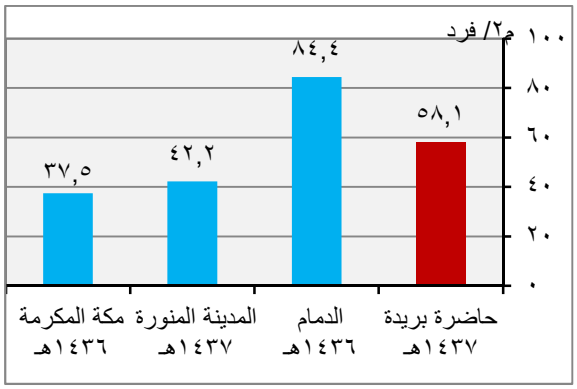

شكل (٢-٣١) مقارنة مؤشر نصيب الفرد من مساحة المسكن بحاضرة بريدة ببعض المدن السعودية

وفي نفس الإطار فقد ارتفع قليلاً معدل التزاحم بالغرفة خلال الفترة الماضية من ١,١٥ فرد/ غرفة عام ١٤٣١هـ إلى ١,٢٠ فرد/ غرفة عام ١٤٣٧هـ. والذي يعتبر مساويًا لمعدل التزاحم بالمدينة المنورة ومرتفع عن كلٍ من مكة المكرمة والدمام (٠,٩٩ و ٠,٨٦) على التوالي. كما يعد معدل التزاحم ببريدة مرتفع قليلاً عن الحد الأدنى للمعيار الدولي (١) ويقل كثيرًا عن الحد الأعلى له (٤ فرد / غرفة) كما يتضح من الشكل (٢-٣٢) .

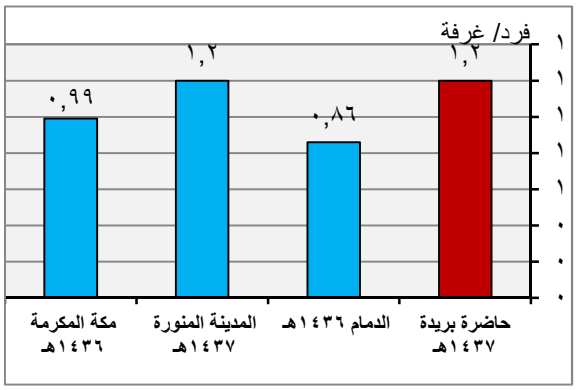

شكل (٢-٣٢) مقارنة مؤشر معدل التزاحم بالغرفة بحاضرة بريدة بالمدن السعودية

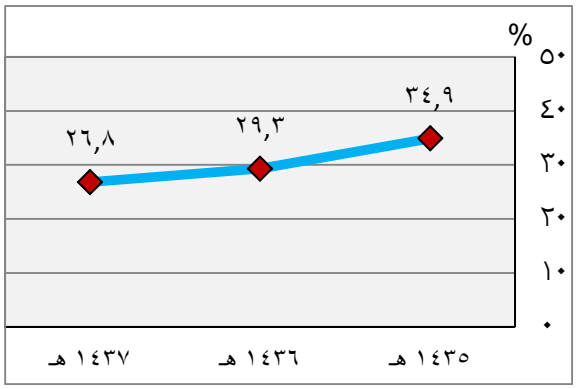

شكل (٢-٣٣) انخفاض نسبة تمويل الاسكان من قروض صندوق التنمية العقارية

وقد واصلت نسبة الأسر التي تقطن في عمارات سكنية في الارتفاع على حساب نسبة الأسر التي تقطن في فيلا مستقلة حيث انخفضت الأخيرة من ٣٧,٦٪ في عام ١٤٣٠هـ إلى ان بلغت ٢٨,٢٪ في ١٤٣٧ هـ في حين ارتفعت نسبة الأسر التي تقطن في العمارات من ١٧,٥٪ في عام ١٤٣٠هـ إلى ٢٨,٦٪ .مسجلة إنخفاضاً كبيرًا عن النسبة المماثلة في المدينة المنورة والدمام (٧٤,٣٪ و ٦٢,٨٣٪) على التوالي، مما يشير لتراجع مؤشرات الرفاهية وجودة السكن ببريدة خلال هذه الفترة نتيجة لتزايد أعداد السكان والطلب على الواحدات السكنية بالعمارات بالمدينة وتوجه المستثمرين لتلبية هذا الطلب من خلال عرض المزيد من العمارات. من ناحية أخرى ارتفعت نسبة الوحدات الشاغرة من ٠,٣٠ ٪ عام ١٤٣١ هـ إلى ٤,٥١٪ عام١٤٣٧هـ ولكنها تظل نسبة منخفضة جدًا مقارنة بنظيرتها فى كلا من المدينة المنورة والدمام (١٨,١٪ و ٨,٣٪) على التوالي، ولكنها تشير إلى تقارب حجم العرض والطلب على الإسكان بحاضرة بريدة سواء للتملك أو الإيجار وهذا ما يفسره انخفاض معدل إنتاجية المنازل إلى التكوين الأسري من ١,١ مسكن/ لكل أسرة عام ١٤٣١هـ ه إلى ٠,٩ مسكن/ لكل أسرة عام ١٤٣٧هـ. ومن المرجح ان يكون السبب وراء ذلك ايضا هو التراجع الملحوظ في نسبة تمويل الاسكان من قروض صندوق التنمية العقارية بحاضرة بريدة من ٣٤,٩٪ عام ١٤٣٥ هـ إلى ٢٦,٨٪ عام ١٤٣٧هـ، شكل (٢-٣٣) (بالرغم من انها مازالت تمثل ضعف نسبة القروض المقدمة للسكان لتشييد مسكن خاص بهم على مستوى المملكة (١٣,٠٣٪ عام ١٤٣٦هـ)، واعتماد ٧٢,٩٪ من انشاء الوحدات السكنية على الاموال الخاصة في عام ١٤٣٧هـ بعد ان كانت الاموال الخاصة تمثل تقريبًا نصف مصادر تمويل الاسكان في حاضرة بريدة عام ١٤٣٠هـ.

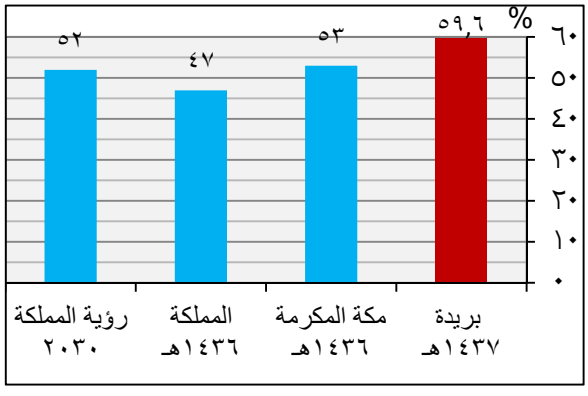

شكل (٢-٣٤) نسبة مقارنة السكان ممن يملكون منازلهم لحاضرة بريدة بالمملكة ورؤية المملكة ٢٠٣٠

في السياق ذاته تراجعت نسبة السكان السعوديين الذين يملكون منازلهم نحو ١٠٪ عن النسبة المسجلة عام ١٤٣٣هـ من ٧٠,٤٪ الي ٥٩,٦٪ عام ١٤٣٧هـ وعلى الرغم من ان هذه النسبة تزيد عن متوسط المملكة ومكة المكرمة (٤٧٪ و ٥٣٪) على التوالى، شكل (٣٤)، الا انه يتضح ان ثقافة ملكية المسكن تتأثر ببطء تحت تأثير الثقافة الحضرية المتغيرة و ضغوط الإستقطاب الحضري ببريدة بسبب النمو الكبير

بحجم السكان الوافدين للعمل، سواء للسعوديون أو من الوافدين من خارج المملكة و الذي يزيد من نسبة إيجار المساكن. وكما تعكس التباطؤ في التوجه للإستثمار العقاري، مقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخري.

ضعف الطلب على الاسكان وانخفاض معدل انتاجية المنازل إلى التكوين الاسري الذي تم مناقشته سابقاً انعكس على معدل سعر المنزل بالنسبة للدخل الذي انخفض من ٩,١ عام ١٤٣٠هـ إلى ٣,٨ عام ١٤٣٧ هـ وبالرغم من ذلك فإن القيمة السوقية لمنزل الأسرة مازال مرتفع نسبيًا حيث مازال يمثل نحو٤ أضعاف قيمة الدخل السنوي الكلي للأسرة في١٤٣٧هـ، الا انه يقل عن نظيره في المدينة المنورة وينبع ومتوسط المملكة (٤,٦ و ٤,٢ و ١٠ سنة) على التوالي ولكنه يزيد عن المعيار الدولى (٣ سنة)، شكل (٣٥) هذا الانخفاض أدى بدوره إلى انخفاض نسبة سعر المتر المربع من الأرض لغرض السكن لإجمالي الدخل السنوي للأسرة، حيث بلغت ٥,٦ ٪ عام ١٤٣٧هـ بعد ان كانت تمثل ٧,١٪ من دخل عام ١٤٣٠هـ. واعقبه تحسن في معدل ايجار المنازل بالنسة للدخل الذي انخفض من ١٨,٢٪ عام ١٤٣١هـ إلى ١٢,٥٪ عام ١٤٣٧هـ . وبالرغم من هذا التحسن الا انه مازال مرتفعًا نسبيًا مقارنة بمعدل مدينة الدمام (١١٪ في اواخر عام ١٤٣٦هـ) لكنه ينخفض عن معدل بالمدينة المنورة ومكة (٢٣٪) وذلك للخصوصية الشديدة لهما كمقصد ديني عالمي، شكل (٢-٣٥).

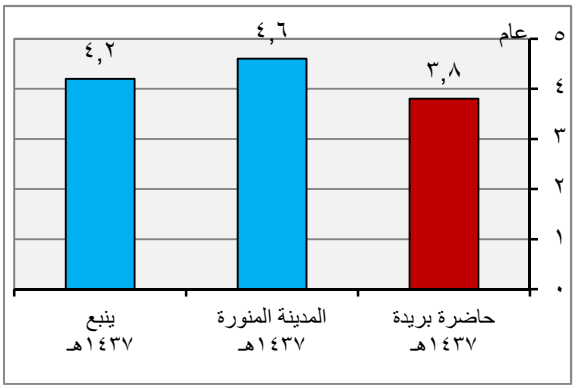

شكل (٢-٣٥) مقارنة معدل سعر المنزل للدخل لحاضرة بريدة مقارنة ببعض مدن المملكة

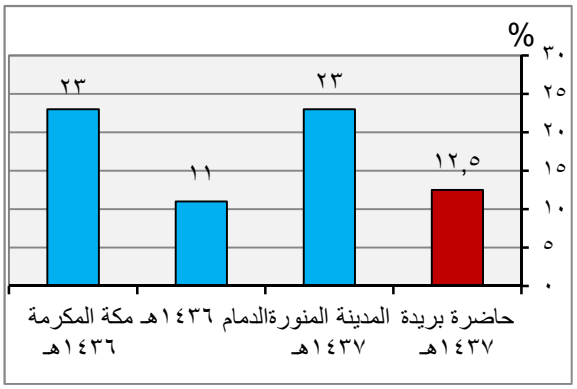

شكل (٢-٣٦) معدل ايجار المنازل بالنسة للدخل بحاضرة بريدة ببعض مدن المملكة

لكن على الرغم من الانخفاض النسبى في معدل القيمة السوقية لسعر متر الارض المخصص للإسكان وبالتالى معدل سعر وإيجار المنازل فإن معدل إنتاج المنازل قد سجل ثبات نسبي خلال الفترة مابين ١٤٣٢هـ إلى ١٤٣٧هـ عند ١٥,٣ وحدة سكنية / ١٠٠٠ نسمة والذي يقل عن نظيره في كلٍ من المدينة المنورة وينبع (٢٦,٦ و ٣١,٥ وحدة سكنية لكل ١٠٠٠ نسمة) على التوالي. هذا الثبات لا يتناسب مع حجم الاراضى الفضاء المتاحة بحاضرة بريدة والتي تقدر بحوالى ٤٦٪ من إجمالي الأراضي بحاضرة بريدة عام ١٤٣٧هـ وهذه الأراضى الفضاء تبلغ مساحتها حوالي ٢٥٠٪ من مساحة الإستعمال السكني وهو يعتبر رصيد جيد كأراضي للإسكان المستقبلي حيث ان بعضها بدأ إمداده بالبنية الأساسية ، وإن كانت هذه الظاهرة تكاد تمثل سمة عامة في كل المدن السعودية. وبناءً عليه فإن قطاع الإسكان في حاضرة بريدة يتطلب

مزيداً من الدراسة الدقيقة للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء الانخفاض في معدل إنتاجية المنازل لتكوين الأسر عن النسب المماثلة في بعض المدن الاخرى.

٢-١-٤/ب جودة وكفاءة المرافق العامة والبنية التحتية بحاضرة بريدة

تعتبر المرافق والبنية التحتية ركيزة أساسية للتنمية الحضرية المستقبلية وتعكس مدى جودة الحياة في المستوطنات الحضرية ولذا يهدف هذا الجزء من التقرير إلى الوقوف على الأوضاع الراهنة لهذه المرافق والذي يعد بمثابة خطوة أساسية لتقييم مدى مساهمة حاضرة بريدة في تحقيق الرؤية في هذا الصدد.

- **جودة وكفاءة مياه الشرب**

بالرغم من محدودية الموارد المائية والتي تعتمد بشكل كامل تقريبًا على المياه الجوفية فإن معدلات الإستهلاك المرتفعة الحالية ببريدة وإن كانت تعبر عن نوعية حياة متميزة إلا انها في نفس الوقت يتحرك إتجاهها نحو الإستهلاك غير المستدام للمياه بما يتعارض مع أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة ٢٠٣٠ ، حيث تطور متوسط إستهلاك الفرد للمياه ببريدة من ٢٣٧ لتر/يوم في ١٤٣٠هـ إلى ٢٨٥ لتر/يوم في ١٤٣٣هـ، ثم إلى حوالي ٣٢٣ لتر/يوم في ١٤٣٥هـ،ثم انخفض إلى ٢٩٤,٦ لتر/فرد/يوم عام ١٤٣٧هـ و هو ما يزيد عن المعيار الدولي (١٢٠لتر/فرد/يوم) بحوالي ٦٠٪ ، ومقارنة هذا الاستهلاك بمعدل المملكة والمدن السعودية كما في الشكل (٢-٣٧) فإن معدل استهلاك الفرد في حاضرة بريدة يزيد عن كلٍ من استهلاك الفرد على مستوى المملكة ومكة المكرمة (٢٥٦ و ٢٦٢ لتر/فرد/يوم) في حين يقل عن معدل استهلاك الفرد في كلٍ من المدينة المنورة والدمام (٣١٨,٢ و ٤٢٦ لتر/فرد/يوم) على التوالي. ومن جانب الجهود الجارية لإدارة البيئة الحضرية بحاضرة بريدة والهادفة إلى رفع كفاءة الخدمة فإن تطوير منظومة الإمداد بالمياه النقية قد اخفقت في ترشيد معدلات إستهلاك الفرد من المياه ، ولكنها نجحت في تحقيق انخفاضًا ملحوظًا في نسبة الفاقد السنوى من المياه من ٢٠,٥٪ عام ١٤٣٠ هـ إلى ٥,١٪ فقط عام ١٤٣٧هـ كما يوضح الشكل (٢-٣٨).

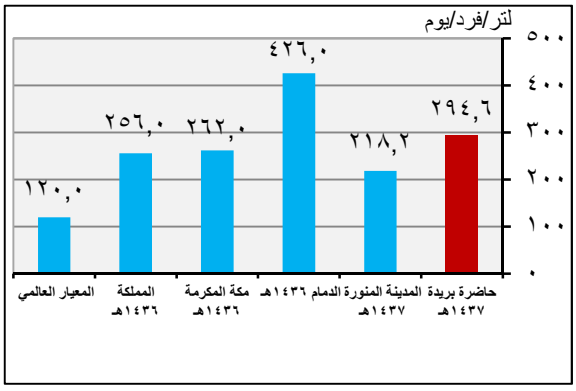

شكل (٢-٣٧) مقارنة مؤشر تطور متوسط إستهلاك الفرد للمياه في حاضرة بريدة بمدن المملكة والمعيار العالمى

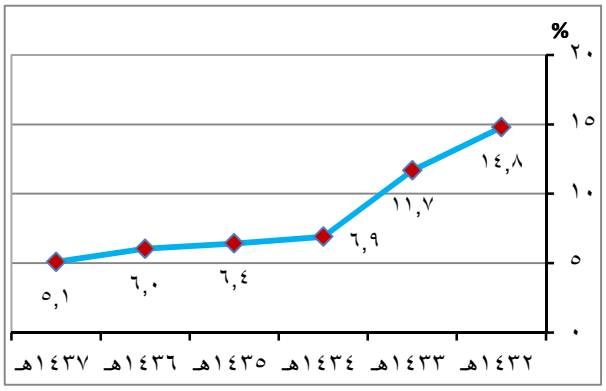

شكل (٢-٣٨) تطور نسبة الفاقد السنوى من المياه بحاضرة بريدة

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الإستهلاك لمياه الشرب وارتفاع نسبة تغطية الشبكة العامة بالحاضرة إلا أن نسبة اعتماد السكان على الشبكة العامة في الشرب إنخفضت من ٦٢,٥٪ إلى ٥٧,٤٪ في الفترة بين ١٤٣٤هـ و ١٤٣٧ هـ ، و هو ما أسفر ان نحو نصف السكان ببريدة يحصلون على المياه النقية من مصادر أخرى مثل مياه الشرب المعبأة والمياه المنقولة بالوايتات والمخزنة في الصهاريج لتصل نسبة السكان الذين يتمتعون بالمياه النقية بمختلف مصادرها إلى ٩٩,٤٪.بعد ان كانت لا تتعدى ٨٩,٧٪.

- **جودة وكفاءة الكهرباء والاتصالات**

على الرغم أن حاضرة بريدة تتمتع بالتغطية الكاملة من خدمة الكهرباء منذ ١٤٣٠ هـ حتى الآن الا انه لا توجد مؤشرات واضحة عن جودة وكفاءة الخدمة: مثل قوة التيار ومتوسط فترات انقطاعه وعدد مرات هذا الانقطاع خلال العام ، مما يتطلب إجراء رفع واقع لكفاءة الخدمة لوضع سياسيات وبرامج لتحسين جودة الخدمة تماشيًا مع مستهدفات الرؤية وخطة التحول الوطني .

أما بالنسبة إلى خدمة الاتصالات فإن نسبة توصيل الهاتف الثابت للأسر في انخفاض مستمر منذ ١٤٣٠ هـ والتي كانت تصل إلى ٧٠٪ حينها بينما وصلت إلى ٥٩,٨٪ ، بالرغم من هذا الانخفاض فانها مازالت قريبة من المتوسط العام للمملكة (٦٥,٩٪) وترتفع عن كثير من المدن السعودية مثل المدينة المنورة وينبع (٢٠,٧٥٪ و ١٩,٥٪) على التوالي. ويرجع الانخفاض المستمر لهذه النسبة في المدن السعودية بصفة عامة وفي حاضرة بريدة بصفة خاصة إلى اعتماد أفراد الأسرة على استخدم الجوال وخدمة الانترنت وهذا ما يعكسه ارتفاع عدد مستخدمي الجوال في حاضرة بريدة ليصل إلى ٧٢٠ جوال لكل ١٠٠٠ نسمة في عام ١٤٣٧ هـ في حين تضاعفت نسبة مستخدمي الانترنت في حاضرة بريدة خلال الفترة السابقة حيث قفزت من ٣٤,٧٪ في عام ١٤٣٠ هـ لتصل إلى ٧٦,٣٪ عام ١٤٣٧هـ. وبمقارنة هذين المؤشرين بالمدن السعودية الأخرى نجد ان عدد مستخدمى الجوال في حاضرة بريدة يزيد عن نظيره في المدينة المنورة وينبع (٧١٢ و ٦٨٦ جوال لكل ١٠٠٠ من السكان) على التوالى في حين يقل عن نظيره في مدينة الدمام والذي قارب ان يكون هاتف جوال لكل مواطن (٩٩٨ لكل ١٠٠٠ من السكان).

بالنسبة إلى مؤشر مستخدمى الانترنت للأسرة في حاضرة بريدة فإنه يزيد أيضًا عن معدل المدينة المنورة وينبع ومتوسط المملكة والمعيار الدولى (٦٢,٣٪ و ٤٦,٨٪ و ٦٤٪ و ٤٣,٩٪) على التوالي في حين يقل عن نظيره في كلٍ من مكة المكرمة والدمام (٨٦,٦٪ و ٩٨,١٪ من إجمالي عدد الأسر بالمدينة) على التوالي، كما يوضح الشكل (٢-٣٩).

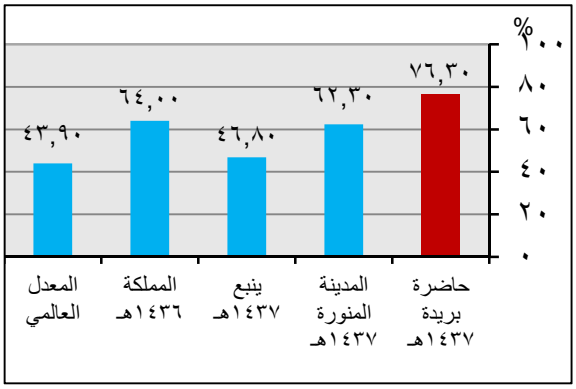

شكل (٢-٣٩) مقارنة مؤشر نسبة مستخدمي الانترنت لحاضرة بريدة مع بعض مدن المملكة والمعيار العالمي

- **جودة وكفاءة الطرق والنقل الحضري والمواصلات**

على الرغم من المنظور الإيجابي لارتفاع معدلات ملكية السيارات كمعبّر ظاهري للإزدهار الإقتصادي ، فإن تفاقم التداعيات السلبية على المدى البعيد للنمو السكانى المتزايد بحاضرة بريدة يحمل مخاطر متعددة لمستقبل المدينة ترتبط بارتفاع مستويات تلوث الهواء وإنخفاض مستويات نوعية الحياة والأمان والسلامة ، بالنسبة لمعدل ملكية السيارات الخاصة للأسرة كان في أغلب الفترة السابقة في حاضرة بريدة يصل إلى ١,٤ سيارة لكل أسرة وهو من أعلى المعدلات في المملكة حيث يزيد عن المتوسط العام (١,٣٣) وعن نظيره في كل من مكة المكرمة والدمام (١,١٨ و ١,٢٨ سيارة لكل أسرة) على التوالي ويتساوى مع كلٍ من المدينة المنورة وينبع (١,٤ سيارة لكل أسرة)، شكل (٢-٤٠). هذه الملكية المرتفعة للسيارات انعكست على ارتفاع نسبة استخدام السكان للسيارات في الانتقال وخاصة إلى العمل إلى ٨٧,٦ ٪ سواء هذه السيارة الخاصة مملوكة للأسرة أو يوفرها رب العمل . بالرغم من الاعتماد المتزايد على السيارة في الانتقال فإن معدلات الاختناقات المرورية لم تتعدى الحد المقبول والذي يعكسه متوسط زمن رحلة العمل اليومية والذي انخفض من ١٨,٣ دقيقة عام ١٤٣٥هـ إلى ١٥,٩ دقيقة لعام ١٤٣٧هـ في الرحلة ويعد هذا المعدل منخفض مقارنة بباقى المدن السعودية حيث بلغ في كل من المدينة المنورة وينبع ومكة المكرمة والدمام (١٩,٨و٢٣,٩ و ٢٧ و ٢٢,١٥ دقيقة) على التوالي ، شكل (٢-٤١). وهذا الموشر إيجابى يستدعي الوقوف على الأسباب وراء ذلك للحفاظ على سيولة الحركة المرورية وتوفير مزيداً من وقت مستخدمي الطرق والتقليل من تكلفة الوقود نتيجة طول زمن الرحلة كما يحدث في باقي المدن .

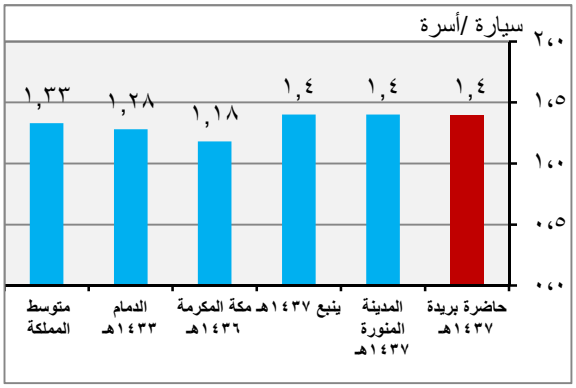

شكل (٢-٤٠) مقارنة مؤشر معدل ملكية السيارات الخاصة للاسر في حاضرة بريدة ببعض مدن المملكة

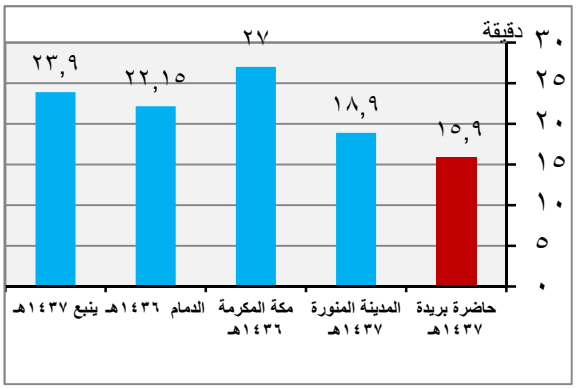

شكل (٢-٤١) مقارنة مؤشر متوسط زمن رحلة العمل اليومية في حاضرة بريدة ببعض مدن المملكة

في نفس الصدد انخفض معدل حوادث الطرق بمدينة بريدة من ٣١,٣٣ / ١٠٠٠ نسمة في عام ١٤٣١ الى ١٨,٩ / ١٠٠٠ نسمة عام ١٤٣٧، بالرغم من هذا الانخفاض الا انه مازال مرتفعًا مقارنة بمعدل المملكة والمدينة المنورة (١٦,٧٣و ٩,٣ حادث لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان) كما يوجد تحسن ملحوظ في معدل ضحايا الحوادث الذي انخفض بمقدار ٣ حالات وفاة /١٠٠٠٠٠ نسمة من ١٩,١ حالة عام ١٤٣١ الى ١٦,٤ /١٠٠٠٠٠ نسمة عام ١٤٣٧، شكل (٢-٤٢) ويعتبر هذا المؤشر إيجابى حيث يقل بمقدار الثلث تقريبًا عن متوسط الممكلة (٢٧ حالة) ولكنه يزيد كثيرًا عن الحد الأدنى للمعيار العالمي (٢ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان).

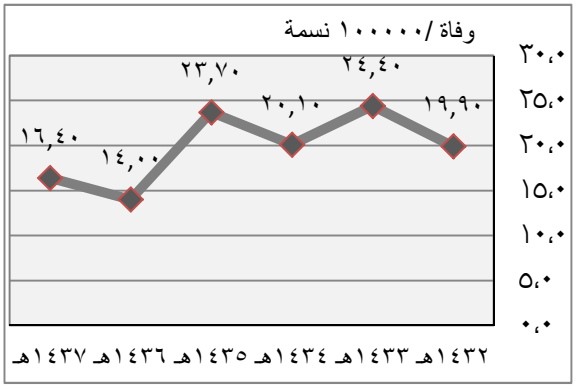

شكل (٢-٤٢) تطور مؤشر معدل وفيات الحوادث المرورية في حاضرة بريدة

وللوقوف على كفاءة شبكة الطرق بحاضرة بريدة تم استخدام مؤشر أطوال الطرق لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان والقيمة المالية المخصص صرفها على إنشاء شبكة الطرق. بالنسبة للمؤشر الأول فهو موشر إيجابى في ارتفاع مستمر حيث قفز من ٨,٢٩ عام ١٤٣٠هـ إلى ان بلغ ١٠,٢١كم طولي لكل ١٠٠٠ نسمة عام ١٤٣٧هـ، وبمقارنة هذا المؤشر بنظيره على مستوى المملكة نجد انه يساوي ٢٥٠٪ من معدل أطوال الطرق لكل ١٠٠٠ نسمة على مستوى المملكة (٤ كم). كما يزيد بمقدار ست مرات على نظيره في المدينة المنورة وبمقدار مرتين ونصف على معدل مدينة الدمام (١,٧ و ٤,٢ كم/١٠٠٠) على التوالي، شكل (٢-٤٣) ، ويفسر هذه الزيادة الكبيرة في معدل اطوال الطرق ارتفاع مؤشر الصرف على انشاء الطرق أيضًا في حاضرة بريدة حيث تضاعف ست مرات خلال الفترة السابقة حيث قفز من ٩٠ ريال / فرد/ عام لعام ١٤٣٠هـ إلى ٥١٣ ريال/فرد/عام والذي يزيد بمقدار الضعف عن نظيرة في المدينة المنورة (٢٤٦,١١ ريال/فرد/سنة) رغم خصوصية حالة المدينة المنورة مما يقوي اقتراح إجراء دراسة على التوزيع المكاني لشبكة الطرق وكثافة الحركة المرورية على الطرق وذلك لضمان استدامة الانفاق على إنشاء الطرق والتي ربما توجه إلى إنشاء شبكة متكاملة للنقل العام طبقًا للرؤية المستقبلية.

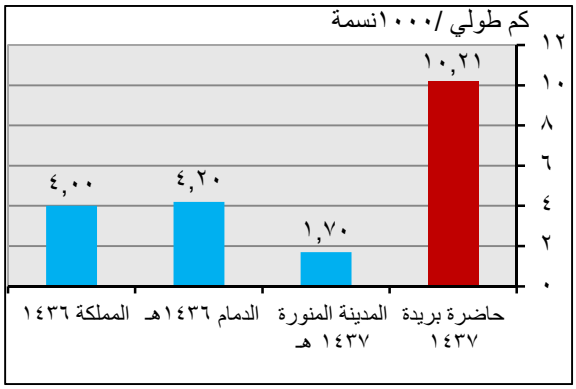

شكل (٢-٤٣) مقارنة تطور مؤشر معدل اطوال الطرق في مدينة بريدة ببعض مدن المملكة

٢-١-٤/ج الاستدامة البيئية والحفاظ على المقدرات الطبيعية

وفي إطار الصورة العامة لاستدامة البيئية والحفاظ على المقدرات الطبيعية في حاضرة بريدة سوف يتم الوقوف على يلي:

- **المسطحات الخضراء والمناطق المفتوحة**

بالنسبة للجهود المبذولة لتحسين جودة الحياة في حاضرة بريدة من خلال زيادة المسطحات الخضراء والمناطق المفتوحة والتي تسهم في تحسين صحة المجتمع النفسية والبدنية فإن موشر نصيب الفرد من المناطق الخضراء والمفتوحة شهد ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة من ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ حيث ارتفع من ١٠,٣٩م٢ إلى ١٣,٠١م٢. وبمقارنة هذا الموشر بالمعدلات الدولية ومتوسطات المملكة وبعض من مدنها كما يوضح الشكل (٢-٤٤). نلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من المساحات الخضراء في حاضرة بريدة عن نظيره في كلٍ من المدينة المنورة وينبع ومكة والدمام ومتوسط المملكة والذي بلغ نصيب الفرد من المسطحات الخضراء إلى (٥,٠٦ و٠,٦ و١و ٥ و٢,٦م٢ للفرد) على التوالى، الا انه انه يبتعد كثيرا عن المعيار الدولى (١٤٠م٢ للفرد).

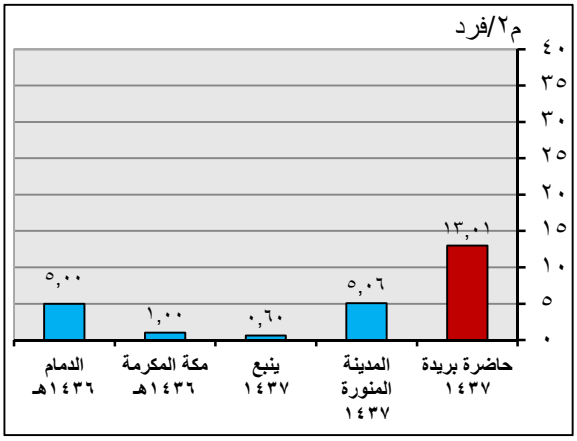

شكل (٢-٤٤) مقارنة موشر نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في حاضرة بريدة ببعض مدن المملكة والمعدل الدولى

- **جودة وكفاءة خدمات الصرف الصحي**

وفي إطار الصورة العامة لخدمات الصرف الصحي بحاضرة بريدة ، وما يرتبط منها بصحة الإنسان والبيئة، فإن حوالي ثلث السكان لايتمتعون بخدمة التوصيل بشبكة الصرف الصحي ، كما يوضح الشكل (٢-٤٥) على الرغم من ارتفاع نسبة توصيل المساكن بالصرف الصحي من ٥٦,٧٪ عام ١٤٣٠هـ إلى ٧١,٨٪ عام ١٤٣٧هـ. وتقترب نسبة تغطية حاضرة بريدة بشبكة الصرف الصحي من نسبة مياه الصرف المعالجة ٧٢,٧٪ في عام ١٤٣٧هـ والتي شهدت انخفاضًا ملحوظًا من ٨٧,٣٪ عام ١٤٣٠هـ . ولكنها مازالت تزيد بمقدار ١٢٪ عن نسبة توصيل المساكن بالصرف الصحى على مستوى المملكة (٦٠٪) وتقل عن كلٍ من المدينة المنورة ومكة المكرمة والدمام والمعيار الدولى (٩٥٪ و ١٠٠٪ و٨١٪ و ٩٨٪) على التوالي. وبالرغم من ذلك

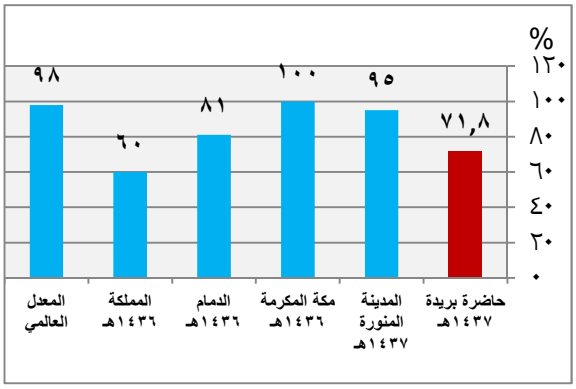

شكل (٢-٤٥) مقارنة مؤشر نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي لحاضرة بريدة ببعض مدن المملكة والمعيار العالمى

فإن حوالي ٢٨,٢٪ عام ١٤٣٧هـ من المخلفات السائلة المجمعة من خلال شبكة الصرف الصحي يتم التخلص النهائي منها دون معالجة مما يشكل خطورة على صحة السكان وذلك من الاحتمالية العالية لتلوث التربة والمياه تحت السطحية والمياه الجوفية الضحلة . لكن يخفف من حدة هذه المشكلة الكفاءة العالية لمحطة المعالجة والتي لن تقل خلال الفترة السابقة عن ٩١٪ بل وصلت إلى ٩٥٪ في عام ١٤٣٧هـ.

- **كفاءة إدارة المخلفات**

في إطار مناقشة قضايا التلوث البيئي تبرز مشكلة المخلفات الصلبة في المقدمة حيث تمثل عبئًا كبيرًا على الإدارات المحلية للتخلص منها بطريقة مستدامة وآمنة لا تؤثر على صحة السكان لذا سوف تناقش هذه الفقرة كفاءة ادارة المخلفات بحاضرة بريدة من خلال مؤشر الجمع المنتظم للنفايات الصلبة وإعادة تدوير هذه المخلفات، بالنسبة لمؤشر الجمع المنتظم للنفايات فقد اقترب من التغطية الشاملة (٩٨,٨٪ في ١٤٣٠هـ) ولكن إنخفض إلى ٩٤,٣٪ في ١٤٣٥هـ، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى إلى ٩٥,٢٪ عام ١٤٣٧هـ، ولكن بمقارنته بنظيره في المدن السعودية نجد انه يساوي معدل مدينة ينبع ويزيد بمقدار ٥٪ عن المدينة المنورة (٩٠,٢٪)، وفي المقابل يقل عن المعدل في كلٍ من مكة المكرمة والدمام و(١٠٠٪ ٩٨,٤١٪) على التوالي، شكل (٢-٤٦)، أما بالنسبة لقضية تدوير المخلفات الصلبة فإنه يعتبر مؤشر سلبي بالرغم من انه تعدى حاجز ١٠٪ عام ١٤٣٢هـ الا انه انخفض بشدة ليصل إلى ١,٦٪ عام ١٤٣٧هـ . ويظل مؤشر تدوير المخلفات الصلبة بحاضرة بريدة منخفض للغاية حيث يمثل ٤٠٪ من متوسط المملكة (٣,٦٪) ويصل إلى ثلث معدل المدينة المنورة (٥٪).

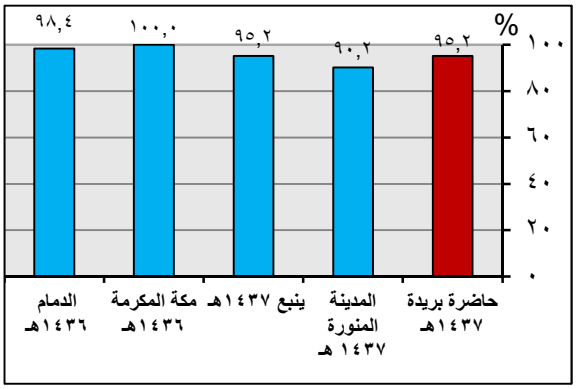

شكل (٢-٤٦) مقارنة مؤشر الجمع المنتظم للنفايات الصلبة في حاضرة بريدة ببعض مدن المملكة

الموقف الإجمالي للأوضاع الراهنة لمؤشرات تطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة

من خلال عرض وتحليل الأوضاع الراهنة لمؤشرات حاضرة بريدة التي تتعلق بمحور تطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة خلال الفترة الزمنية السابقة والتحليل، وجد ان الوزن النسبى لعدد المؤشرات الإيجابية بالمدينة ٥٢٪ من إجمالي عدد المؤشرات المرتبطة بالرؤية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠. اما مجموعة المؤشرات السلبية تمثل ٣٨٪ من إجمالي عدد المؤشرات حيث تشمل بشكل خاص تلك المرتبطة بالارتفاع في متوسط استهلاك الفرد من المياه وتراجع نسبة تغطية السكان بالشبكة العامة للمياه وكذا الانخفاض النسبي بمعدل تدوير النفايات الصلبة. أما المؤشرات المعتدلة فقد سجلت ١٠٪ من إجمالي عدد المؤشرات ، كما هو موضح بالجدول (٢-٤).

جدول (٢-٤) يوضح مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة التي تتعلق بتطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
نصيب الفرد من مساحة المسكن	±	٦٢,٩٧ م٢/ فرد	٥٨,١ م٢/ فرد	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		غير متاح		سلبي	انخفاض طفيف
معدل التزاحم بالغرفة	±	١,١٩ فرد/ غرفة	١,٢٠فرد/ غرفة	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		يقل عن الحد الاعلى	١-٥ فرد/غرفة	معتدل	
نسبة الأسر التي تقطن في فيلا	-	٤٠,٠٠٪	٢٨,٢٪	غير متاح		غير متاح		سلبي	انخفاض شديد
نسبة الأسر التي تقطن في عمارات	+	٢٣,٠٥٪	٢٨,٧٪	يقل		غير متاح		ايجابي	تحسن متوسط
نسبة الوحدات الشاغرة	+	٢,٩٣٪	٤,٥١٪	يقل		غير متاح		ايجابي	تحسن متوسط
نسبة تمويل الاسكان من قروض صندوق التنمية العقارية	-	٤١,١٠٪	٢٦,٣٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض	١٣,٠٣٪	غير متاح		سلبي	تدهور شديد يتطلب التدخل
معدل انتاجية المنازل	±	١٤,٤٤ وحدة سكنية/١٠٠٠ نسمة	١٥,٣ وحدة سكنية/١٠٠٠ نسمة	يقل		غير متاح		ايجابي	ارتفاع طفيف
نسبة السكان ممن يملكون منازلهم	-	٥٤,٧٥٪	٤٥,٨٪	يقل	٤٧٪	يقل	٦٤٪	سلبي	تدهور شديد يتطلب التدخل
معدل سعر المنزل بالنسبة للدخل	-	٥,٣٧ سنة	٣,٨ سنة	يقل	١٠	يزيد	٣	ايجابي	تحسن قوي نحو تحقيق المستهدف

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
معدل سعر الارض لغرض السكن بالنسبة للدخل	-	٧,٣٠٪	٥,٦٪	يقل		غير متاح		ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
معدل ايجار المنازل بالنسة للدخل	±	١٥,١٣٪	١٢,٥٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		غير متاح		ايجابي	تحسن متوسط
متوسط إستهلاك الفرد من المياه	±	٢٧٠,٧٢ لتر/ فرد/ يوم	٢٩٤,٦ لتر/ فرد/ يوم	يزيد عن بعض ويقل عن بعض	٢٥٦	يزيد	١٢٠	سلبي	ارتفاع متوسط
نسبة الفاقد السنوى من المياه	-	٩,٧٩٪	٥,١٪	غير متاح	٢٥٪	يقل	١٠٪	ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
التغطية العامة لشبكة المياة	-	٥٨,٢٢٪	٥٧,٤٪	غير متاح	٤٢٪	غير متاح		سلبي	انخفاض طفيف
نسبة تغطية خدمات المياه للسكان	+	٩٥,٦٪	٩٩,٤٪	يزيد	٨٧٪	يقل	١٠٠٪	ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
التغطية بخدمات الكهرباء	+	١٠٠٪	١٠٠٪	يزيد	٩٩٪	متساوي	١٠٠٪	معتدل	
التغطية بخدمات الاتصالات الارضية	-	٦٣,٨٥٪	٥٩,٨٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض	٦٥,٩٪	غير متاح		سلبي	انخفاض متوسط
نسبة مستخدمى الانترنت	+	٦٠٪	٧٦,٣٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض	٦٤٪	يزيد	٤٣,٩٪	ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
معدل ملكية السيارات الخاصة للاسرة	+	١,٣٦ سيارة /أسرة	١,٤ سيارة /أسرة	يزيد عن بعض ويقل عن بعض	١,٣٣ سيارة/أسرة	غير متاح		معتدل	

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
مؤشر الصرف على انشاء الطرق	+	٣٧٨,٠٧ ريال/ فرد/ سنة	٥١٣ ريال/ فرد/ سنة	يزيد		غير متاح		ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
أطوال الطرق لكل ١٠٠٠ نسمة	+	٩,٩٤ كم طولي/١٠٠٠ نسمة	١٠,٢١ كم طولي /١٠٠٠ نسمة	يزيد	٤ كم طولي /١٠٠٠ نسمة	غير متاح		ايجابى	تحسن متوسط
معدل حوادث الطرق	-	٢٥,٩٨ حادث/١٠٠٠ نسمة	١٨,٩٠ حادث /١٠٠٠ نسمة	يقل	١٦,٧ حادث /١٠٠٠ نسمة	غير متاح		ايجابى	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
معدل وفيات حوادث الطرق	-	١٩,٧ وفاة وإصابة/١٠٠٠ نسمة	١٦,٤ وفاة وإصابة /١٠٠٠ نسمة	يقل	٢٧ وفاة/ ١٠٠الف نسمة	يزيد	٢ وفاة/١٠٠ الف نسمة	ايجابى	تحسن متوسط
زمن رحلة الوصول إلى العمل	±	١٦,٣٨ دقيقة	١٥,٩ دقيقة	يقل		غير متاح		ايجابى	انخفاض طفيف
نصيب الفرد من المناطق الخضراء والمفتوحة	±	١٢,٢٨م٢/ فرد	١١,٧٦ م٢/ فرد	يزيد	٢,٦م٢/ فرد	يقل	١٤٠	سلبي	انخفاض طفيف
نسبة توصيل المساكن بالصرف الصحى	+	٦٧,٨٤٪	٧١,٨٪	يزيد	٦٠٪	يقل	٩٨٪	ايجابى	تحسن قوي نحو تحقيق المستهدف

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة	-	٪٧٩,٨٣	٪٧٢,٧	يزيد عن بعض ويقل عن بعض	٪١٧	يزيد	٪٢٠	سلبي	انخفاض متوسط
الجمع المنتظم للمخلفات الصلبة	±	٪٩٤,٦٥	٪٩٥,٢	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		غير متاح		سلبي	انخفاض طفيف
إعادة تدوير النفايات الصلبة	-	٪٦,٢٧	٪١,٦	يقل	٪٣,٦	غير متاح		سلبي	انخفاض شديد يتطلب تدخل سريع

+ قيم المؤشر تتزايد - قيم المؤشر تنخفض ± قيم المؤشرتتارجح انخفاض وزيادة

الموقف الإجمالي للأوضاع الراهنة للمؤشرات المتعلقة بمحور رفع حيوية المجتمع

من خلال الصورة التفصيلية التي تعكس الوضع الراهن لحيوية المجتمع بحاضرة بريدة خلال الفترة الزمنية السابقة فإنه يتضح إجمالي عدد مؤشرات الوضع الراهن التي ينتجها مرصد بريدة وترتبط بأهداف المحور الأول للرؤية تصل إلى ٧٠ مؤشر وبالتتبع الزمني والتحليل المقارن لهذه المؤشرات يتضح ان ٧٤٪ من المؤشرات التي ترتبط بالهدف (١) والتي تعكس اتاحة الخدمات التعليمية كانت إيجابية وان كان اغلبها كميًا ويتطلب التركيزعلى رفع كفاءة وجودة هذه الخدمات المتاحة. في حين ٢٦٪ من هذه المؤشرات تعكس اخفاقًا في كفاءة وجودة الخدمات التعليمية في المدينة يتطلب تدخل من الجهات المختصة لتصحيح المسار نحو المستهدفات الوطنية. أما نسبة المؤشرات الإيجابية التي تعكس تحسن نحو تحقيق حياة صحية بالمدينة بلغت ٥٤,٥٪ فى حين أن نسبة المؤشرات التي تعكس إخفاقًا في بعض الجوانب المتعلقة بمعدلات الأمراض المتوطنة ووفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة وصات الى ٣٦,٤٪. في حين سجلت المؤشرات التي تعكس جوانب إيجابية نحو الاهتمام بالأسرة وإيجاد منظومة متكاملة لحماية الأسرة ٥٤,٥٪ من إجمالي عدد المؤشرات المرتبطة بالهدف (٣) بالإضافة إلى ١٨,٢٪ تعتبر مؤشرات لا تعكس تحسنًا أو إخفاقًا في هذا الصدد وان ٢٧,٣٪ من المؤشرات السلبية وخاصة المرتبطة بمشكلات الطلاق والجريمة والعنف الأسري. أما بالنسبة للهدف (٤) من هذا المحور والذي يرتبط بتطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة فقد بلغت نسبة الموشرات الايجابية ٥٢٪ أما الموشرات السلبية فقد سجلت ٣٨٪ من إجمالي عدد المؤشرات وخاصة المرتبطة بالانخفاض الملحوظ في تمويل الإسكان من قروض صندوق التنمية العقارية وتدني نسب إعادة تدوير النفايات الصلبة بالمدينة، كما هو موضح بالجدول (٢–٥).

جدول (٢–٥) : الموقف الإجمالي للأوضاع الراهنة للمؤشرات المتعلقة بمحور رفع حيوية المجتمع

أهداف المحور رفع حيوية المجتمع	مؤشرات الوضع الراهن التي ينتجها المرصد والمرتبطة بالأهداف			
	عدد الموشرات	نسبة المؤشرات الايجابية	نسبة المؤشرات السلبية	نسبة المؤشرات المعتدلة
الهدف (١): رفع جودة وكفاءة الخدمات التعليمية	١٩	٧٤٪	٢٦٪	٠٪
الهدف (٢): تحقيق حياة صحية	١١	٥٤,٥٪	٣٦,٤٪	٩,١٪
الهدف (٣): الاهتمام بالأسرة وإيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية	١١	٥٤,٥٪	٢٧,٣٪	١٨,٢٪
الهدف (٤): تطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة	٢٩	٥٢٪	٣٨٪	١٠٪

٢-٢ المحور الثاني : تنمية اقتصاد مزدهر

يُعنى هذا الجزء من التقرير برسم صورة تفصيلية تعكس الوضع الراهن للتنمية الاقتصادية بالمدينة خلال الفترة الزمنية السابقة فقد شكلت الأهداف الفرعية والتنفيذية لهذا المحور الإطارالعام لهذه الصورة لتكون الصورة واضحة للجهات المختصة ولكن هذا الجزء سوف يدور حول مستهدفين من المحور الثانى دون الثالث نظرًا لعدم إتاحة أي مؤشرات تعكس الوضع الراهن للمنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسّطة أو الأسر المنتجة بحاضرة بريدة كما يلى:

٢-٢-١ تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال دعم القطاعات الواعدة لإنجاحها لتكون دعامة جديدة للاقتصاد:

باستعراض مؤشرات الوضع الراهن للاقتصاد بحاضرة بريدة في الفترة ما بين ١٤٣٠هـ-١٤٣٧هـ نجد ان هناك مجموعة من المؤشرات الإيجابية والتي تشير بشكل نسبي ومتفاوت نحو إحداث تنوع في القاعدة الاقتصادية حيث يوجد هناك مزيدًا من الامكانيات القائمة بالفعل لتحسن اداء القطاعات المختلفة للاقتصاد المحلي بالمدينة. فعلى الرغم من صغر نسب مسطحات الأنشطة الإنتاجية بالمدينة من الاستعمالات التجارية والصناعية والتي شهدت ثبات نسبي بين ١٤٣٤هـ – ١٤٣٧هـ حيث سجلت ١,٤٪ و ١,٢ ٪ على الترتيب من إجمالي مسطح المدينة الا ان هذه المسطحات الإنتاجية تظل أعلى من مثيلاتها بمدن أخرى بالمملكة. فعلى سبيل المثال فإن نسبة الاستخدامات التجارية ببريدة نحو أربع أضعاف النسبة بمدن حائل وأبها وتقترب بشدة من مدينة جدة (٠,٤٪ في مدن حائل وأبها في ١٤٣٦هـ و ١,٦٪ في جدة في ١٤٣٥هـ). وكذلك الاستعمالات الصناعية بحاضرة بريدة تمثل نحو خمسة أضعاف مدينة أبها وأكبر من حائل بنحو الثلث (٠,٣٪ بأبها في ١٤٣٤هـ و ١,١ ٪ بحائل و ١,٩٪ بجدة في ١٤٣٥هـ). ومن المتوقع ان يتحسن النشاط التجاري والصناعي ببريدة اذا تم استغلال الموقع الجغرافي الذي تتميز به حاضرة بريدة ، على تخوم إقليم الرياض (٣٥٠ كم من العاصمة وعلى مسافة ٣ ساعات بالسيارة تقريبًا) وكذلك نقطة تقاطع لمحاور الحركة الوطنية والمسارات التاريخية المرتبطة بطرق الحج والتجارة المتصلة بالدول المجاورة (محور الرياض – القصيم – حائل – الحدود الشمالية ، ومحور الحدود الشمالية – القصيم – المدينة المنورة – مكة) مما يكسبها سمات المدن التجارية والتي يجب ان يكون له مردود اقتصادي واضح على تنويع الأنشطة الاقتصادية المستقبلية بالمدينة حيث لم يتم استغلاله بشكل كافي حتى الآن.

وفي نفس السياق وفي إطار تحليل مدى تنوع الهيكل الإقتصادي الحالي لبريدة فإن قطاع الخدمات السياحية ببريدة يمكن ان يلعب دورًا محوريًا في تنويع اقتصاد المدينة المستقبلي افضل من وضعه الحالي لما يمتلكه من امكانيات عبّرت عنها مؤشرات اداء هذا القطاع. حيث تعد المهرجانات السنوية الثلاث (التمور والكليجا والربيع) هي أبرز الملامح المميزة لقطاع السياحة بحاضرة بريدة على الرغم من ان عدد الليالي السياحية لها قليل نسبيًا حيث بلغ متوسط الليالي السياحية بالمهرجانات الثلاث ليلتين بكلٍ من مهرجان التمور والربيع وثلاث ليالي بمهرجان الكليجا. وبالاضافة لذلك فقد شهدت اعداد زائري

المهرجانات السنوية الثلاث (التمور والكليجا والربيع) تذبذبًا كبيرًا في الفترة بين ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ، ففي مهرجان التمور على سبيل المثال قد تراجع أعداد الزائرين في ١٤٣٧هـ بنحو ٧١,٦٪ على الرغم من ان العام السابق له (١٤٣٦هـ) قد شهد زيادة قدرها ٧٦٪ فيما سجل المهرجان زيادات مختلفة في إجمالي اعداد الزائرين في السنوات ١٤٣٣ هـ و ١٤٣٤هـ ١٤٣٥ هـ بنسب قدرها ١٥,٥٪ و ٢٨,٦٪ و ٣١,٨٪ على التوالي ، فيما سجل معدل الانفاق اليومى لزائري مهرجان التمور زيادة مضطردة من ٢٧٥٠ ريال/ فرد/ يوم في ١٤٣١ هـ إلى ٣٢٥٠ ريال/ فرد/ يوم في ١٤٣٣هـ ثم قفز إلى ٦٠٠٠ ريال/ فرد/ يوم في ١٤٣٦هـ ليتراجع بنحو النصف إلى ٣٠٠٠ ريال/ فرد/ يوم في ١٤٣٧ هـ.

وفي مهرجان الربيع وعلى الرغم من التراجع المضطرد في اعداد الزائرين بين ١٤٣١هـ إلى ١٤٣٧هـ حيث سجلت ارتفاعًا في اعداد الزائرين بنحو ٢١,٣ ٪ في ١٤٣١هـ لتتراجع هذه الزيادة لتصل إلى ٢,٤٪ في ١٤٣٤هـ ثم تتناقص اعداد الزائرين بنحو ٤٠٪ في ١٤٣٦هـ ثم بنحو ٣٦,٧٪ في ١٤٣٧هـ الا ان معدل الانفاق اليومي لزائري هذا المهرجان قد ارتفع من ١١٠٦ ريال/ فرد/ يوم في ١٤٣١هـ إلى ١٥٠٠ ريال/ فرد/ يوم فى ١٤٣٧. فيما ارتفعت النسبة الاجمالية لزائرى مهرجان الربيع من ١١,٣٪ من إجمالي زائرى المهرجانات ببريدة في ١٤٣١هـ إلى ٤١,٧ في ١٤٣٤هـ ثم انخفضت إلى ٣٤,٥٪ في ١٤٣٧هـ .

ومن ناحية أخرى فإن مهرجان الكليجا كان الاكثر استقرارًا في تحقيق نسب زيادة مستمرة في اعداد الزائرين وكذلك معدل الانفاق اليومي للزائرين في الفترة ما بين ١٤٣١هـ إلى ١٤٣٥هـ (حيث لاتتوفر البيانات بعد هذه الفترة) فقد ارتفعت نسبة زائري المهرجان من ١٥,٢٪ في ١٤٣١هـ إلى ٢٥,٨٪ في ١٤٣٥هـ من إجمالي زائري المهرجانات بحاضرة بريدة في نفس الفترة التي تراجع بها إجمالي زائري مهرجان التمور من ٥١,٢٪ إلى ٣٢,٣٪ في ١٤٣٥هـ فيما ارتفع معدل الانفاق اليومي للزائرين بالمهرجان من ١١٠٨ ريال/ فرد/ يوم في ١٤٣١هـ إلى ١٢٥٠ ريال/ فرد/ يوم في ١٤٣٥هـ .

من الوضع الراهن لقطاع السياحة يتضح على الرغم من الموسمية الشديدة للسياحة ببريدة والمرتبطة بشكل اساسي بالمهرجانات السنوية (مهرجانات الربيع والكليجا والتمور) وكذلك إرتباطه بالنشاط التجاري أكثر من إرتباطه بالمقاصد السياحية فإنه يمثل قطاعًا واعدًا قابل للنمو بالمستقبل لتحقيق تنوع في القاعدة الاقتصادية من خلال استهداف زيادة التدفقات السياحية من الأقاليم البعيدة عن طريق إستحداث عناصر جذب سياحي جديدة وإعداد وعرض برامج متكاملة مما سيؤدى إلى زيادة عدد الليالي السياحية والدخل السياحي بالمدينة بصفة عامة، مما سيؤدى إلى توفير المزيد من فرص العمل وزيادة الطلب على المنتجات المحلية الاخرى مما سيزيد بشكل تلقائي من تنوع الهيكل الاقتصادى ببريدة في المستقبل القريب.

وعلاوة على ماسبق فإن قطاع الزراعة قد أظهر مقومات أداء شديدة التميز خلال الفترة ١٤٣٠هـ–١٤٣٧هـ يمكن ان تؤهله للقيام بدور محوري بالإضافة لقطاع السياحة حيث سجلت نسبة الأراضي الزراعية بمنطقة القصيم إلى اجمالي الاراضي المنزرعة بالمملكة ١٣,٤٪ لتمثل ثاني أعلى نسبة في المملكة بعد الرياض

(٣٣,١٪) كما يوضح شكل (٢-٤٧) وذلك نتيجه لتوجه المملكة بالحد من التوسعات الزراعية للحفاظ على المياه. ومن ناحية أخرى فإن التصنيف النسبي للأراضي الزراعية حول حاضرة بريدة حسب نوعية الإنتاج قد اظهر تراجعًا لبعض أنماط الإنتاج الزراعي لحساب الزيادة في انماط إنتاجية أخرى في ضوء الثبات النسبى لإجمالي المساحة المنزرعة للسنوات السابقة حيث شكلت الأراضي المنتجة للحبوب ١٣,٤٪ من إجمالي الاراضى الزراعية منخفضة بنحو النصف عن النسبة في ١٤٣٠هـ والتي شكلت نحو ٢٨,١٪ من إجمالي الأراضى وكذلك انخفضت نسبة الأراضي المنتجة للفواكه من ٤,٩٪ في ١٤٣١هـ إلى ٤,٥٪ في ١٤٣٧هـ . فيما ارتفعت نسبة الأراضي المنتجة للخضراوات بشكل طفيف من ١١,٣٪ في ١٤٣١هـ إلى ١٢,٤٪ في ١٤٣٧هـ وكذلك ارتفعت نسبة الأراضى المنتجة للأعلاف ببريدة بنحو ٥٪ من ٢٢,٢٪ في ١٤٣١هـ إلى ٢٧,٨٪ في ١٤٣٧هـ فيما كان النصيب الأكبر للمساحة المنزرعة بالتمور والتي شكلت نحو ٤١,٩٪ من إجمالي المساحة المنزرعة ببريدة مرتفعة عن نسبتها في ١٤٣١هـ والتي شكلت نحو ٣٦,٧٪ من إجمالي المساحة المنزرعة حول حاضرة بريدة. مما يشكل الإنتاج الكبير للتمور بالمنطقة مقوم أساسى نحو تحقيق تنوع في القاعدة الاقتصادية بالمدينة. حيث ارتفع اجمالي عائد مبيعات التمور بحاضرة بريدة من ٥٠٦ مليون ريال في ١٤٣١هـ إلى ٨١٣ مليون ريال في ١٤٣٧هـ وكذلك ارتفع نصيب الفرد من عائد مبيعات التمور ببريدة من ١٠١٦ ريال في ١٤٣١هـ إلى ١٣٠٨ ريال في ١٤٣٧هـ والذي يقترب من نصيب الفرد من عائد مبيعات التمور في القصيم عمومًا والتي بلغت ١٦٢٨ ريال/نسمة في ١٤٣٦هـ، شكل (٢-٤٨).

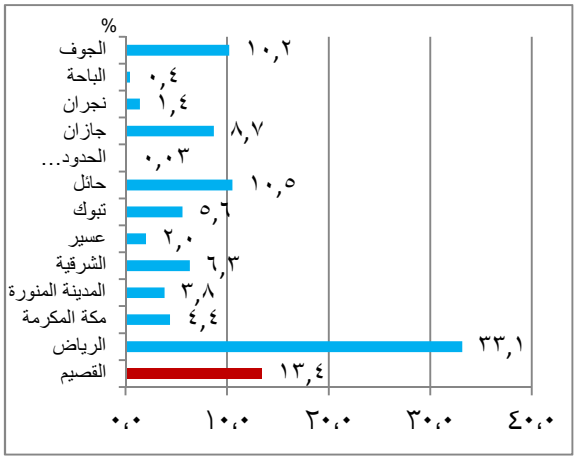

شكل (٢-٤٧) مقارنة نسبة الأراضي الزراعية بالقصيم على مستوى مناطق المملكة

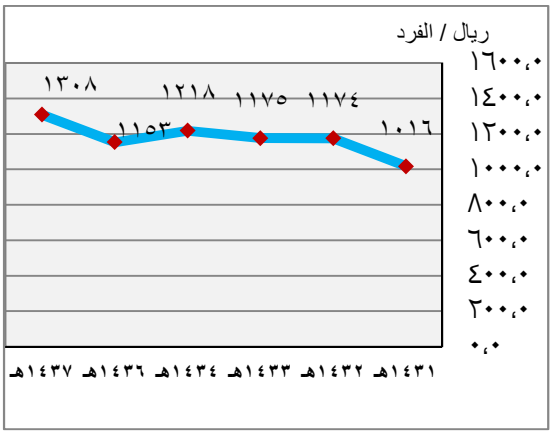

شكل (٢-٤٨) تطور نصيب الفرد من عائدات التمور لحاضرة بريدة

على الرغم من الحجم النسبي الكبير للمنتجات الزراعية والتي تمثل مدخلات قابلة للتصنيع بالإضافة إلى كبر حجم الطلب المحلي والإقليمي لذلك فإن القطاع الصناعي بحاضرة بريدة مازال هامشيًا. لكن ينبغي في القريب العاجل استخدام هذه الامكانات في خلق تنوع في إقتصاد المدينة.

٢-٢-٢ إتاحة الفرص للجميع (وخاصة المرأة السعودية وذوي الاعاقة) وإكسابهم المهارات اللازمة

مؤشرات الوضع الراهن تشير إلى مزيد من فرص العمل خارج قطاع التوظيف في الجهاز الإدارى الحكومي للجميع وخاصة للمرأة. حيث زادت نسبة عدد العاملين في القطاع الخاص من ٢٠,٧٪ في ١٤٣٠هـ إلى ٢٨,٩٪ في ١٤٣٧هـ كما يوضح شكل (٢-٤٩) على حساب الإنخفاض الملحوظ في نسبة العاملين بالقطاع الحكومى بحاضرة بريدة من ٧٩,٣٪ في ١٤٣٠هـ إلى ٧١,٧٪ في ١٤٣٧هـ (سوف يتم التوضيح في المحور الثالث بشئ من التفصيل) مما يعني تزايد قدرة الاقتصاد المحلى بحاضرة بريدة على توليد فرص عمل جديدة خارج الجهاز الإداري الحكومي المكدس بالعمالة وكذلك تزايد ثقة القطاع الخاص السعودي على استيعاب مزيد من العمالة السعودية في أنشطة إنتاجية حقيقية تسهم بشكل فعال في تنويع القاعدة الاقتصادية للمدينة.

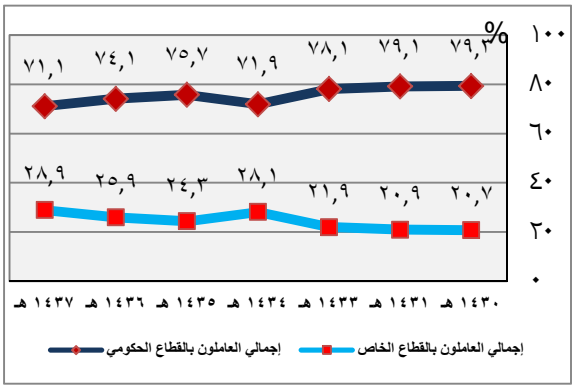

شكل (٢-٤٩) تطور العاماملين بالقطاعين العام والخاص لحاضرة بريدة

وفي نفس السياق فإن مؤشرات الوضع الراهن للعمالة الغير رسمية والبطالة تظهر قدرًا من الإيجابية في التقدم نحو تحقيق المستهدفات بشكل مباشر وغير مباشر، فقد تناقص معدل العمالة غير الرسمية من ٨٪ عام ١٤٣٠هـ إلى ٤,٨٪ في ١٤٣٧هـ وهى تمثل أقل من ٢٥٪ من النسبة المسجلة بالمدينة المنورة ومكة (١٧,٤٪ و ١٧٪) على التوالي ولكنه يقترب من معدل ينبع (٥,٣٪) ويزيد بمقدار ثلاث أضعاف عن معدل الدمام (١,٤٦٪) ، شكل (٢-٥٠) مما يشير إلى ان سوق العمل بحاضرة بريدة يتجه بقوة إلى الانتظام وفق الإطار القانوني والرسمي مما يسهم بشكل كبير في استيعاب مزيد من العمالة الغير ممكّنة سابقًا مثل المرأة وذوي الاعاقة من خلال حزم المساعدات الحكومية التي ستشمل حوافز مادية لجهات التوظيف بالإضافة إلى التدريب والاعداد لهذه الفئات لتلائم احتياجات سوق العمل الفعلي . ومن المؤشرات الإيجابية الأخرى تناقص معدل البطالة بين الإناث من ٤٠,٥٪ في ١٤٣٠هـ إلى ٣٢,٢٪ في ١٤٣٧هـ ومعدل البطالة للسعوديين من الذكور الذي شهد انخفاضًا طفيفًا بالمقارنة بالانخفاض الذي شهده معدل البطالة

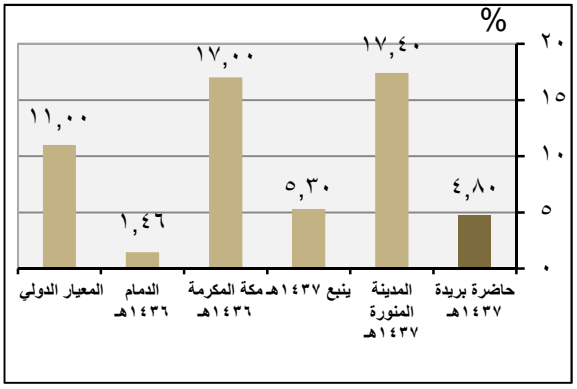

شكل (٢-٥٠) مقارنة معدلات العمالة غير الرسمية بحاضرة بريدة ومدن المملكة والمعيار الدولى

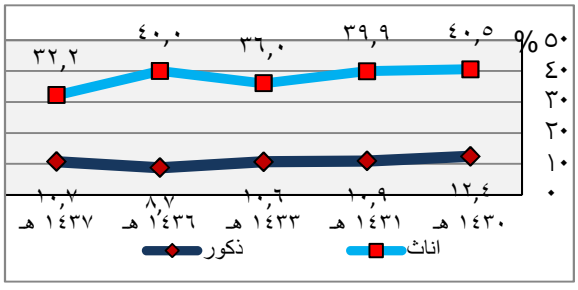

شكل (٢-٥١) تطور معدلات البطالة للذكور والإناث

من الاناث حيث انخفض من ١٢,٤٪ في ١٤٣٠هـ إلى ١٠,٥٪ في ١٤٣٧هـ. ولكن بالنظر إلى معدل البطالة الإجمالي بحاضرة بريدة فبالرغم من انه شهد انخفاضًا يقدر بحوالي ٥٪ خلال السبع سنوات الماضية حيث انخفض من ٢٠,٢٪ في ١٤٣٠هـ إلى ١٥,٨٪ في ١٤٣٧هـ الا انه ما زال مرتفعًا مقارنة بمعدل البطالة الإجمالي على متوسط المملكة (١١,٦٪). في حين انه يمثل ضعف نظيره في المدينة المنورة (٧,٨٪) وثلاث أضعاف معدل كلٍ من الدمام ومكة المكرمة والمعيار الدولي (٥,٠١٪ و ٤,٧٤٪ و ٥,٨٪) على الترتيب.

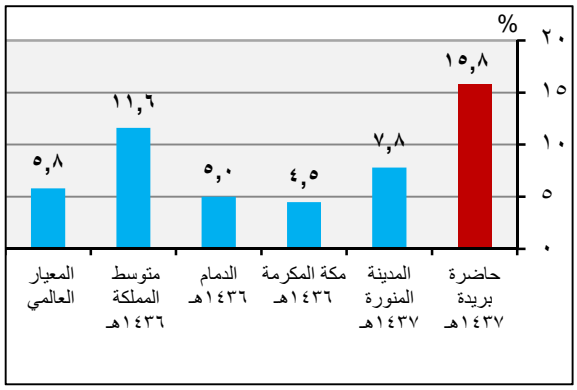

شكل (٢–٥٢) مقارنة معدلات البطالة الاجمالية بين السعوديين ببريدة وبعض مدن المملكة والمعيار العالمي

ومن جهة أخرى فإن معدل البطالة الإجمالي للحاصلين على تعليم جامعي فقد شهد انحفاضًا بنحو ثلاثة بالمائة خلال الفترة السابقة من ١٧,٧٪ في ١٤٣١هـ إلى ان بلغ ١٤,٨٪ مما يشير إلى تحسن في معدلات التوظيف للحاصلين على مؤهلات جامعية ببريدة ولكن يعتبر هذا المعدل مرتفع قليلاً مقارنة بنظيره في كلٍ من المدينة المنورة وينبع (١٢,٢٪ و١٠,٢٪) على التوالى اما بالتدقيق في معدل البطالة للحاصلين على تعليم جامعي من الذكور فقد شهد تحسنًا ملحوظًا حيث تناقص من ١٠,٧٪ في ١٤٣٤هـ إلى ٧,٦٪ في ١٤٣٧هـ الا ان معدل البطالة بين السعوديات الحاصلات على مؤهل جامعى قد شهد تدهورًا شديدًا حيث ارتفع في نفس الفترة بنحو ٨٪ حيث ارتفع من ٢٣,٨٪ في ١٤٣٤هـ إلى ٣١,١٪ في ١٤٣٧هـ.

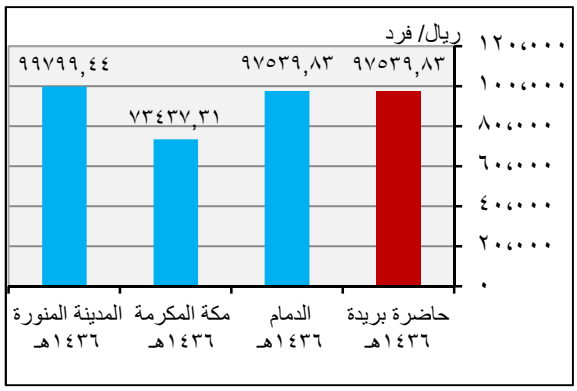

شكل (٢–٥٣) مقارنة نصيب الفرد من إجمالي ناتج المدينة ومقارنته ببعض مدن المملكة

بالإضافة إلى الجوانب الإيجابية السابقة فقد سجل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ببريدة نتيجة جيدة (٩٧٥١٤ ريال/فرد/عام في ١٤٣٧هـ) مقارنة ببعض المدن السعودية حيث تساوى تقريبًا مع مدينة الدمام (٩٧٥٣٩ ريال/فرد/عام) وارتفع عن مكة المكرمة (٧٣٤٣٧ ريال/فرد/عام) وانخفض عن المدينة المنورة (٩٩٧٩٧ ريال/فرد/عام) شكل (٢–٥٣)، وتشير هذه القيمة إلى حجم الوفورات الاقتصادية الموجودة بالمدينة والتي تمثل امكانية نحو الاستثمار في المشروعات بمختلف مستوياتها. حيث يمكن توجيه هذه الوفورات في تنمية أصول إنتاجية جديدة مدعومًا بالإرتقاء بمستوى التكنولوجيا والإبتكار مع التركيز على دعم الصناعات متوسطة الحجم والصغيرة ومتناهية الصغر هو ما يتطلب تنمية بنية أساسية صناعية، تشمل إنشاء مناطق صناعية ودعم المشروعات الناشئة والقطاعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، وما يرتبط بها من خدمات تكنولوجية ومالية وغيرها .

الموقف الإجمالي للأوضاع الراهنة لمؤشرات محور تنمية اقتصاد مزدهر:

من عرض وتحليل الأوضاع الراهنة للمؤشرات التي تعكس محور تنمية اقتصاد مزدهر في حاضرة بريدة والوقوف على مدى كفاءتها وجودتها نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ خلال الفترة الزمنية السابقة والتحليل وجد ان الوزن النسبي لعدد المؤشرات الإيجابية بالمدينة بلغ ٦٠٪ من إجمالي عدد المؤشرات المرتبطة بالرؤية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠. أما المؤشرات السلبية فقد تساوت مع المعتدلة حيث بلغ كلا منهما ٢٠٪ من إجمالي عدد المؤشرات كما يوضح الجدول (٢-٦).

جدول (٢-٦) يوضح مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة التي تتعلق بمحور تنمية اقتصاد مزدهر

المؤشر بحاضرة بريدة		تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
		تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
الموشرات التي تعكس تنويع القاعدة الاقتصادية										
نسبة مسطحات الأنشطة الإنتاجية (التجارة – الصناعة)		±	٢,٦٠٪	٢,٦٠٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		غير متاح		معتدل	
المهرجانات الثلاث	متوسط الليالي السياحية بالمهرجانات	±	٢,٥٠ ليلة	٢ ليلة	غير متاح		غير متاح		سلبى	انخفاض طفيف
	الزيادة السنوية في أعداد زائري المهرجانات	±	١٣,٣٨٪	٥٤,١٥-٪	غير متاح		غير متاح		سلبى	تدهور متوسط
	معدل الإنفاق اليومي لزائري المهرجانات	±	١٩٣٣ ريال/ فرد/ يوم	٢٢٥٠ ريال/ فرد/ يوم	غير متاح		غير متاح		ايجابي	تحسن متوسط
قطاع الزراعة	إجمالي المساحة المنزرعة إلى إجمالي الأراضي المنزرعة بالمملكة	±	١٣,١٪	١٣,٤٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		غير متاح		معتدل	
	نسبة الأراضي المنتجة للتمـور	+	٣٩,٩٪	٤١,٩٪	غير متاح		غير متاح		ايجابي	تحسن ضعيف
	عائدات مبيعات التمور	+	٦٥٤ مليون ريال	٨١٣ مليون ريال	غير متاح		غير متاح		ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
	نصيب الفرد من عائدات مبيعات التمور	+	١١٧٤ ريال/ نسمة	١٣٠٨ ريال/ نسمة	غير متاح		غير متاح		ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
موشرات تعكس إتاحة الفرص للجميع									
نسبة العاملين السعوديين بالقطاع الخاص	+	٪٢٥	٪٢٨,٩	يزيد	٪١٩	غير متاح		ايجابي	تحسن متوسط
معدلات العمالة غير الرسمية	-	٪٦,٩	٪٤,٨	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		غير متاح		ايجابي	تحسن متوسط
معدلات البطالة للإناث (للسعوديات)	+	٪٣٨,٩	٪٣٢,٢	يزيد	٢١,٢	يزيد	٦,٢	ايجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
معدلات البطالة الاجمالية (للسعوديين)	-	٪١٧,٧	٪١٥,٨	يزيد عن بعض ويقل عن بعض	٪١١,٦	يزيد	٪٥,٨	ايجابي	تحسن متوسط
معدل البطالة بين السعوديات الحاصلات على مؤهل جامعي	±	٪٢٩,١	٪٣١,١	غير متاح		غير متاح		سلبي	تدهور متوسط
المعدل الإجمالي لمعدل البطالة للحاصلين على مؤهل جامعي	±	٪١٦,٧٥	٪١٤,٨	يزيد		غير متاح		ايجابي	تحسن متوسط
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	غير متاح	٩٧٥١٤ ريال / فرد / عام	٩٧٥١٤ ريال / فرد / عام	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		غير متاح		معتدل	

+ قيم المؤشر تتزايد - قيم المؤشر تنخفض ± قيم المؤشر تتارجح انخفاض وزيادة

٢-٣ المحور الثالث : وطن طموح

يُعنى هذا الجزء من التقرير برسم صورة تفصيلية تعكس الوضع الراهن لفاعلية الحكومة في القيام بدورها تجاه تحسين جودة حياة المواطنين بحاضرة بريدة بالإضافة إلى التعرف على مدى تحمل المواطن والقطاعات غير الربحية للمسئولية تجاه مجتمعهم بالمدينة خلال الفترة الزمنية السابقة فقد شكلت الأهداف الفرعية والتنفيذية لهذا المحورالإطارالعام لهذه الصورة كما يلى:

٢-٣-١ الوضع الراهن للموشرات التي تعكس فاعلية الحكومة:

يهدف هذا الجزء إلى عرض وتحليل عدد من المؤشرات التي تعكس فاعلية الادارات الحكومية بحاضرة بريدة والوقوف على مدى توافقها مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ ، ترجع أهمية دور الحكومة في تحقيق مستهدفات الرؤية إلى انها تمثل الإطار العام الذي يضمن التنسيق بين الجهات وتفعيل مشاركة القطاع الخاص وضمان سرعة الانجاز في المشروعات والمبادرات وكذا مواصلة التقدم عبر المراجعة الدورية لمستوى التنفيذ وتقييم الاداء ، فيما يلي صورة واضحة ودقيقة عن الأوضاع الراهنة لكفاءة وجودة دور الحكومة بحاضرة بريدة مقارنة بالمدن السعودية الأخرى والمعايير الوطنية والدولية.

بالنسبة لمستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في حاضرة بريدة والتي تهدف الرؤية وخطة التحول الوطني لتحقيق اعلاها في جميع القطاعات. يتضح ان قيم المؤشرات التي تعكس المستويات الحالية في تحسن منذ عام ١٤٣٠هـ إلى ان وصلت إلى اعلى مستوياتها (١٠٠٪) في ١٤٣٥هـ مثل مراجعة قانونية مستقلة لميزانيات الادارة المحلية و نشر المناقضات والعقود للخدمات المحلية في وسائل الاعلام المختلفة وكذا تلقي شكاوى عن فساد الإدارة المحلية ولكنها انخفضت فى الرصد الاخير الى (٧١٪و ٧١٪ ٨٦٪ في سنة ١٤٣٧هـ) على الترتيب. في حين شهد المؤشر الذي يعكس العقوبات ضد اهمال الموظفين تحسنًا كبيرًا حيث ارتفع من ١٥٪ عام ١٤٣٠هـ إلى ان وصل إلى ١٠٠٪ في عام ١٤٣٥هـ ثم انخفض الى ٨٦٪ فى ١٤٣٧ هـ. من ناحية أخرى وبالرغم من ان المؤشر الذي يعكس نسبة نشر للميزانيات والحسابات الختامية للإدارات المحلية ارتفع ارتفاعًا ملحوظًا من ٢٥٪ فقط عام ١٤٣٠هـ إلا انه توجد نسبة لا تتعدى ٢٩٪ من هذه المستندات لا يتم نشرها حتى عام ١٤٣٧هـ حيث سجلت قيمة هذا المؤشر إلى ٧١٪. وقد انعكس هذا التحسن على الانخفاض الملحوظ في حالات الفساد الادارى في الادارات المحلية المختلفة منذ عام ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ باستثناء عام ١٤٣٦هـ الذي شهد ارتفاعًا مفاجئًا في عدد من القضايا في كلٍ من الادارة المحلية والادارات الحكومية (٥,٣ و ٠,٠٥٨ قضية / ١٠٠٠عامل). مما يتطلب دراسة تفصيلية للوقوف على مدى دقة هذه القيم والأسباب المؤدية لهذا الارتفاع لتحديد الاستراتيجيات المناسبة لتقليل مستويات الفساد.

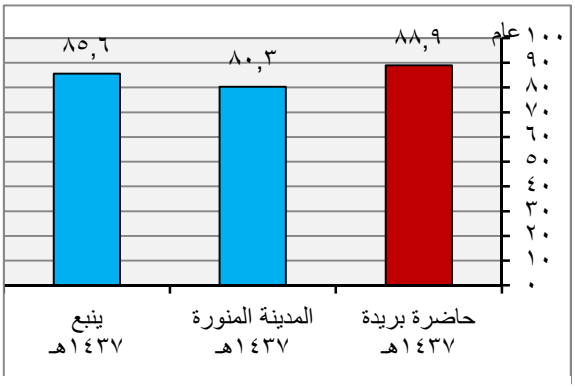

شكل (٢-٥٤) مقارنة نسبة رضاء المستفيدين عن الخدمات الحكومية لحاضرة بريدة ومقارنتها ببعض مدن المملكة

أما بالنسبة لرضاء المستفيدين سواءً كانوا أفرادًا أو رجال أعمال عن الخدمات البلدية المقدمة في حاضرة بريدة. نجد ان نسب رضا المستفيدين عن الخدمات تتارجح بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة ما بين ١٤٣٠هـ و ١٤٣٧هـ ولكن في المجمل انخفضت نسبة رضاء المستفيدين في عام ١٤٣٥هـ عما كانت عليه ١٤٣٠هـ في كلٍ من الخدمات التعليمية والصحية والإسكان والمياه والهاتف والجوال والمرور في حين زاد رضاء المستفدين عن كلٍ من خدمات الكهرباء والجوازات والاحوال المدنية وتراخيص البلدية. أما بالنسبة لرضاء المستفيدين عن الخدمات الحكومية بصفة عامة فقد انخفضت من ٩٣,٢٪ عام ١٤٣٠هـ إلى ٨٨,٩٪ عام ١٤٣٧هـ. بالرغم من هذا الانخفاض فإن نسبة رضاء المستفيدين عن الخدمات الحكومية تزيد عن نظيرتها في كلٍ من المدينة المنورة وينبع (٨٠,٣٪ ٨٥,٦٪ في عام ١٤٣٧هـ) على الترتيب. كما يوضح شكل (٢-٥٤) ولكن يتطلب اجراء دراسة تفصيلية عن اسباب انخفاض نسبة رضاء المستفيدين والأسباب المؤدية لذلك لمراعتها في المستقبل لتحسين جودة وكفاءة تقديم الخدمات. أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها الأمانة من نظافة وسفلتة الطرق وإدارات الحدائق والمهرجانات فبالرغم ان رضاء المستفيدين من هذه الخدمات يزداد مع الوقت حيث سجلت ٧٦٪ عام ١٤٣٥هـ ثم فقزت إلى ٨٠,٧٪ إلا انه يجب معرفة أسباب عدم رضاء أكثر من ١٩٪ من المستفيدين عن مستوى الخدمات المقدمة من الأمانه حتى عام ١٤٣٧هـ.

في الإطار ذاته بالنسبة لمصادر الدخل الرئيسية للإدرات الحكومية والتي تؤهلها للقيام بتقديم هذه الخدمات للمواطنين تنحصر في مصدرين رئيسين أحدهما تمويل ذاتى من ايرادات محلية والآخر ميزانية تخصصها الإدراة المركزية للإدراة المحلية للقيام بالمهمام المنوطة اليها.

أما بالنسبة لمصادر الإيرادات الذاتية والتي تستهدف المملكة إلى تحقيق اكتفاء منه بعيدًا عن الميزانية المركزية للدولة وذلك لتحقيق أداء مستدام عالي الجودة. فإن هذا المؤشر يسير في الاتجاه الغير صحيح المعاكس للمستهدفات حيث انخفض بشدة من ١٢,٧٤٪ من إجمالي مصادر الدخل في عام ١٤٣٠هـ إلى ان وصل إلى ٦,٠٦٪ عام ١٤٣٤هـ ثم عاود في التحسن خلال عامين ١٤٣٥هـ و ١٤٣٦هـ حيث سجلت نسبة الايرادات الذاتية المحلية (٧,٠٣٪ و٩,٧٠٪ من إجمالي المصادر الرئيسية لدخل الادارات الحكومية) على التوالي التي مالبثت ان تعرضت لهبوط شديد إلى ان وصلت إلى أقل قيمة لها ٢,٩٪ عام ١٤٣٧هـ ربما يرجع الى خصوصية الموازنة فى هذا العام والتى ضخت فيه الحكومة المركزية مزيد من الاموال. وبمقارنة هذا المؤشر بمدن المملكة والمعيار الدولي فنجد ان نسبة مصادر الإيرادات الذاتية في حاضرة بريدة لا يتعدى ٢٥٪ من متوسط المعدل على مستوى المملكة او نظيره في مستوى المدينة المنورة (١١٪ و١٢,٨٪ من إجمالي المصادر الرئيسية للدخل) على التوالى. ومقارنة هذا المؤشر بالمعيار الدولى الذي يعد بعيد جدًا عن الحد

الأدنى للمعيار الدولي (١٧٪) والذي يمثل ستة أضعاف النسبة الحالية بحاضرة بريدة بالإضافة إلى ان الحد الاعلى للمعيار الدولى يصل إلى(٨٠٪).

وبناءً عليه فإن المصدر الرئيس لدخل الإدارات المحلية يتمثل في الإيرادات المركزية والتي لم تقل عن ٨٧,٥٪ في اي سنة من سنوات الفترة السابقة بل وصلت إلى ٩٧,١٪ في الرصد الأخير عام ١٤٣٧هـ. مما يتطلب إجراء دراسة استقصائية تفصيلية عن الأسباب الرئيسية المؤدية للإعتماد الكلي تقريبًا على الإيرادات التي تأتي من الحكومة المركزية. حتى يتسنى اقتراح إجراءات ووسائل لتقليل الاعتماد على الميزانية المركزية وتصحيح المسار نحو تحقيق اكتفاء مالي ذاتي على المستوى المحلي تماشيًا مع مستهدفات الرؤية وخطة التحول الوطني.

لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي لهذا الدخل سواءً المحلي أو المركزي يتطلب خفض نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الميزانية حيث يحتاج الوضع الحالي لهذه النسبة لمزيد من الدراسة والتدقيق حيث انخفضت نسبة أجور ومرتبات العاملين انخفاضًا مفاجئًا إلى ٩٪ عام ١٤٣٧هـ بعد ان سجلت في العام الذي يسبقة ٢٣,٩٥٪ ومما يزيد من ضرورة هذه الدراسة ان هذه القيمة أيضًا ارتفعت ارتفاعًا مفاجئًا عن النسب التي تسبقها منذ ١٤٣٣هـ إلى ١٤٣٥هـ حيث سجلت على الترتيب السنوات (١٣,٢٪و ١٦,٦٪ و ١٦,٠١٪). مما يزيد الشك في القيمة الأخيرة لنسبة الأجور والمرتبات بحاضرة بريدة مقارنة بمتوسط المملكة الذي بلغ (٥٣,٢٪ من إجمالي الميزانية) في عام ١٤٣٦هـ. كما تقل هذه النسبة عن نظيراتها في المدن السعودية حيث تمثل أقل من نصف كل من معدل المدينة المنورة ومكة المكرمة وينبع (١٩,٨٪ و٢١,٦٪ و ٢٢,٩٪) على الترتيب كما تقدر بحوالي ثلثي معدل مدينة الدمام تقريبًا (١٥٪).

وبالنسبة لزيادة إنتاجية ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال زيادة حصة الإنفاق على مشروعات التطوير بالمدينة وهو ما يعكسه الوضع الراهن لنسبة الإنفاق على تعاقدات المحليات من الميزانية بحاضرة بريدة حيث سجلت في آخر رصد ١٤٣٧هـ حوالي ٨٠٪ من جملة الإنفاق الحكومي كانت لتطوير وتنمية المدينة وقد شهدت هذه النسبة تارجحًا بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة السابقة حيث ارتفعت من ٧٠,٨٪ في عام ١٤٣٠هـ لتصل إلى ٧٨,٥٪ عام ١٤٣١هـ ثم انخفضت قليلاً إلى ٧٥,١٪ عام ١٤٣٢هـ قبل ان تعاود في الارتفاع لتصل إلى أعلى قيمة لها ٨٤,٥٪ عام ١٤٣٣هـ وهكذا حتى سجلت ٧٩,٨٪ في آخر رصد لها عام١٤٣٧هـ. مما يعكس تحسنًا نسبيًا في كفاءة الإنفاق الحكومي وهو ما يؤكده انخفاض نسبة الأجور والرواتب من الميزانية كما تم توضيحه سابقًا. وبمقارنة نسبة الإنفاق على التعاقدات لمشروعات التطوير بحاضرة بريدة بالمدن السعودية الأخرى نجد انها تزيد بمقدار ٥,٤٪ عن معدل المدينة المنورة (٧٤,٦٪) وتقل بنسبة مقاربة عن نظيرتها في مدينة الدمام (٨٥٪).

يعد الإنخفاض في عدد العاملين في الإدارة المحلية في الفترة السابقة من أحد أسباب إنخفاض نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الميزانية بحاضرة بريدة. حيث انخفض عدد العاملين لكل ١٠٠٠من السكان من

٣,٦ موظف/ ١٠٠٠ نسمة عام ١٤٣٠هـ إلى ان وصلت إلى ١,٧موظف/ ١٠٠٠ نسمة في عام ١٤٣٧هـ. ويقل عن نظيره في كل من المدينة المنورة وينبع (٤,٦ و ٢,٥ موظف لكل ١٠٠٠نسمة) على التوالي. في حين يزيد عن نظيره في مكة المكرمة والدمام (٠,١٤ و ٠,١٥ موظف لكل ١٠٠٠نسمة) على التوالي.

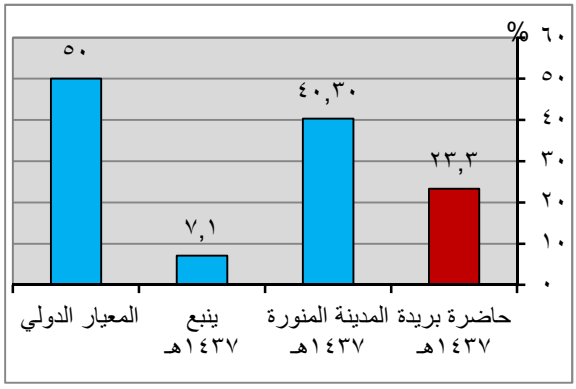

شكل (٢–٥٥) مقارنة مؤشر نسبة التمثيل النسائي بجميع الادارات الحكومية بحاضرة بريدة ومقارنته ببعض مدن المملكة

مازال التمثيل النسائي ضمن العاملين بالإدارة المحلية المتمثل في أمانة القصيم ضئيلاً حيث لا يتعدى التمثيل النسائي في أعلى قيمة ٠,٧٪ من إجمالي عدد العاملين عام ١٤٣٥هـ في حين انخفضت نسبة النساء العاملات في الإدارة المحلية إلى ٠,١٪ عام ١٤٣٧هـ هو مؤشر سلبي لا يتماشى مع المستهدفات المستقبلية . أما عند النظر إلى نسبة التمثيل النسائي في جميع الإدرارات الحكومية بحاضرة بريدة فنجد ان التمثيل النسائي شهد تحسنًا ملحوظًا حيث ارتفعت نسبة النساء العاملات من ١٥,٤٪ عام ١٤٣٠هـ إلى ٢٣,٣٪ عام ١٤٣٧هـ. ويقل التمثيل النسائي في الإدارات الحكومية في حاضرة بريدة عن المعيار الدولي الذي يهدف ان يكون (٥٠٪). كما يقل هذا المؤشر عن نظيره في المدينة المنورة (٤٠,٣٪) ولكن يزيد عن معدل ينبع بمقدار ثلاثة أضعاف (٧,١٪).

٢–٣–٢ الوضع الراهن للمؤشرات التي تعكس مُواطِنُهُ مسؤول:

يهدف هذا الجزء إلى الوقوف على مدى استشعار المواطن سواءً أفرادًا أو مؤسسات المسئولية تجاه مجتمعه ومدينته والعمل مع الحكومة جنبًا إلى جنب لتحسين الحياه الحضرية بالمدينة ومن أهم المؤشرات المتاحة لهذا الصدد هو عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية لكل ١٠٠ الف نسمة من السكان والتي تعكس حجم الأثر المجتمعي للقطاع غير الربحى. فبالرغم من تأرجح قيم هذا المؤشر بين الارتفاع والانخفاض فإنه في المجمل شهد تحسنًا ملحوظًا حيث ارتفع عدد الجميعات والؤسسات الخيرية من ١,٥ جمعية /١٠٠ الف نسمة من السكان في ١٤٣٠هـ إلى ٢,٦ جمعية عام ١٤٣٧هـ. وهو ما يزيد عن عدد الجمعيات والمؤسسات غير الربحية كل ١٠٠ الف نسمة في كل من المدينة المنورة وينبع (٢,١٢ و ١,٧ جمعية) على الترتيب.

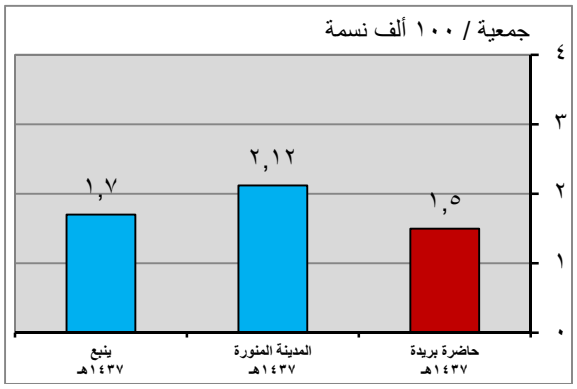

شكل (٢-٥٦) مقارنة مؤشر عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان بحاضرة بريدة و ببعض مدن المملكة

أما بالنسبة لدور الأفراد والأسر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة بصفة عامة وللمدينة بصفة خاصة فإن مدخرات الأسرة تعد من أهم هذه الأدوار حيث تمثل المدخرات دعامة أساسية لفتح قنوات استثمارية ورفع ثروة المجتمع. حيث توظف هذه المدخرات في اقامة المشروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة وهو ما يصب في هدف تنويع القاعدة الاقتصادية. وكلما ارتفعت نسبة مدخرات الأسرة إلى دخلها كلما انعكس ذلك على تحسن واستقرار في الوضع الاقتصادى والاجتماعى للدولة وكذا المدينة. يعتبر مرصد مدينة بريدة من المراصد التي لها السبق في انتاج مؤشر يوضح نسبة مدخرات الأسرة سواء سعودية او غير سعودية إلى إجمالي دخلها. وقد سجلت نسبة مدخرات الأسر السعودية إلى دخلها بحاضرة بريدة ١٩,٨٪ عام ١٤٣٧هـ.وترتفع هذه النسبة إلى ان تتصل (٤٧٪) بالنسبة للأسر الغير سعودية وهو ارتفاع منطقي حيث تنظر هذه الأسر إلى فترة اقامتها للعمل في المملكة على أنها فرصة لتعظيم مدخراتها وتأمين مستقبل أولادها. أما بالنسبة للمتوسط العام لنسبة مدخرات الأسرة إلى دخلها على مستوى المدينة فقد سجل (٢٦,٢٪) عام ١٤٣٧هـ وهو ما يزيد ضعف ونصف عن الحد الأعلى لمستهدفات الرؤية ٢٠٣٠ (١٠٪).

الموقف الإجمالي للأوضاع الراهنة لمؤشرات محور وطن طموح:

من عرض وتحليل الأوضاع الراهنة للمؤشرات التي تعكس المحور وطن طموح في حاضرة بريدة والوقوف على مدى كفاءتها وجودتها نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ خلال الفترة الزمنية السابقة والتحليل وجد ان الوزن النسبي لعدد المؤشرات الإيجابية بلغ ٨٠٪ من إجمالي عدد المؤشرات المرتبطة بالرؤية ٢٠٣٠ وخطة التحول الوطني ٢٠٢٠. أما المؤشرات السلبية فقد مثلت ١٣,٣٪ من إجمالي عدد المؤشرات كما يوضح الجدول (٢-٧).

جدول (٢–٧) يوضح مؤشرات تحليل الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة التي تتعلق بمحور وطن طموح

المؤشر بحاضرة بريدة		تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
		تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
الموشرات التي تعكس فاعلية الحكومة										
مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات	مراجعة قانونية مستقلة لميزانيات الإدارات المحلية	+	٨١,٨٪	غير متاح	غير متاح		غير متاح		إيجابي	تحسن متوسط
	نشر للعقود والمناقصات للخدمات المحلية في وسائل الإعلام المختلفة	+	٩٨,٨٪	غير متاح	غير متاح		غير متاح		إيجابي	تحسن متوسط
	نشر للميزانيات والحسابات الختامية للإدارات المحلية	±	٦٦,٧٪	غير متاح	غير متاح		غير متاح		إيجابي	تحسن متوسط
	تلقى شكاوى عن فساد الادارة المحلية	±	٩١,٥٪	غير متاح	غير متاح		غير متاح		إيجابي	تحسن متوسط
	العقوبات ضد اهمال الموظفين	±	٩١٪	غير متاح	غير متاح		غير متاح		إيجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية		±	٨٨,٦٪	٨٨,٩٪	يزيد		غير متاح		إيجابي	ارتفاع طفيف

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى		تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة				
الموشرات التي تعكس فاعلية الحكومة									
رضاء المواطنين عن خدمات الأمانة	+	٧٨,٩٪	٨٠,٧٪	غير متاح		يزيد	٦١٪	إيجابي	ارتفاع طفيف
مصادر الدخل الذاتية	±	٧,١٪	٢,٩٠٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض	١١٪	يقل	-١٧ ٨٠٪	سلبي	تدهور شديد يتطلب التدخل
نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الميزانية	±	١٧,٠٪	٩,٠١٪	يقل	٤٥٪	يقل	١٢٪	إيجابي	تحسن قوى نحو تحقيق المستهدف
نسبة الإنفاق على تعاقدات المحليات لتطوير المدينة	±	٧٨,٥٪	٧٩,٨٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		غير متاح		إيجابي	ارتفاع طفيف
العاملون بالإدارة المحلية لكل ١٠٠٠نسمة من السكان	-	٢,٨ موظف / ١٠٠٠ نسمة	١,٧ موظف / ١٠٠٠ نسمة	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		غير متاح		إيجابي	تحسن متوسط
نسبة التمثيل النسائي بالإداراة المحلية	±	٠,٥١٪	٠,١٪	غير متاح		غير متاح		سلبى	تدهور شديد يتطلب التدخل
نسبة التمثيل النسائي بالإدارات الحكومية	±	١٧,٤٪	٢٣,٣٪	يزيد عن بعض ويقل عن بعض		يقل	٥٠٪	إيجابي	تحسن متوسط

المؤشر بحاضرة بريدة	تقييم المؤشر خلال الفترة السابقة ١٤٣٠هـ إلى ١٤٣٧هـ		الرصد الاخير للمؤشر ١٤٣٧	مقارنته بمؤشرات بالمدن السعودية		مقارنته بالمعيار الدولى	تقييم مؤشرات الوضع الراهن	مدى تقدم الموشرات نحو المستهدفات
	تطور المؤشر	متوسط قيم المؤشر		المدن	متوسط المملكة			
الموشرات التي تعكس فاعلية الحكومة								
موشرات تعكس مُواطِنُهُ مسؤول								
عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان	±	٢,٠ منظمة /١٠٠ ألف نسمة	٢,٦ منظمة /١٠٠ ألف نسمة	يزيد		غير متاح		إيجابي	ارتفاع طفيف
نسبة مدخرات الأسرة إلى اجمالي الدخل	غير متاح	٪٢٦,٢	٪٢٦,٢	يزيد	٪٦	غير متاح		إيجابي	تحسن قوي نحو تحقيق المستهدف

+ قيم المؤشر تتزايد - قيم المؤشر تنخفض ± قيم المؤشر تتارجح انخفاض وزيادة

الفصل الثالث

مدى التقدم في تحقيق الرؤية والقضايا الحضرية في إطارها

يُعنى هذا الفصل بإطلاع متخذي القرارات على مدى تقدم حاضرة بريدة نحو تحقيق أهداف الرؤية وخطة التحول الوطني المستقبلية العامة للمملكة وذلك للحصول على الدعم اللازم للإستمرار في التقدم نحو تحقيق مستهدفات الرؤية وخاصة في جوانب الإخفاق، ومن ثم إظهار القضايا الحضرية التي تؤثر سلبًا على جودة الحياة بحاضرة بريدة.

٣-١ تقييم مدى التقدم نحو تحقيق الرؤية المستقبلية وخطة التحول الوطني

٣-١-١ مدى التقدم نحو تحقيق محور رفع حيوية المجتمع

٣-١-١/أ بناء شخصية أبنائنا من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية:

يبلغ عدد المستهدفات لتحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية على مستوى المدينة ١٢ مستهدف كما يوضح الجدول (٣-١) المؤشرات الحالية تعكس موقف ثلاثة من هذه المستهدفات والباقين يتطلب على إنتاجهم بالتعاون مع إدارة التعليم للوقوف على الاوضاع الراهنة وتقييم مدى تقدمهم نحو المستهدفات ثم اقتراح توصيات تصحح مسار جوانب الإخفاق وخاصة ان معظم هذه المؤشرات سوف تعكس مستويات نوعية دون الكمية لكفاءة وجودة التعليم بالمدينة، اما بالنسبة للمؤشرات الثلاثة المتاحة والتي تعكس اتاحة الخدمات التعليمية لكافة شرائح المجتمع في حاضرة بريدة بعد مقارنتها بالمستهدفات فإنه يتضح ان الثلاثة تعكس تحقق جزئى للمستهدفات ٢٠٢٠ وان الفجوة بين الواقع والمستهدف يمكن تداركها خلال الإطار الزمني المتبقي في خطة التحول الوطنى، بالنسبة لمستهدف التركيز أكبر على مراحل التعليم المبكّر (٣-٦ سنوات) فبالرغم من تعرضه للتناقص خلال الفترة السابقة وان الفجوة تقدر حاليا بحوالى ٢,٧٪ الا انه يمكن تحقيق المستهدف خلال الثلات سنوات المتبقية وخاصة ان حاضرة بريدة قد حققت أعلى من المستهدف في العام السابق ١٤٣٦هـ حيث سجلت نسبة المستفيدين من التعليم المبكر ٣٣,٣٪ بالمدينة بالإضافة إلى أنه تم رصد مبالغ مالية ضخمة على مستوى المملكة في الموازنة تقدر٢,٢٤٦,٨٧٨ الف ريال لتطوير برامج حضانات ورياض الأطفال والتوسع في خدماتها، نفس الموقف بالنسبة للمستهدف خفض نسبة الأمية بين الكبار فإن الفجوة تعد صغيرة (٠,٦٪) يمكن تداركها أيضًا في الفترة المقبلة. واخيرًا بالرغم ان الفجوة الرقمية بين واقع عدد الطلاب لكل معلم تعد كبيرة تمثل ٦,٨ الا انه لاتمثل مشكلة حيث يعد المؤشر الحالى افضل من المستهدف والمطلوب خفضه.

من ناحية أخرى فإنه يوجد أربع مستهدفات أساسية لتحسين جودة الخدمات التعليمية يتطلب التعاون مع الجهات المختصة من وزارة الصحة والإدارات التعليمية المختلفة لتحديد مستهدفات رقمية لها للمساعدة على متابعة تحققها في الفترة المقبلة وهذه المستهدفات تتعلق بما يلى:

- تمكين ذوي الإعاقة (٦–١٨ ستة) من الحصول على فرص تعليم مناسبة
- تطوير المنظومة التعليمية والتربوية لترسيخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا
- إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية
- نتعلّم لنعمل(مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل)

٣–١–١/ب تحقيق حياة صحية من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية:

مستهدفات الرؤية والخطة لتحقيق حياة صحية والتي يتطلب تحققها على المستوى المحلى تقدر بستة مستهدفات، المؤشرات الحالية التي تنتج من قبل المرصد تعكس موقف اثنين من هذه المستهدفات هما زيادة متوسط العمر المتوقع و ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة، بالنسبة للأول فقد تحقق جزئيا في مدينة بريدة وانه من الممكن تحققه بالكامل خلال الاطار الزمنى رغم ان الفجوة الرقمية تقدر بـ ٥,٧ سنة الا ان المبادرات المقترحة من قبل وزارة الصحة لتحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي والتي تم رصد لها على مستوى المملكة ما يقدر ٢٣,٠٥٧,٣٣٠ الف ريال سوف تسهم في تحقيق هذا المستهدف بالاضافة الى التحسن الملحوظ في نسبة ممارسى الرياضة على المستوى المدينة والتي فاقت مستهدفات ٢٠٢٠ بحوالى ٧,٩٪.

علاوة على ما سبق يوجد اربع مستهدفات أساسية غير متاح الموقف الحالي لهم منهم مستهدفين يتطلب التعاون مع وزراة الصحة والادارات الصحية المختلفة لتحديد مستهدفات رقمية لهما للمساعدة على متابعة تحققها في الفترة المقبلة وهذه المستهدفات تتعلق بما يلى:

- رفع درجة التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية لتحقيق التكامل في تلبية متطلبات المستفيدين منها واحتياجاتهم
- توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي

٣–١–١/ج بناء مجتمع قوى ومنتج من خلال الاهتمام بالأسرة إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية:

مستهدفات الرؤية والخطة لبناء مجتمع قوى ومنتج على المستوى المحلى تقدر بستة مستهدفات ايضًا، المؤشرات الحالية التي تنتج من قبل المرصد تعكس موقف اثنين فقط من هذه المستهدفات هما ارتفاع انفاق الأسر على الثقافة والترفيه و خفض مستوى الجريمة لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، بالنسبة للمستهدف الاول فقد فاق مستهدفات ٢٠٣٠ بحوالى ١,٩٪ . اما بالنسبة لمعدلات الجريمة بالحاضرة فانها لا يمكنها بأى حال من الاحوال من بلوغ المستهدف في الاطار الزمنى للرؤية او للخطة حيث وصلت الفجوة الرقمية بين الواقع والمستهدف الى ٤٢٠,٣ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان بالرغم من مبادرات الجهات المختصة للتعامل مع هذه الظاهرة، اما بالنسبة للارتفاع الشديد بحالات الطلاق (٣٣,٤٪ في عام ١٤٣٧هـ) لم تتطرق أي من مستهدفات الرؤية والخطة بشكل مباشر للحد منها ربما توجد مستهدفات تسهم في الحد منها

بطريقة غير مباشرة ولكن لا تعتبر كافية. اما بالنسبة لقضية العنف الأسرى فقد ركزت الرؤية على الحد منها من خلال رفع كلاً من الوعي بنظام العنف الأسري وآليات الإبلاغ بالاضافة الى رفع نسبة بلاغات العنف التي تم معالجتها خلال ٣ أشهر من تاريخ الابلاغ ولكن لا توجد مؤشرات منتجة حالية تعكس هذان المستهدفان.

علاوة على ما سبق يوجد مستهدفان اساسان يتطلب التعاون مع وزراة الشؤون الاجتماعية والادارات المختصة لتحديد المستهدفات رقمية لهما للمساعدة على متابعة تحققها في الفترة المقبلة وهذه المستهدفات تتعلق بما يلى:

- تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة
- تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج

٣-١-١/د تطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة

- **تمكين المواطنين من الحصول على مسكن ملائم :**

مقارنة ماتم تحقيقة بحاضرة بريدة بمجال الاسكان وما هو مطلوب تحقيقه وفق لمستهدفات الرؤية والخطة والتي وصلت الى تسعة مستهدفات نجد ان المؤشرات الحالية تعكس موقف ثلاث مستهدفات فقط. فقد شهد كلاً من مستهدف خفض متوّسط سعر الوحدة الى إجمالي دخل الفرد السنوي ونسبة تملك المساكن للأسر السعودية تحققا كاملا بل فاقا المستهدف المطلوب تحقيقه عام ٢٠٢٠ بحوالى ١,٢ سنة و ٧٪ على التوالى. فبالرغم من تحقيق جزئى لمستهدف رفع نسبة الأسر الحاصلة على دعم سكني لتأهيلهم للحصول على تمويل سكني الا انها في حالة تناقص في الفترة السابقة وبالتالي من الصعب بلوغ المستهدف في الاطار الزمنى من الخطة حيث وصلت الفجوة الرقمية بين الواقع والمستهدف الى ٣٣,٧٪ ربما تسهم المبادرات المقترحة من قبل الجهات المختصة في تقدم جزئي نحو المستهدف مثل مبادرة الإسكان التعاوني بقيمة ١,٢٩ مليار ريال اللاستفادة من تلاحم المجتمعات والقدرة الشرائية الجماعية لتمكين و تطوير جمعيات إسكان تعاونية لبناء المساكن بتكاليف منخفضة مقارنة بأسعار السوق، ومبادرة التمويل العقاري بقيمة ٢,٨ مليارريال يتم توفير هذا الضمان لشريحة موظفي القطاع الخاص في الشركات المتوسطة والصغيرة الغير معتمدة لدى البنوك، بالإضافة الى مبادرة تحفيز المطورين من القطاع الخاص بقيمة ١٨ مليار ريال من خلال إصدار تصاريح المسار السريع (بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية) وتقديم التمويل الضروري (بالتعاون مع المصارف الخاصة ومؤسسة النقد العربي السعودي)، وذلك بهدف تطوير مشاريع سكنيّة بأسعار معقولة على الأراضي الخاصة والحدّ من النفقات الرأسمالية التّي تتكبدها الحكومة.

- **التحسين المستمر بتغطية المدينة بمرافق عامة وببنية تحتية ذات جودة وكفاءة عالية**

بلغت عدد المستهدفات لتحسين تغطية المدينة بمرافق عامة وببنية تحتية ذات جودة وكفاءة عالية على مستوى المدينة ١٢ مستهدف والمؤشرات الحالية تعكس موقف سبعة في حين يوجد مستهدفين من الخمس الباقيين لا توجد لهما مستهدفات رقمية يتطلب التعاون مع الجهات المختصة لتحديد المستهدفات الرقمية لكلٍ من :

- زيادة تغطية المنازل بالاتصالات وتقنية المعلومات ذات النطاق العريض عالي السرعة
- تزويد المدينة بشبكة النقل العام

بالنسبة للمستهدفات الاربعة لجودة وكفاءة قطاع مياه الشرب ثلاث من هذه المستهدفات تحققت بشكل كامل بل وفاقت مؤشرات الوضع الراهن مستهدفات ٢٠٢٠ حيث فاقت نسبة تغطية خدمات المياه للسكّان المستهدفين بحوالى ٧,٤٪ كما قلت نسبة الفاقد من المياه في المدينة عن المستهدف الى مقدار الثلث مما يعكس كفاءة ادارة وصيانة الشبكة العامة وجودة وسائل تقديم الخدمة اما نسبة المياه المحلاة من اجمالي كمية المياة المنتجة في بريدة فقد زادت عن المستهدف بحوالى ٠,١٪ فقط. من ناحية اخرى لا توجد مؤشرات حالية لتقييم مدى التقدم الى مستهدف خفض متوسط المدة اللازمة لإيصال خدمات المياه.

اما بالنسبة للمستهدفات الثلاثة لتحسين جودة الخدمة الكهربائية في المدينة فانه يوجد مؤشرات حالية تعكس موقف مستهدف زيادة نسبة تغطية خدمة الكهرباء للسكّان فقط حيث تم تحقق كاملا بل وصلت هذه النسبة بالمدينة الى ١٠٠٪ زيادة عن مستهدف ٢٠٢٠ بحوالى ٠,٥٪. في حين لم تتوفر مؤشرات عن عدد انقطاع الشبكة الكهربائية أكثر من خمس دقائق او متوسط وقت انقطاع الخدمة الكهربائية عن مناطق المدينة.

من جهة أخرى فإن مستهدف رفع نسبة مستخدمي الإنترنت ضمن مستهدفات تحسين جودة خدمة الاتصالات تحقق جزئيًا وانه من الممكن تحققه بالكامل خلال الاطار الزمنى رغم ان الفجوة الرقمية تقدر بـ ٨,٧٪ الا ان المبادرات الـ ١٩ المقترحة من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والتي رصدت لها حوالى ١٥ مليون ريال سوف تسهم في تحقق هذا المستهدف ، في حين لم تتوفر مؤشرات حالية عن نسبة تغطية المنازل بالاتصالات وتقنية المعلومات ذات النطاق العريض عالي السرعة.

بالإضافة الى ان الرؤية هدفت الى توفير إمكانية و صول للجميع مأمونة وميسورة التكلفة ومستدامة، وكذلك تحسين السلامة على الطرق، و لا سيما من خلال توسيع استخدام النقل العام بحلول عام ٢٠٣٠م من خلال ثلاث مستهدفات اسياسية الا ان الوضع الراهن يعكس تماما غياب منظومة النقل العام كما لم تتوفر مؤشرات حالية عن معدل القصور في أطوال الطرق للفرد في المدينة. اما بالنسبة

للمستهدف خفض معدل وفيات حوادث الطرق لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة فانه قد تحقق بالكامل وفاق مستهدف ٢٠٢٠ حيث يقل عنه بمقدار ٤حالات وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ وانه يتوقع انه يستمر هذا التحسن بفضل المبادرات المقترحة والاموال الضخمة المخصصة من قبل الجهات المختصة لذلك.

- **تحقيق الاستدامة البيئية والحفاظ على المقدرات الطبيعية**

بلغ عدد المستهدفات لتحسين مستويات الاستدامة البيئية والحفاظ على المقدرات الطبيعية على مستوى المدينة سبعة مستهدفات والمؤشرات الحالية تعكس موقف اربعة منها في حين لا يوجد مستهدفات رقمية لرفع كفاءة ادارة المخلفات ويتطلب التعاون مع الجهات المختصة لتحديدها.

الرؤية المستقبلية تهدف الى توفير سبل إستفادة الجميع من الساحات و أماكن عامة بما فيها المناطق الخضراء ، وبمقارنة الحالة الآنية لبريدة فان مستهدف زيادة نصيب الفرد من الساحات والأماكن العامة والخضراء قد تحقق بشكل كامل بل زاد نصيب الفرد في المدينة عن مستهدف بنحو ثلاثة اضعاف حيث وصل الى ١٣,٠١م٢/فرد.

أما بالنسبة للمستهدفات الاربعة لتحسين جودة وكفاءة خدمات الصرف الصحى بالمدينة فان المؤشرات الحالية تعكس الموقف من اثنين فقط: زيادة نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي للسكّان و زيادة نسبة معالجة مياه الصرف الصحي. بالنسبة للمستهدفين فقد تحققا بالكامل بل وزادا عن القيمة الرقمية للمسستهدف لعام ٢٠٢٠ حيث زاد الاول بنسبة ٦,٨٪ اما الثانى فقد زاد بنحو الضعف عن المستهدف على الترتيب. في حين لم يتم التعرف على موقف حاضرة بريدة من كل من مستهدف خفض متوسط المدة اللازمة لإيصال خدمات الصرف الصحي و رفع نسبة السكان الذين تم خدمتهم بمشاريع تصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول لعدم انتاج بيانات في هذه الدورة مرتبطة بهما.

من جهة اخرى فان مستهدف زيادة نسبة رضا السكان عن نظافة المدن كاحد مستهدفي زيادة كفاءة إدارة المخلفات فقد تحقق بالكامل وقد زاد ايضا عن المستهدف الرقمى لعام ٢٠٢٠ بحوالى ١٨,٩٪ في حين لم تتوفر مؤشرات حالية عن مستهدف رفع كفاءة ادارة المخلفات والتي يفتقد الى مستهدفات رقمية من الاساس كما تم توضيحه سابقًا.

٣-١-٢ مدى التقدم نحو تحقيق محور تنمية اقتصاد مزدهر

مستهدفات الرؤية والخطة لتنمية اقتصاد مزدهر والتي يتطلب تحققها على المستوى المحلى تقدر بـ١٢ مستهدف. لكن المؤشرات الحالية التي تنتج من قبل المرصد تعكس موقف ثلاث من هذه المستهدفات هما رفع نسبة السعودة في القطاع الخاص وخفض معدل البطالة للسعوديين و رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، بالنسبة للمستهدف الأول فقد تحقق بالكامل بل وفاق المستهدف الرقمي لعام ٢٠٢٠ بحوالى ٤,٩٪. في حين لم يتحقق اى تقدم نحو المستهدف الثانى والثالث بل سجلت تراجع عن خط الأساس يقدر ٤,٢٪ و

٨,٤٪ على التوالى وبفجوة رقمية بين الواقع والمستهدف تقدر ٨,٨٪ و١٥,٤٪ على الترتيب واذا استمرت الظروف الحالية كما هى فانه من الصعب بلوغ المستهدف في الاطار الزمنى المحدد من الخطة على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة والتي من المتوقع تحقق تحسنا جزئيا نحو هذان المستهدفان.

من ناحية اخرى فانه لا توجد مستهدفات رقمية لتمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة ويتطلب التعاون مع الجهات المختصة المختلفة لتحديد هذه المستهدفات رقمية للمساعدة على متابعة تحققها في الفترة المقبلة.

٣-١-٣ مدى التقدم نحو تحقيق محور وطن طموح

٣-١-٣/أ فاعلية الحكومة:

مستهدفات الرؤية والخطة لتحسين فاعلية الحكومة على المستوى المحلى تبلغ سبعة مستهدفات. لكن المؤشرات الحالية التي تنتج من قبل المرصد تعكس موقف اربعة من هذه المستهدفات. المؤشرات الحالية تعكس تحققا كامل لكل من مستهدف زيادة نسبة رضاء المستفيدين (الأفراد ورجال الأعمال) عن الخدمات البلدية المقدمة وخفض نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الميزانية حيث فاق الوضع الراهن المستهدفات الرقمية لعام ٢٠٢٠ لكلا منهما بحوالى (٥٪ و ٣٠,٩٪)على التوالى، ولكن من ناحية أخرى لم تستطع حاضرة بريدة تحقيق اى تقدم نحو كل من رفع نسبة الاعتماد على الموارد الذاتية او زيادة نسبة النساء في الخدمة المدنية بل سجلا تراجعا عن خط الاساس تقدر(٨,١٪ و ١٦,٨٪) وبفجوة رقمية بين الواقع والمستهدف تقدر(٣٧,١٪ و١٩٪) على الترتيب واذا استمرت الظروف الحالية كما هى فانه من الصعب بلوغ المستهدف في الاطار الزمنى المحدد من الخطة على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة والتي من المتوقع تحقق تحسنا جزئيا نحو هذين المستهدفين. حيث رصدت الحكومة على مستوى المملكة حوالى ٩٣,٠٠٠ الف ريال لرفع الكفاءة المالية والادارية الذاتية كما رصدت مبادرة لتطوير الاليات لتمكين النساء من البرامج التأهيلية المنتهية بالتوظيف بالإضافة الى رصد حوالي ٢,٨ مليون ريال لتوفير وسائل نقل باسعار مناسبة للنساء العاملات لتحفيزهن على الالتحاق بوظائف.

من ناحية أخرى فإنه لا توجد مستهدفات رقمية لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات ويتطلب التعاون مع الجهات المختصة المختلفة لتحديد هذه المستهدفات رقمية للمساعدة على متابعة تحقق الشفافية في الفترة المقبلة.

٣-١-٣/ب مُواطِنُهُ مسؤول:

اما بالنسبة للمستهدفات الثلاثة لتحسين دور الافراد والجمعيات و مؤسسات المسئولية اتجاه مجتمعه ومدينته والعمل مع الحكومة جنبا الى جنب فان المؤشرات الحالية تعكس موقف مستهدف واحد فقط هو رفع نسبة مدخرات الأسرة الى اجمالي الدخل والذي تحقق بالكامل وزاد عن مستهدف ٢٠٣٠

بحوالى ١٦,٢٪. في حين لم تتوفر مؤشرات عن رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي أو رفع نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد.

٣-١-٤ الموقف الاجمالى لمدى تقدم مدينة بريدة نحو تحقيق مستهدفات االرؤية المستقبلية وخطة التحول الوطني

من خلال العرض السابق التفصيلي لمدى تقدم مؤشرات حاضرة بريدة الحالية لعام ١٤٣٧هـ فانه يتضح اجمالى عدد مستهدفات الرؤية على مستوى الحاضرة لتحقيق محور رفع حيوية المجتمع وصلت ٥٣ مستهدف تحققت منها ١٣ مستهدف بنسبة ٢٤,٥٪ من اجمالى مستهدفات المحور الاول وبعضها فاق المستهدف، في حين أن ١١,٣٪ من المستهدفات تحققت جزئيًا و ٢٪ لم يُسجل اي تقدم نحوها، من ناحية لم تتوافر بيانات في هذه الدورة عن الاوضاع الراهنة لحوالى ٦٢,٢٪ من مستهدفات محور رفع حيوية المجتمع، أما بالنسبة لمستهدفات محور تنمية اقتصاد مزدهر التي بلغت ١٢ مستهدف فقد تحقق منها مستهدف واحد بشكل كامل ولم يتحقق مستهدف آخر في حين ان الباقى من المؤشرات لم يتم التعرف على موقفها لعدم توفر البيانات التي تقيس ذلك، أما محور وطن طموح فقد تم ترجمته الى ١٠ مستهدفات على المستوى المحلى تحقق منها بشكل كامل ٣٠٪ من اجمالى مستهدفات المحور بل وفاقت الموشرات الحالية المستهدفات الرقمية لها في حين لم يتحقق مستهدفين أخريين ولم يتعرف على الموقف نحو ٥٠٪ من مستهدفات المحور نظرا لعدم توافر البيانات، ويوضح الجدول (٣-٢) الموقف الإجمالي لمدى تقدم حاضرة بريدة نحو تحقيق مستهدفات الرؤية.

جدول (٣–١) يوضح مدى تقدم مؤشرات الأوضاع الراهنة بحاضرة بريدة نحو تحقق مستهدفات خطة التحول الوطني ٢٠٢٠ والرؤية

المؤشرات		خط الاساس	المستهدفات المستقبلية		مؤشرات الوضع الراهن ١٤٣٧هـ	تحقيق المستهدفات ٢٠٢٠	الفجوة بين الوضع الراهن والمستهدف	تطور المؤشر خلال الفترة السابقة	هل يمكن ان يصل إلى المستهدف في ٢٠٢٠
			المستهدف ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠					
محور رفع حيوية المجتمع									
بناء شخصية ابنائنا من خلال على تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية									
اتاحة خدمات التعليم لكل شرائح المجتمع	تركيز أكبر على مراحل التعليم المبكّر (٣–٦ سنوات)	٪١٣	٪٢٧,٢		٪٢٤,٥	◉	٪٢,٧	-	بالرغم من التناقص يمكن تحققه في ٢٠٢٠
	خفض نسبة الأمية بين الكبار (١٥ سنة فاكثر– للسعوديين)	٪٥,٣	٪٢,٥		٪٣,١	◉	٪٠,٦	-	بالرغم من التناقص يمكن تحققه في ٢٠٢٠
	رفع نسبة الطلبة المستفيدين من خدمات النقل المدرسي (في المدارس الحكومية)	٪٢٨	٪٤٣		غير متاح	؟			
	تمكيّن ذوي الإعاقة (٦–١٨ سنة) من الحصول على فرص تعليم مناسبة	غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			
تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم	رفع متوسط عدد ساعات التطوير المهني التي استكملها المعلمين	١٠ ساعات	١٨ ساعة		غير متاح	؟			
	رفع نسبة المعلمين المجتازين لاختبار (قياس)	٪٤٨	٪٦٥		غير متاح	؟			
	خفض عدد الطلاب لكل معلم	١:٩	١:١٧		١٠,٢	◉	٦,٨	±	يمكن تحققه في ٢٠٢٠

المؤشرات		خط الاساس	المستهدفات المستقبلية		مؤشرات الوضع الراهن ١٤٣٧هـ	تحقيق المستهدفات ٢٠٢٠	الفجوة بين الوضع الراهن والمستهدف	تطور المؤشر خلال الفترة السابقة	هل يمكن ان يصل إلى المستهدف في ٢٠٢٠
			المستهدف ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠					
ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن	زيادة دور الأسرة في تعليم ابنائها	غير محددة المعيار كميا	٨٠٪ من الأسر		غير متاح	؟			
	تطوير المنظومة التعليمية والتربوية لترسيخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا	غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			
	إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية	غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			
تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية	نتعلّم لنعمل(مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل)	غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			
زيادة القدرة الاستيعابية للتدريب التقني والمهني وربطها باحتياج سوق العمل	نسبة قبول خريجي الثانوية المستكملين للتعليم في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	٧٪	١٢,٥٪		غير متاح	؟			

المؤشرات		خط الاساس	المستهدفات المستقبلية		مؤشرات الوضع الراهن ١٤٣٧هـ	تحقيق المستهدفات ٢٠٢٠	الفجوة بين الوضع الراهن والمستهدف	تطور المؤشر خلال الفترة السابقة	هل يمكن ان يصل إلى المستهدف في ٢٠٢٠
			المستهدف ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠					
تحقيق حياة صحية من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية									
تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي	رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على الرعاية الصحية	٢٥٪	٣٥ ٪		غير متاح	؟			
	رفع نسبة المواطنين السعوديين الذين لديهم سجل طبي رقمي موحد	٠٪	٧٠٪		غير متاح	؟			
زيادة متوسط العمر المتوقع		٧٤	٨٠		٧٤,٣	◉	٥,٧	+	يمكن تحققه في ٢٠٢٠
ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة		١٣٪	٢٠٪	٤٠٪	٢٧,٩	●			
رفع درجة التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية لتحقيق التكامل في تلبية متطلبات المستفيدين منها واحتياجاتهم		غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			
توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي		غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			
بناء مجتمع قوى ومنتج من خلال الاهتمام بالأسرة إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية									
رفع الوعي بنظام العنف الأسري وآليات الإبلاغ		غير محددة المعيار كميا	٤٨٪		غير متاح	؟			
رفع نسبة بلاغات العنف التي تم معالجتها خلال ٣ أشهر من تاريخ الابلاغ		٤٠٪	٧٥٪		غير متاح	؟			
ارتفاع انفاق الاسر على الثقافة والترفيه		٢,٩٪		٦٪	٧,٩٪	●			
تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة		غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			

المؤشرات		خط الاساس	المستهدفات المستقبلية		مؤشرات الوضع الراهن ١٤٣٧هـ	تحقيق المستهدفات ٢٠٢٠	الفجوة بين الوضع الراهن والمستهدف	تطور المؤشر خلال الفترة السابقة	هل يمكن ان يصل إلى المستهدف في ٢٠٢٠
			المستهدف ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠					
خفض مستوى الجريمة لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة		٠,٨	٠,٨		٤٢١,١	○	٤٢٠,٣	±	من الصعب تحققه في ٢٠٢٠
تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج		غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			
تطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة									
تمكين المواطنين من الحصول على مسكن ملائم									
خفض متوّسط سعر الوحدة إلى إجمالي دخل الفرد السنوي		١٠ سنوات	٥ سنوات		٣,٨	●			
رفع نسبة التملك للأسر السعودية		٤٧٪	٥٢٪		٥٩,٦٪	●			
رفع نسبة الأسر الحاصلة على تمويل سكني من الأسر المدرجة في مسارات التملك		٠٪	٤٠٪		غير متاح	؟			
رفع نسبة الأسر الحاصلة على دعم سكني لتأهيلهم للحصول على تمويل سكني		٠	٦٠٪		٢٦,٣٪	◉	٣٣,٧٪	-	من الصعب تحققه في ٢٠٢٠
خفض متوسط مدة الانتظار للحصول على تمويل سكني		١٥ سنة	٥ سنوات		غير متاح	؟			
خفض المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص الخاصة بالتطوير العقاري والسكني		٧٣٠ يوم	٧٠ يوم		غير متاح	؟			
تطوير أسلوب ادارة شؤون الأراضي والملكيات وحماية الأراضي الحكومية	زيادة نسبة الأراضي المأهولة والتي تم مسح وتحديث خرائطها المساحية	٦٢٪	١٠٠٪		غير متاح	؟			
	زيادة النسبة المنجزة من التسجيل العيني للعقار	٠,٥٪	٥٠٪		غير متاح	؟			
	انخفاض نسبة نزاعات ملكيات الأراضي	- ٣٪	٥٠٪		غير متاح	؟			

المؤشرات		خط الاساس	المستهدفات المستقبلية		مؤشرات الوضع الراهن ١٤٣٧هـ	تحقيق المستهدفات ٢٠٢٠	الفجوة بين الوضع الراهن والمستهدف	تطور المؤشر خلال الفترة السابقة	هل يمكن ان يصل إلى المستهدف في ٢٠٢٠
			المستهدف ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠					
التحسين المستمر بتغطية المدينة بمرافق عامة وبنية تحتية ذات جودة وكفاءة عالية									
جودة وكفاءة مياه الشرب	زيادة نسبة تغطية خدمات المياه للسكّان	٨٧٪	٩٢٪		٩٩,٤٪	●		+	
	تقليل نسبة الفاقد من المياه	٢٥٪	١٥٪		٥,١٪	●		-	
	زيادة نسبة المياه المحلاة من اجمالي كمية المياه المنتجة	٥,١٪	٧,٣٪		٧,٤٪	●		±	
	خفض متوسط المدة اللازمة لإيصال خدمات المياه	٦٨ يوم	٣٠ يوم		غير متاح	؟			
تحسين جودة الخدمة الكهربائية	زيادة نسبة تغطية خدمة الكهرباء للسكّان	٩٩٪	٩٩,٥٪		١٠٠٪	●			
	تقليص عدد انقطاع الشبكة الكهربائية أكثر من خمس دقائق	٦,٣٦ مرة	٣ مرات		غير متاح	؟			
	خفض متوسط وقت انقطاع الخدمة الكهربائية	٢٦٢ دقيقة	١٢٠ دقيقة		غير متاح	؟			
تحسين جودة خدمة الاتصالات	زيادة تغطية المنازل بالاتصالات وتقنية المعلومات ذات النطاق العريض عالي السرعة (بريدة تندرج تحت المدن ذات الكثافات الغير مرتفعة)	غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا	٦٦٪	غير متاح	؟			
	رفع نسبة مستخدمي الإنترنت	٦٤٪	٨٥٪		٧٦,٣٪	◉	٨,٧٪	+	يمكن تحققه في ٢٠٢٠

المؤشرات		خط الاساس	المستهدفات المستقبلية		مؤشرات الوضع الراهن ١٤٣٧هـ	تحقيق المستهدفات ٢٠٢٠	الفجوة بين الوضع الراهن والمستهدف	تطور المؤشر خلال الفترة السابقة	هل يمكن ان يصل إلى المستهدف في ٢٠٢٠
			المستهدف ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠					
جودة وكفاءة الطرق والنقل الحضري والمواصلات	خفض معدل القصور في أطوال الطرق للفرد في المدن	٠,٦٩ متر طولي/فرد	٠,٤٢ متر طولي/فرد		غير متاح	؟			
	خفض معدل وفيات حوادث الطرق لكل ١٠٠,٠٠٠ ساكن	٢٧ حالة	٢٠ حالة		١٦,٤	●			
	تزويد المدينة بشبكة النقل العام	غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		٠	؟			
تحقيق الاستدامة البيئية والحفاظ على المقدرات الطبيعية									
زيادة نصيب الفرد من الساحات والأماكن العامة		٣,٥م٢/قرد	٤,٤٣م٢/فرد		١١,٧٦م^{٢}	●		+	
جودة وكفاءة خدمات الصرف الصحى	زيادة نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي للسكّان	٦٠٪	٦٥٪		٧١,٨٪	●		+	
	زيادة نسبة معالجة مياه الصرف الصحي	١٧٪	٣٥٪		٧٢,٧٪	●		-	
	خفض متوسط المدة اللازمة لإيصال خدمات الصرف الصحي	٤٤ يوم	٣٠ يوم		غير متاح	؟			
	رفع نسبة السكان الذين تم خدمتهم بمشاريع تصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول	٢٥٪	٣٥٪		غير متاح	؟			

المؤشرات		خط الاساس	المستهدفات المستقبلية		مؤشرات الوضع الراهن ١٤٣٧هـ	تحقيق المستهدفات ٢٠٢٠	الفجوة بين الوضع الراهن والمستهدف	تطور المؤشر خلال الفترة السابقة	هل يمكن ان يصل إلى المستهدف في ٢٠٢٠
			المستهدف ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠					
كفاءة ادارة المخلفات	زيادة نسبة رضا السكان عن نظافة المدن	٤٠٪	٧٠٪		٨٨,٩٪	●		+	
	رفع كفاءة ادارة المخلفات	غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			
محور تنمية اقتصاد مزدهر									
تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال دعم القطاعات الواعدة لإنجاحها لتكون دعامة جديدة للاقتصاد									
تطوير قطاع السياحة	زيادة نسبة التوطين في الوظائف المباشرة في قطاع السياحة والتراث الوطني	٢٧,٨٪	٢٩,٦٪		غير متاح	؟			
	زيادة نسبة إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	٢,٩٪	٣,١٪		غير متاح	؟			
	زيادة وتطوير مرافق الضيافة والخدمات السياحية	غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			
رفع نسبة التجارة الحديثة في سوق التجزئة		غير محددة المعيار كميا	٨٠٪		غير متاح	؟			
دعم المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسّطة والأسر المنتجة									
رفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي		٢٠٪	٢١٪	٣٥٪	غير متاح	؟			
رفع نسبة العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العاملين في القطاع الخاص والعام		٥١٪	٥٣٪		غير متاح	؟			

المؤشرات	خط الاساس	المستهدفات المستقبلية		مؤشرات الوضع الراهن ١٤٣٧هـ	تحقيق المستهدفات ٢٠٢٠	الفجوة بين الوضع الراهن والمستهدف	تطور المؤشر خلال الفترة السابقة	هل يمكن ان يصل إلى المستهدف في ٢٠٢٠
		المستهدف ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠					
ارتفاع نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	٥٪		٢٠٪	غير متاح	؟			
اتاحة الفرص للجميع (وخاصة المرأة السعودية وذوي الاعاقة) وإكسابهم المهارات اللازمة								
رفع نسبة السعودة في القطاع الخاص	١٩٪	٢٤٪		٢٨,٩٪	●		+	
تخفيض معدل البطالة للسعوديين	١١,٦٪	٩٪	٧٪	١٥,٨٪	○	٨,٨٪	-	من الصعب تحققه في ٢٠٢٠
رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل	٢٣٪	٢٨٪	٣٠٪	١٤,٦٪	○	١٥,٤٪	+	من الصعب تحققه في ٢٠٢٠
تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة	غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			
محور وطن طموح								
فاعلية الحكومة								
تحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات	غير محددة المعيار كميا	غير محددة المعيار كميا		غير متاح	؟			
زيادة نسبة رضاء المستفيدين (الأفراد ورجال الأعمال) عن الخدمات البلدية المقدمة	غير محددة المعيار كميا	٧٥٪		٨٠,٧٪	●		+	
تحقيق مستويات متصاعدة من الاكتفاء المالي الذاتي :رفع نسبة الاعتماد على الموارد الذاتية	١١٪	٤٠٪		٢,٩٪	○	٣٧,١٪	-	من الصعب تحققه في ٢٠٢٠
خفض نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الميزانية	٤٥٪	٤٠٪		٩,٠١٪	●		±	

المؤشرات		خط الاساس	المستهدفات المستقبلية		مؤشرات الوضع الراهن ١٤٣٧هـ	تحقيق المستهدفات ٢٠٢٠	الفجوة بين الوضع الراهن والمستهدف	تطور المؤشر خلال الفترة السابقة	هل يمكن ان يصل إلى المستهدف في ٢٠٢٠
			المستهدف ٢٠٢٠	المستهدف ٢٠٣٠					
تطوير وتفعيل التعاملات الحكومية الذكية وفق بنية تحتية مشتركة لها:	رفع نسبة تحول الجهات الحكومية للتعاملات الإلكترونية	٥٠٪	٨٠٪		غير متاح	؟			
تمكين المرأة واستثمار طاقاتها	زيادة نسبة النساء في الخدمة المدنية	٣٩,٨٪	٤٢٪		٢٣٪	○	١٩٪	+	من الصعب تحققه في ٢٠٢٠
	زيادة نسبة النساء في الوظائف العليا (رتبة ١١ وما فوق)	١,٢٧٪	٥٪		غير متاح	؟			
مُواطِنُهُ مسؤول									
تعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع غير الربحي	رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي	١٪		٥٪	غير متاح	؟			
	رفع نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد	٧٪	٣٣٪		غير متاح	؟			
رفع نسبة مدخرات الاسرة إلى اجمالي الدخل		٦٪		١٠٪	٢٦,٢٪	●			

+ قيم المؤشر تتزايد - قيم المؤشر تنخفض ± قيم المؤشر تتارجح انخفاض وزيادة

● تحقق كامل للمستهدف ◉ تحقق جزئي ○ عدم تحقق المستهدف ؟ غير معروف

مؤشرات أعلى من المستهدفات مؤشرات بعيدة عن المستهدفات

جدول (٣–٢) الموقف الإجمالي لمدى تقدم حاضرة بريدة نحو تحقيق مستهدفات الرؤية

محاور الرؤية	المستهدفات المستقبلية								المستهدفات أقل من مؤشرات الوضع الراهن	المستهدفات المتوقع تحقيقها خلال الإطار الزمني	المستهدفات المتوقع صعوبة تحقيقها خلال الإطار الزمني المحدد
	مستهدفات تحققت كاملاً		مستهدفات تحققت جزئيًا		مستهدفات لم تحقق		مستهدفات غير محددة المعيار كميًا				
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪			
محور رفع حيوية المجتمع (٥٢)	١٣	٢٤,٥٪	٦	١١,٣	١	٢٪	٣٣	٦٢,٢٪	١٣	٥	٢
محور تنمية اقتصاد مزدهر (١١)	١	٨,٣٪	-	-	٢	١٦,٧٪	٩	٧٥٪	١	-	١
محور وطن طموح (١٠)	٣	٣٠٪	-	-	٢	٢٠٪	٥	٥٠٪	٣	-	٢

٣–٢ القضايا الحضرية ذات الأولوية في اطار الرؤية

من خلال الاجزاء السابقة من هذا التقرير يمكن تحديد عدد من القضايا الحضرية التي تؤثر سلبا على جودة الحياة بالحاضرة كما ان استمرارها دون الحد منها سوف يمثل عائقًا كبيرًا أمام تقدمها نحو تحقيق مستهدفات الرؤية المستقبلية للمملكة وكذلك خطة التحول الوطني، ويمكن تصنيف هذه القضايا الى ثلاث مجموعات لفهم ومعرفة طبيعتها خلال الفترة الزمنية السابقة بناءا على التطور الزمنى للقضية وهل تم حدوث لها اي تحسن ام لا خلال الدورات السابقة من عمر المرصد الحضري، ثم في نهاية هذا الجزء يمكن تصنيفها مرة أخرى حسب أولوية التدخل للحد من الآثار السلبية المترتبة عليها.

٣–٢–١ رصد القضايا الحضرية

يهدف هذا الجزء من فهم ومعرفة طبيعة القضايا الحضرية لكل محور من محاور الرؤية الثلاثة. وقد تم تصنيف هذه القضايا الى ثلاثة مجموعات: قضايا ظهرت خلال هذه الدورة من المرصد ، قضايا تم رصدها من قبل وهى مستمرة ولم يحدث فها اية تحسن ثم قضايا حضرية حدث لها تحسن خلال الفترة الماضية.

٣-٢-١ /أ القضايا الحضرية لمحور رفع حيوية المجتمع

- **قضايا ظهرت جديدة في هذه الدورة:**

- **تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوى:**

شهدت معدلات الالتحاق بالتعليم ماقبل الجامعى تراجعا ملحوظا في الفترة ١٤٣٠هـ – ١٤٣٧هـ. وعلى الرغم المبادرات الوطنية للمملكة للعام ٢٠٢٠ والتي اطلقت في ١٤٣٦هـ لتحفيز مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ الا ان معدلات الالتحاق بالتعليم قد استمرت بالانخفاض وخاصة بالنسبة للتعليم المتوسط، فقد انخفضت نسبة الملتحقين بالتعليم المتوسط بنحو ٧,٦٪ خلال السنوات السبع الماضية. وفي نفس السياق فقد تراجعت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي بنحو ٦,٤٪ و ٥,٢٪ على الترتيب في نفس الفترة الزمنية على عكس ما كان متوقع لها من تحسن كنتيجة للجهود الحكومية في هذا الاطار مثل برنامج دعم وتحفيز الأسر لتعليم ابناؤهم وكذلك برامج نقل الطلاب بوسائل انتقال تابعة للمدارس وذلك لمساعدة الأسر وتحفيز الطلاب كجزء أساسي من مستهدفات الرؤية الا انها لم تسفر عن اي تحسن في هذا منذ اطلاقها وحتى الآن، إن البحث عن التشابكات المتعددة لهذه القضية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية يمكن ان يعطى رؤية واضحة لابعادها لتطويرها والوصول للمعدلات المستهدفة برؤية ٢٠٣٠ . فعلى سبيل المثال محاولة قراءة هذا التراجع في ضوء تراجع نسبة القيد بالتعليم العالى للسعوديين بنحو ١٠٪ في الفترة ١٤٣٠هـ – ١٤٣٧هـ وكذلك تراجع فرص العمل بالنسبة للجامعيين من الاناث بنحو ٧٪ خلال السنوات الاربع الماضية فقط وكذلك تقارب معدلات البطالة الاجمالية لمعدلات البطالة بين الجامعيين مما يفقد التعليم الجامعى جزء من قيمته كفرصة للحصول على فرصة عمل ملائمة خاصة للاناث. بالاضافة الى ذلك فان ايجاد مؤشرات اخرى لقياس الدخل بالنسبة للسعوديين وفق مؤهلاتهم التعليمية وفرص العمل المتاحة بعد كل مرحلة تعليمية قد يسهم في فهم ابعد لهذه القضية للتعامل معها بشكل نوعى يساعد الادارة الحضرية ومتخذي القرار من تطوير معدلات الأداء بها للوصول لمستهدفات الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

- **تراجع تمويل الاسكان من قروض صندوق التنمية العقارية:**

شهدت نسبة المبانى الحاصلة على تمويل عقارى تراجعا بنحو النصف خلال العامين السابقين فقط حيث سجلت ٢٦,٨٪ في ١٤٣٧هـ مقارنة ٥٢,٣٪ في ١٤٣٥هـ وكذلك مقارنة بالنسبة الاعلى خلال السنوات السبع الماضية في ١٤٣٣هـ حيث سجلت ٦٢,٩٪ وهو ما كان يزيد عن المستهدف لعام ، .وقد اسفر هذا التراجع على الابتعاد بشكل كبير عن مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ في رفع نسبة الأسر الحاصلة على دعم سكني لتأهيلهم للحصول على تمويل سكني الى ٦٠٪ بحلول ٢٠٢٠ كجزء من مبادرات التحول الوطنى بالمملكة، وان هذه التراجع في معدلات التمويل يمكن ان يؤثر بشكل سلبى كبير على سوق الاسكان بالحاضرة ومؤشرات الرفاهية للسكان بشكل مباشر، فيعد الانخفاض الى

النصف في نسبة القروض العقارية كمصدر لتمويل الاسكان من تهديد مباشر للاتزان المتحقق نسبيا لسوق الاسكان ببريدة حيث انه سوف يؤثر على معدل انتاجية المنازل والذي انخفض بالفعل مقابل معدل التكوين الأسرى من ١,١ مسكن/ لكل أسرة في ١٤٣١هـ الى ٠,٩ مسكن/ لكل أسرة في ١٤٣٧هـ مما سيدفع باسعار الوحدات السكنية سواء للايجار او التملك الى الارتفاع بشكل كبير مما سيؤثر بشدة على جودة حياة المواطنين وتراجع القدرة الشرائية للسكان ببريدة.

- **قضايا مستمرة لم يحدث لها أي تحسن:**

- **ارتفاع معدلات الطلاق:**

سجلت معدلات الطلاق بمدينة بريدة ارتفاعا حادا خلال السنوات السبع الماضية فقد تضاعفت معدلات الطلاق بنحو ثلاث مرات مسجلة تدهور شديد الخطورة على مستقبل الحياة الأسرية بالمدينة. واصبح أكثر من ٣ أسر تنتهى حياتهم بالطلاق من بين كل ١٠ حالات زواج ، وعلى الرغم من استهداف هذه القضية من الادارة الحضرية لتحقيق تحسن بها خلال الفترة الماضية الا ان جميع هذه المجهودات لم تؤتي ثمارها ، ان التشابكات المتعددة لهذه القضية بجوانب اخرى مثل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان يجب ان تدرس بعناية فائقة وكذلك تطوير مؤشرات قياس دقيقة لهذه التشابكات المتعددة الجوانب لمتابعة التطور بها كقوى دافعة ايجابيا او سلبيا لمعدلات الطلاق مما يمكن معه متابعة التقدم نحو تحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ في الاطار الزمنى المحدد لها.

- **ارتفاع معدلات الجريمة:**

سجلت معدلات الجريمة ببريدة زيادة كبيرة بمقدار ثلاث اضعاف خلال ثلاث سنوات فقط وتشكل هذه الزيادة الكبيرة لهذا المعدل تهديدا مباشرا لمستهدفات رؤية ٢٠٣٠ والتي استهدفت خفض معدلات الجريمة الى ٠,٨ جريمة/١٠٠ الف نسمة بحلول ٢٠٣٠ ، وتتشابك الاسباب التي يمكن ان تفسر هذا الارتفاع الكبير لمعدلات الجريمة في اطار مجتمع تصل به نسبة السكان غير السعوديين الى الثلث تقريبًا ، في ١٤٣٧هـ ، فمع ارتفاع معدلات الطلاق المسجلة بالمدينة وكذلك ارتفاع معدلات العنف الأسري حيث يعتبر ذلك ولو بشكل نسبي الى فقد الأسرة كثيرا من دورها في الرعاية والتربية مما ينعكس بشكل مباشر على سلوك الابناء مما يجعلهم اكثر عرضه لارتكاب الجرائم. بالاضافة الى ذلك فان معدلات البطالة شديدة الارتفاع بين فئة الشباب والتي سجلت ٥١,٤٪ في ١٤٣٧هـ قد تكون عاملاً أساسيًا في الارتفاع المسجل لمعدلات الجريمة بالحاضرة. ومن ناحية اخرى تغيب مؤشرات رصد معدلات الجرائم من حيث نوعيتها وارتباطها بجنسية مرتكبيها ليمكن معها تفسير دوافع هذه الجرائم وبالتالى ايجاد سبل علاج فعالة لها. ان التشابكات والعلاقات المتعددة لتفسير اسباب ارتفاع معدلات الجريمة يجعل الحل من الجانب الامنى فقط امرا غير فعال حيث تتشابك الدوافع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لهذه القضية.

- **معدلات وفيات الأطفال المرتفعة:**

استمر تدهور الاوضاع الصحية للاطفال (الرضع ودون الخامسة) ببريدة على الرغم من اثارة هذه القضية خلال السنوات القليلة الماضية مما يشير الى عدم كفاية الجهود التي بذلت في هذا الاطار. فقد سجلت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة ارتفاعا واضحا ببريدة خلال السنوات السبع الماضية بنحو ٩,٧ حالة وفاة طفل/١٠٠٠ مولود حي، كما ارتفعت معدلات وفيات الأطفال الرضع بمدينة بريدة بنحو ٦,٧ حالة وفاة/١٠٠٠ مولود حي في نفس الفترة الزمنية، وبمراجعة المؤشرات ذات الصلة بالقضية نجد ان عدد مستشفيات الأطفال ببريدة قد شهد ثبات نسبى خلال الفترة السابقة في حين انه سجل ارتفاعًا في كثيرٍ من مدن المملكة مما يؤشر الى ان القضية ترتبط بشكل كبير بالكفاءة النوعية للخدمات الصحية المقدمة وليس من الناحية الكمية فقط، ان توفير الخدمات الصحية الحكومية للفئات الاولى بالرعاية كالأطفال يجب ان تمتد مؤشرات الجودة لها للنوعيات الأكثر احتياجًا من السكان والمناطق الأقل دخلاً، ومما يزيد من خطورة القضية ايضا ان نسبة الاطفال دون ٥ سنوات تشكل ١٢,٤٪ من اجمالى السكان مما يعنى تهديد مباشر للقوة البشرية المستقبلية والذي سينعكس بشكل مباشر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الاخرى. ومن المتوقع تزايد هذا الرقم في المستقبل القريب مع تزايد فرص العمل لتحقيق الازدهار الاقتصادى المستهدف مما سيزيد معه أعباء توفير خدمات صحية جديدة للأطفال الجدد سواء من السعوديين او الاجانب باختلاف خصائصهم الصحية واحتياجاتهم، الا ان معدلات الأمية شديدة الانخفاض يمكن ان تساهم بقوة في جهود الادارة الحضرية لتحسين الحالة الصحية من خلال نشرالوعى الصحى وكذلك الاستجابة والتعاون الايجابى مع الادارة الحضرية ببريدة.

- **غياب منظومة النقل العام :**

تعاني بريدة من غياب تام لشبكة للنقل العام على الرغم من الاهمية النسبية لهذه القضية منذ عرضها بالمراصد الحضرية منذ عدة سنوات. فعلى الرغم من مظاهر الازدهار الاقتصادى والرفاهية التي يمكن ان تعكسها الصورة العامة لبريدة باعتمادها التام على وسائل الانتقال الخاصة الا ان التبعات السلبية لهذه الصورة متعددة وممتدة بشدة لقطاعات أخرى. فقد ادى الاعتماد التام على الانتقال بالمركبات الخاصة الى ارتفاع نسبة الحوادث وارتفاع معدلات تلوث الهواء بعوادم السيارات خاصة مع انخفاض اسعار الوقود والوفرة النسبيه له بالمملكة و هو ما يدفع بقوة ايضا في إتجاه إستمرار الإتجاهات الجارية للإعتماد الكامل على وسائل النقل الخاصة الا انه لاتوجد مؤشرات متاحة حاليا لقياس ملوثات الهواء ببريدة مما يستلزم التحرك السريع للادارة المحلية لتطويرها خاصة مع توقيع المملكة لاتفاقية الحد من انبعاثات الكربون مما سيكون ملزما عليها توفير قياسات دقيقة له، ومع التطور الكبير في احجام السكان ببريدة واتجاهها لتكون مدينة مليونية سوف تزيد التأثيرات السلبية لغياب شبكة النقل العام وتزيد معه التكلفة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لمعالجة هذه

التأثيرات، فللحفاظ على الخدمات المرورية المقدمة فقد تزايد الصرف على بناء وإنشاء الطرق بمعدل زاد من ١٠٩,٢ ريال/ فرد/ سنة في ١٤٣١هـ الى ٥١٣ ريال/ فرد/ سنة في ١٤٣٧هـ وعلى الرغم من ذلك فقد سجل رضاء المواطنين عن قطاع المرور وسفلتة الطرق اقل نسبة بين كل القطاعات ومن المتوقع ان تتناقص مستقبلاً مع تزايد الحجم السكاني ووجود أولويات أخرى للإنفاق الحكومي مثل الصحة والتعليم، ولكن مع التحديات المستقبلية يأتي أولوية بناء منظومة للنقل العام كأمر حتمي ، وخاصة مع إعتبار أن قطاع كبير من الفئات المحدودة الدخل يمكن أن تشكل حجم طلب مقبول لضمان الجدوى الاقتصادية الكلية للمنظومة مع إمكانية رفع حجم الطلب ليشمل قطاعات أكبر من الفئات المتوسطة الدخل من السعوديين والوافدين على حد سواء في حالة رفع نوعية و جودة خدمة النقل العام.

- **تدهور منظومة المخلفات الصلبة:**

تدهورت اوضاع منظومة المخلفات الصلبة ببريدة خلال الثلاث سنوات السابقة بشكل كبير كمنظومة عمل متكاملة تنتهي بعمليات اعادة التدوير، فعلى الرغم من الارتفاع الذي تم تحقيقة في نسبة الجمع المنتظم للنفايات والذي ارتفع الى ٩٥,٢٪ عام ١٤٣٧هـ الا ان معدل تدوير هذه المخلفات الصلبة قد تدهور بشكل كبير للغاية لينخفض الى ١,٦٪ في ١٤٣٧هـ، وعلى الرغم من التحسن السابق في هذه القضية حيث وصل معدل التدوير الى ١٠,٣٪ عام ١٤٣٤هـ الا انه ما لبث الى ان انخفض بشدة. ويظل مؤشر تدوير المخلفات الصلبة ببريدة منخفض للغاية اذا ما قورن بالمستوى الوطني بالمملكة (٣,٦٪) ويشكل الدفن في ببريدة ١٤٣٧هـ نحو ٩٨,٤٪ من اجمالى وسائل التخلص من المخلفات الصلبة والذي يشكل اهدارًا كبيرًا لموارد يمكن استغلالها بشكل اقتصادي على نحو أكثر كفاءة فيما لاتتوافر مؤشرات عن ما اذا كان يتم معالجتها قبل الدفن ام لا حيث يمكن ان تشكل مصدر تهديد خطير للغاية للمياه الجوفيه والتربة في حال دفنها دون معالجة.

- **قضايا حدث فيها تحسن خلال الفترة الماضية:**

- **معدلات الفقر:**

تراجعت معدلات الفقر ببريدة بنحو الثلث تقريبا خلال الفترة السابقة فيما تراجعت نسبة الأسر تحت حد الكفاية بنفس المعدل في الوقت ذاته، حيث انخفض اجمالى عدد الأسر الفقيرة بمدينة بريدة الى ٢,٤٪ من اجمالى الأسر عام ١٤٣٧هـ مقارنة ب ٣,٨٪ عام ١٤٣١هـ ، فيما انخفضت نسبة الأسر تحت حد الكفاية الى ٢٤,٥٪ عام ١٤٣٧هـ من ٣٥٪ في ١٤٣٥هـ، ومن ناحية اخرى نجد ان الأسر غير السعودية تصل نسبة الفقر بها الى ٥,٧٪ مقابل ١,٤ ٪ للاسر السعودية مما يتطلب توجيه قدر مناسب من خطط مكافحة الفقر الى العمالة الوافدة من القاطنين ببريدة بالإضافة الى تحسين ظروف المعيشة للأسر تحت حد الكفاية والتي ما يزال ٤/١ سكان المدينة تقريبًا يعانى للوصول الى ذلك الحد، ان مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ والتي تولى اهمية قصوى للأسرة والمجتمع سوف تدفع بكل قوة نحو خفض

معدلات الأسر تحت حد الكفاية من خلال تحسين الدخول كنتاج مباشر للازدهار الاقتصادي المرجو، وفي الوقت نفسه الذي ازدادت به نسبة الأسر المشمولة بالضمان الاجتماعي ببريدة بنحو ثلاثة اضعاف من ٨٪ في ١٤٣٥هـ الى ٢٢,٤٪ في ١٤٣٧هـ وهو ما عزز خفض معدلات الفقر والأسر تحت حد الكفاية، بالإضافة الى ذلك فان الانخفاض النسبى في معدل الأسر التي تعيلها إمرأة من ٩,٥٪ في ١٤٣١هـ الى ٣,٦٪ في ١٤٣٧هـ قد اسهم ايضا في هذا التحسن، إلا ان غياب مؤشرات أخرى أكثر تفصيلاً عن تطور نصيب الفرد من الناتج الاجمالى للمدينة وكذلك تطور مؤشرات التضخم على المستوى المحلي سوف يعيق دور الادارة الحضرية في متابعة ورصد التطور في انجاز المستهدفات لرؤية ٢٠٣٠ بتحقيق الرفاهية للأسرة والمجتمع حيث لم يعد مؤشر الفقر كافيًا لتقييم هذه المستهدفات. وفي الاطار ذاته فإن ماتم تحقيقه من تحسن ملحوظ في مؤشر الفقر خلال السنوات السبع الماضية غير كافٍ للمضي قدمًا نحو مستهدفات ٢٠٣٠ والتي تستهدف تحقيق نقلة نوعية في رفاهية الأسرة والمجتمع في إطار زمني محدد، مما يلزم التعامل مع قضية الفقر في اطارها الاشمل لتشابكاتها و تفاعلاتها المتعددة مع المتغيرات الإجتماعية الإقتصادية المختلفة للمدينة.

- **معدلات الأسر التي تعيلها إمرأة:**

حقق معدل الأسر التي تعيلها امراة بمدينة بريدة انخفاضًا شديدًا ليصل إلى ثلث النسبة المسجلة في ١٤٣١هـ. ويرتبط بهذه القضية بشكل مباشر الجمعيات الاهلية الهادفة الى تحقيق التكافل الاجتماعى والاهتمام بالنساء والأطفال والتي وجد ان نسبتها ببريدة تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض الى ان وصلت الى ٢٥٪ من اجمالي عدد المؤسسات والجمعيات بالحاضرة والتي قد شهد دورها تأثيرًا ايجابيًا خلال الفترة الماضية وهي من النقاط الايجابية التي يمكن البناء عليها نحو تحقيق مستهدفات ٢٠٣٠، ان المعدلات المستهدفة لتحقيق الاستقرار للأسرة والمجتمع بحلول ٢٠٣٠ سوف تتأثر بشدة ايجابًا وسلبًا بتطور معدلات الأسر التي تعيلها امراة لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على القطاعات الأخرى كما أشرنا مسبقًا مما يستلزم تطوير مؤشرات أكثر تفصيلاً لقياس هذه العلاقات التفاعلية بشكل متكامل لرصد أوجه الخلل بشكل دوري لتتمكن الادارة الحضرية ومتخذى القرار من مواجهته بشكل فعال.

- **معدلات العنوسة:**

شهدت معدل العنوسة بمدينة بريدة تحسنا ملحوظا فقد انخفض الى ٧,٧٪ في ١٤٣٧هـ، وعلى الرغم من ان هذا الانخفاض في حد ذاته لاتشير الى تحسن كبير الا انها تمثل ملمح ايجابى يمكن البناء عليه مستقبلاً فيما يخص مستقبل العلاقات الأسرية بمدينة بريدة في ضوء معدلات الطلاق شديدة الارتفاع، ان الانعكاسات الخطيرة للتطور إيجابًا وسلبًا لهذه المؤشرات على مستقبل الأسرة والمجتمع ببريدة والتي تلزم العمل بشكل عاجل نحو ايجاد حلول جذرية لها، فبدراسة التشابكات المباشرة والغير مباشرة لها مع المؤشرات الأخرى مثل معدلات البطالة ومعدلات التعليم للإناث والملتحقات منهن

بالجامعة وكذلك تطور دخل الفرد وتكلفة السكن قد تكون من المؤشرات شديدة الصلة بهذا الأمر مما يلزم قياس العلاقه بينهم بشكل دوري ورصد التطور الزمني لهم مما قد يمكن الادارة الحضرية ومتخذي القرار من إدارة هذه القضايا وفق المستهدف من رؤية ٢٠٣٠ في الإطار الزمني لها، ففي خلال الفترة السابقة قد حدث تحسن ملحوظ في معدلات التوظيف حيث انخفض معدل البطالة ومعدل سعر المنزل للدخل وكذلك معدل إيجار المنزل للدخل .فيما ارتفع توزيع الدخل للأسر (أقل ٢٠٪) الى ٣٤٨٠ ريال /شهر وارتفع توزيع الدخل للأسر (٢٠- ٤٠٪) الى ٦١٣٠ ريال /شهر في ١٤٣٧هـ فيما ثبت معدل العمر عند الزواج الأول للذكور والإناث بشكل نسبي خلال الفتره من ١٤٣١هـ – ١٤٣٧هـ مما قد يفسر ولو بشكل جزئي التحسن الذي طرأ على معدلات العنوسة في الفترة السابقة. بالإضافة الى ذلك فالتطوير المرجو للجوانب الثقافية والتوجيه والارشاد الدينى يمكن ان يمثل نقطة دافعة اخرى في هذا الاطار بحيث تتكامل جميع هذه المجهودات لتحقيق المستهدفات.

- **رفع كفاءة اداء الخدمات الصحية :**

شهد قطاع الصحة تحسن ملحوظا ببعض المعدلات المرتبطة بالصحة الانجابية على وجه التحديد لتشكل ملمحا ايجابيا في قضية تطوير الخدمات الصحية ببريدة في الوقت الذي حدث فيه تدهور كبير في الجوانب المتعلقة بصحة الاطفال والاصابة بالامراض المتوطنة كما تم توضيحة مسبقاً، وفي اطار التحديات الجديدة التي فرضتها مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ من معايير جودة وكفاءة لهذا القطاع تتسق مع المعدلات العالمية مما يستلزم مراجعة دقيقة لما تم انجازة ورصد دقيق لما يجرى تحقيقه لضمان ملاءمته للمستهدفات من الرؤية، فمن النواحى الايجابية البارزة لقطاع الصحة ببريدة انخفاض معدلات المواليد ذوي الوزن المنخفض (أقل من ٢,٥ كجم) وكذلك فقد انخفض معدل وفيات الأمهات في الولادة ، كما ارتفع معدل الولادات تحت الإشراف الطبي المؤهل، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في معدل اسرة المستشفيات في ضوء الزيادة السكانية الكبيرة الا انه مازال يزيد بمقدار الضعف عن متوسط المملكة. وكذلك فان معدل الاطباء قد شهد ارتفاعا وهو مايعد ملمحا ايجابيا خاصة مع تزايد عدد السكان بالمدينة.

- **تطوير منظومة الصرف الصحي:**

حقق قطاع الصرف الصحى ببريدة نجاحا ملحوظا حيث تخطت انجازاته المعدلات المستهدفة من رؤية ٢٠٣٠، وكذلك ارتفعت نسبة معالجة مياه الصرف الصحي الى مايزيد عن ضعف المستهدف من الرؤية. ان هذا النجاح شديد الاهمية في تطوير منظومة الصرف الصحى سوف ينعكس بشكل مباشر على تحسن الظروف البيئية العامة بالمدينة حيث تشكل مصادر الصرف الصحى الغير معالجة دائما تهديدا مباشرا للمياه الجوفية والتربة مما يزيد المخاطر الصحية بالمدينة وكذلك تكلفة معالجة المياه لتكون صالحة للشرب، وعلى الرغم من النجاح المتحقق الا ان التحديات المباشرة لهذا القطاع سوف تتزايد مستقبلاً مع تزايد اعداد السكان وكذلك الزيادة المتوقعة في الصرف الصناعى مع

توجهات الرؤية لتنويع الاقتصاد ولاسيما القطاع الصناعي بالمدينة مما يستلزم تطوير مؤشرات رصد جديدة لتلاءم هذه المستجدات لضمان الاستمرار في معدلات النجاح الحالية.

- **تطوير منظومة مياه الشرب:**

لم تحقق الجهود المبذولة لتطوير منظومة مياه الشرب ببريدة نجاح يذكر خلال الفترة السابقة في تزايد متوسط إستهلاك الفرد للمياه ببريدة مما يشير الى اخفاق كبير في جهود الادارة الحضرية المبذولة لترشيد معدلات إستهلاك الفرد من المياه مع التطور المستمر في مستويات المعيشة للسكان، على الرغم من النجاح الذي تم تحقيقه في خفض نسبة الفاقد السنوى من المياه ، وتتزايد اهمية هذه القضية مع المستهدفات الوطنية لرؤية ٢٠٣٠ بتحقيق الرشادة في استخدام الموارد وخاصة المياه لضمان توافرها بشكل مستدام بما يحقق حيوية وازدهار في المستوى المعيشي للمواطنين.

- **المدارس المستاجرة:**

شهد عدد المدارس المستأجرة لتقديم خدمات التعليم قبل الجامعى تحسن ملحوظ كميا حيث انخفضت نسبة المدارس المستأجرة ببريدة الى السدس من اجمالى المدارس في مرحلتي التعليم المتوسط، وهى تشير الى تحسن وبداية نجاح في سياسات تحجيم هذه الظاهرة والتي ارتبطت بعدم إكتمال المواصفات الفنية لمؤسسة المدرسة مثل إنكماش المساحة والتصميم الغير ملائم ونقص أو إنخفاض نوعية عناصر الملاعب الرياضية وأدوات التثقيف والتنمية الذهنية والفكرية والإجتماعية، والتي تشكل مكونًا أساسيًا في العملية التعليمية مما يؤثر على كفاءة العملية التعليمية، ولكن الى تطوير الجانب الكمي في تلك المؤشرات في الحاضرة فانه يطلب تطوير الجانب النوعي وكذا تطويرمزيدًا من المؤشرات لقياس وتحديد كفاءة وفعالية العملية التعليمية.

٣-٢-١ /ب القضايا الحضرية لمحور تنمية اقتصاد مزدهر

- **قضايا ظهرت جديدة في هذه الدورة**

- **اتاحة فرص العمل للجميع وخاصة المرأة وذوى الاعاقة:**

استهدفت رؤية ٢٠٣٠ توسيع قاعدة فرص العمل لتشمل الجميع وبشكل خاص المرأة وذوى الاعاقة من السعوديين حيث تنخفض نسبة التوظيف وفرص العمل لهم بشكل كبير مقارنة بباقى الفئات ضمن قوة العمل في المملكة، فعلى الرغم من تراجع معدل البطالة ببريدة بالنسبة للإناث الا ان هذا المعدل مازال نحو ثلاثة اضعاف المعدل بالنسبة للذكور، من ناحية أخرى فقد شكل معدل البطالة للحاصلين على تعليم جامعي من الإناث نحو أربعة أضعاف المعدل بالنسبة للذكور حيث تزايد معدل البطالة الخاص بهن بنحو الثلث خلال الاربع سنوات الماضية فقط مقارنة بانخفاض نفس المعدل بنحو الثلث ايضا خلال نفس الفترة بالنسبة للذكور. ويعد هذا التدهور الحادث في معدلات التوظيف

بالنسبة للاناث وخاصة الحاصلات منهن على مؤهل جامعى ليس فقط اهدار لجزء هام من قوة العمل للاقتصاد ولكن ايضا اهدار للدعم الحكومى للتعليم وخاصة الجامعى وذلك بوجود فجوة كبيرة بين احتياجات سوق العمل بالنسبة للإناث وما يتم تدريسه بالجامعات من مناهج ومهارات، ومن ناحية أخرى بالنسبة لفرص العمل لذوي الإعاقة من السعوديين فإنه لاتتوافر حاليًا أي بيانات عن معدلات العمل الخاصة بهم ولا نوعية الوظائف مما يؤثر بشكل تام على عملية رصد وتحليل ابعاد هذه القضية وبالتالى سياسات الحل لاحقًا، حيث ينبغي اولا تحديد مؤشرات القياس لهذه القضية للرصد والتحليل الدقيق بشكل كمي ونوعي وكذلك لدراسة ابعادها وتشابكاتها المختلفة مع القطاعات الاخرى كالتعليم والاقتصاد تحديدًا، ان التحدي الأكبر لرؤية ٢٠٣٠ فيما يخص اتاحة فرص العمل للجميع ليس فقط الجانب الكمى للقضية بخفض معدلات البطالة وانما ايضًا الجانب النوعي بالتوظيف الامثل لهذه القدرات في المجالات المناسبة لتحقيق اعلى عائد ممكن من هذه الثروة البشرية ذات القدرات المتنوعة وللتعامل معها باعتبارها مقوم تنموى يدعم القدرات الاقتصادية للمملكة وليس عبئ على سوق العمل وتكلفة اضافية على الاقتصاد.

- **تنمية قطاع الصناعة :**

أثيرت هذه القضية مع توجه المملكة لتنويع القاعدة الاقتصادية كتوجه رئيسي لرؤية ٢٠٣٠. وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة لهذا القطاع ببريدة لتنويع الهيكل الاقتصادي مع الانكماش المحتمل لقطاع الزراعة بنحو ٣–٥٪ سنويا مع توجه المملكة الوطنى لترشيد المياه وما يرتبط معه من تراجع الجدوى الاقتصادية لقطاع الزراعة الا انه لم يتم اعطاء قطاع الصناعة القدر الكافي من الاهتمام سواء لتطويره او لدراسة مؤشرات اداؤه في المراصد الحضرية، حيث تغيب المؤشرات الخاصة بتطور هيكل العمالة لقطاع الصناعة في السنوات الماضية، من ناحية أخرى فعلى الرغم من الحجم الكبير للمدخلات الزراعية القابلة للتصنيع وكذلك كبر حجم الطلب المحلي والإقليمي المتزايد على ذلك الا ان قطاع الصناعة مازال يعاني من الهامشية الشديدة كما تشير مسطحات الأراضى الصناعية وكذلك نسبة العمالة المتاحة بالصناعة، ولكن مع توجه المملكة لتنويع القاعدة الاقتصادية وتنويع فرص العمل لتشمل الجميع مما يتطلب معه ادخال قطاع الصناعة كقطاع أساسى للإقتصاد لتوفير فرص عمل متنوعة لفئات مختلفة من القوة البشرية بالمملكة خاصة خريجي الجامعات حيث يمكن ان تكون بعض الوظائف بهذا القطاع ملائمة لطبيعة العمل الخاصة بهم، ومع تزايد نسبة الملتحقين بالكليات العملية ببريدة من الذكور والإناث على حد سواء مما يمكن ان يشكل قوة داعمة لهذا القطاع وكذلك مسارًا اجباريًا للإقتصاد يوجب تطويره لاستيعاب الطلب المتزايد من العمالة الجامعية وكذلك لتخفيف الضغوط على التوظيف بالجهاز الاداري بالمملكة.

- **خفض معدل البطالة الاجمالية للسعوديين:**

على الرغم من التحسن الذي شهدته معدلات البطالة الاجمالية ببريدة الا ان الفجوة القائمة مابين ماهو قائم والمعدل المستهدف بحلول ٢٠٢٠ مازالت كبيرة يصعب معها تحقيق هذا المستهدف والبالغ ٩٪ خلال الإطار الزمني المحدد حيث مازالت الفجوة تقدر بنحو ٦,٧٪ ، .ويرجع السبب الرئيس لهذه الفجوة الكبيرة الى ارتفاع نسبة البطالة بين الاناث وخاصة الجامعيات منهن، كما تعد معدلات البطالة للحاصلين على تعليم جامعي من الذكور والإناث من القوى شديدة التأثير على تطور معدل البطالة الإجمالي في الفترة الماضية، فقد كان التحسن الإيجابى الجيد في معدلات التوظيف للذكور الحاصلين على مؤهل جامعي من العوامل التي أسهمت بقوة في خفض المعدل الإجمالى للبطالة على الرغم من التدهور الذي أصاب معدل التوظيف للإناث الجامعيات خلال نفس الفترة، ان هذا التحسن النسبي بمعدلات التوظيف قد ارتبط بتحسن آخر في استيعاب الوظائف الإنتاجية في القطاع الخاص بالحاضرة بعيدًا عن الجهاز الحكومي وكذلك التطور الذي شهدته نسبة السعودة بقطاعات العمل ببريدة والتي لاتزال بعيدة ايضًا عن المستهدف من الرؤية بحلول ٢٠٢٠ حيث تستهدف رفع نسبة السعودة في القطاع الخاص الى ٢٤٪ مما سيؤدي الى مزيد من التحسن في معدلات التوظيف للسعوديين.

- **قضايا مستمرة لم يحدث لها أية تحسن:**

- **محدودية تنوع الهيكل الإقتصادي:**

على الرغم من ان هذه القضية تم اثارتها من سنوات سابقة كقضية اساسية وهامة للاقتصاد العام بالمملكة الا انها اتخذت طبيعة خاصة كأولوية قصوى للمستهدفات الاقتصادية لرؤية ٢٠٣٠ لانعكاساتها المباشرة لتحقيق أهداف أخرى مثل خفض معدلات البطالة خاصة للجامعيين وكذلك تمكين الفئات المهمشة من فرص العمل حاليا مثل المرأة وذوى الاعاقة بمراجعة القدرات الحالية للاقتصاد ببريدة فإن ماتم تحقيقه خلال السنوات السابقة لا يمكن ان يرقى الى تحسين الاداء في هذا المجال بالمعدلات المستهدفة، فقطاع السياحة وما يمتلكه من مقومات تنموية جيدة مازال يتضاءل دوره في المشاركة لتحقيق التنوع الاقتصادي المستهدف ، حيث الموسمية الشديدة للقطاع السياحي والتى ترتبط بالأنشطة التجارية وليس المقاصد السياحية ببريدة قد جعلت من القطاع السياحي قطاع هش للغاية، من ناحية أخرى فإن غياب المؤشرات الخاصة بنسب العاملين بهذا القطاع وكذلك معدلات مشاركته لاجمالى الناتج المحلى والدخل لسكان المدينة قد اعاقت وبشدة مجهودات المراصد الحضرية ومتخذي القرار من تطويره، من ناحية أخرى فإن أبرز التهديدات لتنويع القاعدة الإقتصادية هى توجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمارات العقارية حيث شكلت الأموال الخاصة المتجهه الى قطاع العقارات نحو ٧٣,٤٪ في ١٤٣٧هـ من اجمالي مصادر التمويل الإسكاني ببريدة مما يشير الى التزايد القوى في توجيه المدخرات نحو العقارات، والذي يؤدي بشكل مباشر الى انكماش الفرص

الإستثمارية في القطاعات الاخرى مثل الصناعة والسياحة تحديدًا برغم الإمكانات المتاحة بهما مما يشكل تهديدًا مباشرًا لمستهدفات رؤية ٢٠٣٠ لتنويع القاعدة الاقتصادية وخلق أصول إنتاجية جديدة ومتنوعة.

- **ارتفاع معدلات البطالة للإناث من خريجى الجامعات:**

على الرغم من المستهدف من رؤية ٢٠٣٠ باتاحة فرص العمل للجميع وبصفة خاصة الاناث الا ان تدهورًا شديدًا قد شهدته معدلات البطالة للإناث الجامعيات ببريدة، فقد ارتفع هذا المعدل بنحو ٨٪ في السنوات الاربع الأخيرة، ويرتبط هذا التدهور ليس فقط بسوق العمل وانما بقطاع التعليم حيث يتساوى تقريبًا معدل البطالة للإناث بصفة عامة والإناث من خريجي الجامعات على الرغم من ان المفترض ان يزيد التعليم الجامعي من فرص الإناث في الحصول على فرصة عمل مناسبة وهو ما قد يتم تفسيره بأن ما يتم تدريسه في الجامعات واكسابه من مهارات للطالبات لا يتناسب بشكل كبير مع احتياجات سوق العمل لهن.وهو ما تناولته الرؤية بشئ من التفصيل لتقليل هذه الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، ان التشابكات المتعددة لهذه القضية تجعل من ادارتها وتحقيق مستهدفاتها من رؤية ٢٠٣٠ أمرًا يتطلب دراستها على نطاق اعمق واوسع بتطوير مؤشرات قياس أكثر دقة للتشابكات المرتبطة بها في الجوانب الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية وليس فقط قياسها من زاوية واحدة.

٣-٢-١ /ج القضايا الحضرية لمحور وطن طموح

- **قضايا ظهرت جديدة في هذه الدورة**

- **ضعف نسبة النساء في الخدمة المدنية**

على الرغم من المستهدف من رؤية ٢٠٣٠ بزيادة نسبة النساء في الخدمة المدينة مازل التمثل النسائى ضمن العاملين بالادارة المحلية المتمثل في امانة القصيم ضئيلا حيث انخفضت نسبة النساء العاملات في الادارة المحلية الى ٠,١٪ عام ١٤٣٧هـ، من ناحية اخرى فان نسبة التمثيل النسائى في جميع الادرارات الحكومية شهد تحسنًا ملحوظًا حيث ارتفعت نسبة النساء العاملات الى ٢٣,٣٪ عام ١٤٣٧هـ ولكن ايضا مازال بعيدا ان مستهدفات الرؤية والتي تهدف ان تصل هذه النسبة الى ٤٢٪ وان الفجوة بين الواقع والمستهدف تبلغ ١٩٪ واذا استمرت الظروف الحالية كما هى فانه من الصعب بلوغ هذا المستهدف في الإطار الزمني المحدد من الخطة على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة والتي من المتوقع أن تحقق تحسنًا جزئيًا.

- **قضايا مستمرة لم يحدث لها اية تحسن**

- **محدودية مصادر الدخل الذاتية**

محدودية مصادر الإيرادات المحلية يؤثر بالضرورة على مجالات و مسارات الإنفاق المحلي، و المعني بصفة اساسية بتخفيف حدة و ضغوط الفقر على الفئات المستهدفة، ولهذا كان من مستهدفات الرؤية رفع نسبة الاعتماد على الموارد الذاتية ولكن مصادر الدخل الذاتية في الفترة السابقة تسير في الاتجاه الغير صحيح المعاكس للمستهدفات حيث انخفضت بشدة الى ان وصلت الى اقل قيمة لها ٢,٩٪ عام ١٤٣٧هـ ، وبمقارنة النسبة الحالية للإيرادات المحلية بالمستهدفات الرقمية فانها تنخفض عن خط الاساس بمقدار ٨,١٪ وتقدر الفجوة بين الواقع و المستهدف ب ٣٧,١٪ تقدر واذا استمرت الظروف الحالية كما هى فانه من الصعب بلوغ هذا المستهدف في الاطار الزمنى المحدد من الخطة.

- **قضايا حدث فيها تحسن خلال الفترة الماضية**

- **مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات**

شهدت مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في حاضرة بريدة تحسنًا في كثير من الممارسات مثل مراجعة قانونية مستقلة لميزانيات الادارة المحلية و نشر المناقضات والعقود للخدمات المحلية في وسائل الاعلام المختلقة وكذ تلقى شكاوى عن فساد الادارة المحلية. وقد انعكس هذا التحسن على الانخفاض الملحوظ في حالات الفساد الادارى في الادارات المحلية المختلفة. ولكن مازالت بعض ممارسات الشفافية تحتاج الى مواصلت التحسن مثل نشر الميزانيات والحسابات الختامية للإدارات المحلي.

- **نسبة الاجور والرواتب من اجمالى الميزانية**

تخفيض نسبة الاجور والرواتب من احد وسائل تحسين كفاءة انفاق الحكومى ومن تحليل نسبة الاجور والرواتب من اجمالى الميزانية فبالرغم من انه شهدت تحسنا ولكن مفاجئا حيث انخفضت نسبة أجور ومرتبات العاملين الى ٩٪ عام ١٤٣٧هـ بعد ان سجلت في العام الذي يسبقة ٢٣,٩٥٪ ويتطلب مزيد من الدراسة لفهم ومعرفة أسباب الإرتفاع والإنخفاض المفاجئ لنسبة الأحور والرواتب، ولكن في مجمله تعد نسبة الأجور والرواتب بالنسبة لإجمالى الميزانية بمدينة بريدة جيدة بمقارنتها بمتوسط المملكة الذي بلغ (٥٣,٢٪ من اجمالى الميزانية) في عام ١٤٣٦هـ. وبمقارنتها بالمستهدفات فقد فاق الوضع الراهن ببريدة المستهدفات الرقمية لعام ٢٠٢٠ بحوالى ٣٠,٩٪.

جدول (٣–٣) يوضح تطور القضايا الحضرية المرتبطة بمحاور الرؤية

المحاور	تصنيف القضايا الحضرية		
	قضايا ظهرت جديدة في هذه الدورة	قضايا مستمرة لم يحدث فها اية تحسن	قضايا حدث لها تحسن خلال الفترة الماضية
رفع حيوية المجتمع	- تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوى - تراجع تمويل الاسكان من قروض صندوق التنمية العقارية	- ارتفاع معدلات الطلاق - ارتفاع معدلات الجريمة - ارتفاع معدلات وفيات الأطفال - ارتفاع معدلات الاصابة بالأمراض المتوطنة - غياب منظومة النقل العام - تدهور منظومة المخلفات الصلبة	- معدلات الفقر - معدلات الأسر التي تعيلها إمرأة - معدل العنوسة - رفع كفاءة أداء الخدمات الصحية - تطوير منظومة الصرف الصحي - تطوير منظومة مياه الشرب - المدارس المستاجرة
محور تنمية اقتصاد مزدهر	- اتاحة فرص العمل للجميع وخاصة المرأة وذوى الاعاقة - تنمية قطاع الصناعة - خفض معدل البطالة الاجمالية للسعوديين	- محدودية تنوع الهيكل الإقتصادي - ارتفاع معدلات البطالة للاناث من خريجات الجامعات	
محور وطن طموح	- ضعف نسبة النساء في الخدمة المدنية	- محدودية مصادر الدخل الذاتية	- مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات - نسبة الاجور والرواتب من اجمالى الميزانية

٣-٢-٢ القضايا الحضرية ذات الأولوية

من العرض السابق للمشكلات والقضايا الحضرية المرتبطة بمحاورالرؤية تم فهم طبيعية هذه القضايا وتطورها خلال الفترة الزمنية السابقة واتضح انه من الصعب التعامل مع كل هذه القضايا في نفس الوقت لذا وجب ترتيب هذه القضايا حسب اهميتها واولويات التدخل للتقليل من آثارها السلبية على جودة الحياة بالحاضرة ومن ثم احداث تقدم ملموس نحو تحقيق مستهدفات الرؤية المستقبلية. وفي هذا الاطار تم تصنيف القضايا لمستويات ثلاث (أولوية أولى – ثانية – ثالثة) كما يوضح جدول (٣-٤) بناءً على العناصرالآتية:

- مستوى التدهور في قيم المؤشرات المرتبطة بالقضايا خلال الفترة السابقة
- مستوى التحسن النسبى الذي طرأ على المشكلة اوالقضية خلال الفترة السابقة
- مستوى تحققها سواء كليا او جزئيا للمستهدفات المستقبلية
- مقدر الفجوة الرقمية بين الواقع والمستهدف

جدول رقم (٣-٤) يوضح تصنيف القضايا الحضرية وفق اولويات التدخل

قضايا ذات أولوية أولى	قضايا ذات أولوية ثانية	قضايا ذات أولوية ثالثة
- ارتفاع معدلات الطلاق - ارتفاع معدلات الجريمة - ارتفاع معدلات وفيات الأطفال - ارتفاع معدلات الاصابة بالأمراض المتوطنة - غياب منظومة النقل العام - تدهور منظومة المخلفات الصلبة - محدودية تنوع الهيكل الإقتصادي - ارتفاع معدلات البطالة للاناث من خريجات الجامعات - محدودية مصادر الدخل الذاتية	- تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوى - تراجع تمويل الاسكان من قروض صندوق التنمية العقارية - اتاحة فرص العمل للجميع وخاصة المرأة وذوى الاعاقة - تنمية قطاع الصناعة - خفض معدل البطالة الاجمالية للسعوديين - ضعف نسبة النساء في الخدمة المدنية	- معدلات الفقر - معدلات الأسر التي تعيلها إمرأة - معدل العنوسة - رفع كفاءة أداء الخدمات الصحية - تطوير منظومة الصرف الصحي - تطوير منظومة مياه الشرب - المدارس المستاجرة - مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات - ضعف نسبة الاجور والرواتب من اجمالى الميزانية

الفصل الرابع

السياسات والتوصيات والإجراءات الفنية

٤–١ صياغة سياسات للتنمية الحضرية للتخفيف من حدة هذه القضايا واستمرار التقدم نحو تحقيق الرؤية العامة

تم صياغة سياسات التنمية الحضرية لحاضرة بريدة من منطلق الحد من القضايا والمشكلات التي تؤثر على جودة الحياة بالحاضرة والتي تم رصدها في الجزء السابق من هذا التقري، ويتناول هذا الجزء من التقرير السياسيات المقترحة لتخفيف الحد من هذه القضايا والتي تشكل في مجملها المنظورالتنموي المستقبلي لحاضرة بريدة، ويتطلب لوضع هذه السياسيات في حيز التنفيذ تكامل جميع الأطراف المعنية سواء حكومية أو قطاع خاص او مؤسسات غير ربحية ومن ثم الإتفاق فيما بينها على البرامج الزمنية ومصادر التمويل وآليات المتابعة لمراحل التنفيذ المختلفة.

٤–١ –١ السياسيات الخاصة بقضايا محور رفع حيوية المجتمع

- **التكامل بين الجهود الحكومية والمجتمع المدني للتقليل من الفقر وآثاره**

إنّ السياسة المقترحة للحد من معدلات الفقر والتخفيف من آثاره بحاضرة بريدة تستلزم إحداث تعاون قوي بين الحكومة والمجتمع المدني من أجل ضمان شموليته واستدامته بما يحسن بشكل فعّال ودائم من آثار الفقر على المدى القصير وأسبابه على المدى المتوسط، كما تستهدف هذه السياسة تحقيق التكامل بين الجهات ذات الصلة وخاصة منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية كضرورة لتطوير منظومة الخدمات الاجتماعية الحالية من قبل الحكومة لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة، من ناحية أخرى فإن الاستفادة مما تتيحه مبادرات خطة التحول الوطني من إمكانات إضافية يمثل ركيزة أساسية لهذه السياسة على المدى القصير لما تتيحه من مصادر تمويليه يمكن أن تمثل دفعة قوية للجهود المبذولة للحد من الفقر وآثاره ببريدة في حالة توظيفها بشكل يتكامل مع الجهود القائمة مع الجهات الاخرى مثل الجمعيات الأهلية، من ناحية أخرى فإن السياسات الهادفة للحد من الفقر يجب أن تعمل بشكل أساسي لتمكين الفقراء من وسائل انتاج توفر لهم وسائل دخل مستدامة على المدى المتوسط والبعيد وأن يقتصر الدعم المادي المباشر على الفئات الفقيرة الغير قادرة على العمل لظروف السن او المرض. إنّ التوظيف الامثل لأموال الزكاة والصدقات لصالح الفقراء ينبغى أن يأخذ منحى جديدًا نحو تمكينهم من العمل سواء من خلال استغلالها في توليد فرص عمل وتدريب للفئات المختلفة من العاطلين الفقراء، بالإضافة الى تمكين الفقراء من إكتساب دخول مناسبة ودائمة من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، من خلال التكامل مع برامج القروض والدعم المالي والفني من الحكومة بإعطاء الفقراء الأولوية في الحصول على هذا الدعم، إن التكامل

المستهدف بين الجهود الحكومية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني ليس هو المستهدف في حد ذاته وإنما باعتباره ضرورة نحو تحول شامل في وسائل مساعدة الفقراء والتخفيف من حدته من الدعم المادي المباشر الى تمكينهم من الحصول على دخل مادي مناسب ومستمر من مشروعات إنتاجية يمتلكها الفقراء مما سيمثل نجاحًا على أكثر من محور من محاور رؤية ٢٠٣٠.

- **التحول نحو نظام النقل العام**

إنّ التحول التدريجي نحو نظام للنقل العام ببريدة يجب أن تبدأ به الحكومة بالتعاون مع المستثمرين بتوفير نظام نقل ملائم لاحتياجات السكان وخاصة الفئات الفقيرة والمتوسطة الدخل والتي يجب أن تجد ميزة نسبية تجعلها تتجه للنقل العام، فربط مناطق العمل ومناطق التسوق والمناطق المزدحمة بقطارات كهربية تقدم خدمة متميزة بأسعار مناسبة للسكان سوف يشكل بداية ملائمة نحو تحول تدريجي للنقل العام مما سيكون له أثره البالغ في تقليل ملوثات الهواء وتخفيف حدة الازدحام ومعدلات الحوادث التي تعاني منها بريدة، إن النسبة العالية للعمالة الوافدة والتي تشكل نحو ثلث سكان الحاضرة وكذلك النسبة المرتفعة للأسر تحت حد الكفاية ببريدة والبالغة ٢٤,٥٪ في ١٤٣٧هـ يمكن أن تشكل بداية ملائمة لقاعدة تشغيلية كافية لضمان الجدوى الاقتصادية للمشروع على المدى القصير. بالإضافة إلى ذلك ومع الزيادة السكانية ومع تحول بريدة نحو المليونية مما سيعقبه تزايد معدلات التزاحم والمشكلات المتعلقة بمناطق الانتظار خاصة بمناطق الاعمال والتسوق سوف يستقطب قطاع النقل العام مزيدًا من السكان من فئات الدخول الأعلى مما ينبغى أن يتم ملاحقته بتطوير مماثل لمستويات الخدمة لتلائم التطور في نوعية الطلب.

- **التوسع في تمويل الإسكان من قروض صندوق التنمية العقارية**

إن التوسع في تمويل الإسكان الذي تستهدفه هذه السياسة يستهدف بالأساس الفئات الأقل دخلاً من الأسر السعودية وكذلك الأسر حديثة التكوين وفئات الشباب المقبلين على الزواج، فرفع نسبة الأسر الحاصلة على تمويل سكني من الأسر المدرجة في مسارات التملك الى ٤٠٪ بحلول ٢٠٢٠ كما استهدفته مبادرات التحول الوطني ليس كافيًا للتغلب على المشاكل الحالية ببريدة ولكن يحتاج الى مزيد من التطوير عن طريق ترتيب الأولويات للإستفادة من هذا الطرح، إن التأثيرات المباشرة والغير مباشرة لهذه السياسة سوف لن تمتد فقط لتعزيز قطاع الإنشاءات والعقارات كقطاعات إقتصادية مباشرة سوف تتأثر بهذه السياسة وانما ستمثل الوفورات المادية والتي سيسفر عنها تحسن المرافق في سوق الاسكان وانخفاض تكلفة السكن الى زيادة القدرة الشرائية لدى الفئات الاقل دخلاً من السكان مما سيحدث طفرة في قطاع التجارة والترفيه ببريدة مما سيدفع بالمزيد من التحسن بالاقتصاد المحلي، ومن ناحية أخرى فإن تسهيل الإجراءات اللازمة للحصول على القروض العقارية لايقل أهميه عن تطوير أولويات العمل في هذا القطاع من خلال خفض متوسط مدة الانتظار للحصول

على تمويل سكني الى ٥ سنوات و خفض المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص الخاصة بالتطوير العقاري والسكني الى ٧٠ يوم، إلا أن مزيدًا من الإجراءات ينبغى اتخاذها بالتوازي مع التوسع في القروض مثل توفير المزيد من الأراضى السكنية والتي انخفضت ٣,٤٪ خلال الأربع سنوات الماضية وكذلك تهيئة شبكات البنية الأساسية وخاصة شبكة المياه العامة لاستيعاب زيادة الطلب المتوقعة من الإسكان. إن الزيادة السكانية المرتقبة ببريدة خلال السنوات القادمة تجعل من التوسع في انتاج المساكن بالمدينة أمرًا حتميًا لمواجهة الطلب المتوقع لفئات السكن المختلفة مما لن يكفي معه فقط التمويل من المدخرات الخاصة بالسكان والتي يستهدف توجيهها نحو قطاعات إنتاجية أخرى مثل المشروعات المتوسطة والصغيرة كما اشرنا مسبقًا مما يلقي بالعبء الأكبر للتمويل على صندوق التنمية العقارية.

- **مساعدة الطلاب الأكثر إحتياجًا**

تهدف هذه السياسة بصفة أساسية الى مواجهة التراجع في معدلات الالتحاق بفئات التعليم المختلفة عن طريق إيجاد حوافز مادية مباشرة للطلاب وأسرهم تخفف من أعباء التعليم وتقترن بشكل مباشر بالتقدم الذي يحرزه الطلاب بسنوات التعليم المختلفة، فمع تراجع معدلات الالتحاق بفئات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بسبب زيادة معدلات التسرب من التعليم للإحتياج للعمل او لتأخرالتحصيل الدراسي للطلاب على سبيل المثال مما خفض من الجدوى الكلية للتعليم بالنسبه للأسر، ولذلك فإن ما تستهدفه هذه السياسة من تقديم الدعم المباشر للطلاب وأسرهم أصبح أولوية ماسة لدعم قطاع التعليم، وتتعدد أنماط الدعم التي يمكن تقديمها مابين ربط الدعم المادي للأسر الفقيرة بنتائج التحصيل الدراسي لأبناؤهم الى توفير وسائل انتقال حكومية لنقل الطلاب الى المدارس حيث استهدفت الرؤية التنموية ٢٠٣٠ رفع نسبة الطلبة المستفيدين من خدمات النقل المدرسي الى ٤٣٪ ، بالإضافة الى ذلك توفير المساعدة التعليمية للطلاب الأقل تحصيلاً بالمدارس وزيادة الإعتناء بهم صحيًا ونفسيًا، إن تحقيق التكامل ما بين الجهود التي تبذلها المدارس لمساعدة الطلاب والجهود التي تبذلها الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني لدعم أسر الطلاب يمكن أن يشكلا معًا أوجه الدعم التي تقترحها هذه السياسة والتي ستنعكس بشكل مباشرعلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي وخفض معدلات الجريمة و معدلات الفقر على المدى المتوسط والبعيد بالإضافة إلى تعزيز كفاءة الأداء بالعملية التعليمية بصفة عامة.

- **تطوير الخدمات الصحية للأطفال**

تستهدف هذه السياسة تطوير الخدمات الصحية للأطفال بصفة عامة والأطفال المنتمين للأسر ذات الدخول المنخفضة بصفة خاصة كأولوية قصوى لهذا القطاع، فمن خلال التكامل والشراكة الكاملة بين القطاع الخاص والحكومة – حيث تستهدف رؤية ٢٠٣٠ رفع نسبة مساهمة القطاع

الخاص في الإنفاق على الرعاية الصحية الى ٣٥٪ – سيتم توفير الموارد المالية اللازمة لتطوير هذا القطاع الحيوي، إنّ التقدم الذي تستهدفه هذه السياسة يهدف الى خفض معدلات الوفيات المرتفعة للأطفال من خلال المتابعة الدقيقة والدورية للحالة الصحية للطفل منذ ولادته مما سيزيد من فرص الاكتشاف المبكر للأمراض خاصة في الأسر الفقيرة ذات التعليم المنخفض، إن تطوير السياسات الهادفة لتطوير منظومة صحية ومتكاملة لرعاية الأطفال أصبح ضرورة ملحة بحاضرة بريدة، من ناحية أخرى تهدف هذه السياسة الى إحداث طفرة حقيقية في التنسيق والتكامل بين عناصر المنظومة الصحية من تهيئة لمستشفيات الأطفال ببريدة وكذلك الأخذ بعين الإعتبار الأسر الأكثر احتياجًا لتوفير وسائل تمويل بديلة وكافية لتغطية نفقات العلاج الخاصة بأطفالهم .

- **الحد من مستويات الجريمة المرتفعة**

تهدف هذه السياسة المقترحة للحد من مستويات الجريمة الى تحقيق التكامل البنّاء بين الجهات ذات الصلة بالقضية كأساس لنجاح مستهدفات هذه السياسة، إن تعدد الجهات ذات الصلة سواء بشكل مباشر او غير مباشر للقضية يجعل من الدمج بينهم في إطار منظومة عمل متكاملة تحدي كبير وضروري في آن واحد، إن الشراكة المستهدفة بين الأجهزة الأمنية والإعلام والتعليم والشئون الدعوية والدينية بالإضافة الى تعزيز دور الأسرة يمكن أن يمثل الركائز الأساسية لهذه المنظومة المتكاملة التي تستهدفها السياسة المقترحة، بالإضافة الى ذلك فإن القيام برصد دقيق ودوري للجرائم ودوافعها وجنسيات مرتكبيها وأماكن وقوعها يمكن أن يعزز هذه المنظومة أيضًا في اطار هذه السياسة المقترحة. ومن ناحية أخرى يجب أن تحتوي السياسة على مجموعة من الإجراءات السريعة لوقف التدهور الحادث بشكل عاجل بما يمكن لاحقًا من تطبيق السياسات متوسطة وبعيدة المدى والتي تستهدف التعامل مع هذه القضية بشكل جذري.

- **دعم البناء الأسري والمجتمعى**

تقوم هذه السياسة بشكل أساسي على ادارة منظومة البناء الأسري بشكل متكامل من حيث رصد ومتابعة القطاعات الاخرى ذات الصلة المباشرة بهذه القضية. فمتابعة قطاعات توفير فرص العمل والإسكان للشباب وغيرها من الامور شديدة الصلة بهذه القضية يأتى كركيزة أولى لهذه السياسة. بالإضافة إلى ذلك فإن الشراكة مع قطاعات الإعلام والتوعية الثقافية والدينية يمثل الركيزة الثانية لهذه السياسة، وتستلزم هذه السياسة شديدة الخصوصية التكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والدعاة والإعلام والدور الحكومي كما أشرنا مسبقًا وعلى توفير وسائل عمل ذكية تمتد لتوعية النشئ بالمدارس والشباب بالجامعات، بالإضافة الى ذلك فإن الإحتياج لموارد مالية بشكل كبير لدعم تطبيق هذه السياسة على نطاق واسع يمثل تحدي آخر مما يلزم البحث عن موارد مالية ذاتية من الجهات الراعية لهذه السياسة بالإضافة الى استغلال الإمكانات المتاحة بمؤسسات المجتمع المدني

للبدء الفوري بتنفيذ هذه السياسة، كذلك فإن الدور الحكومي ضروري للغاية حيث تمثل هذه القضية أولوية لمستهدفات رؤية ٢٠٣٠ مما يتيح الإستفادة من بعض المبادرات المقترحة ضمن خطة ٢٠٢٠ كوسائل تمويل سريعة ومضمونة. إن النتائج السلبية الخطيرة والتي يمكن أن تحدث مالم يتم التحرك السريع في تنفيذ هذه السياسات سوف تكون عامل دفع قوي للجهات المعنية على التعاون والتكامل فيما بينها.

- **تطوير قطاع التدريب والتأهيل المهني لخريجي الجامعات**

إن الهدف الأساسي من هذه السياسة هو مواجهة الخلل القائم في نظام التعليم والذي لايمكن مواجهته إلا بسياسات على المستوى الوطني على المستوى المتوسط والبعيد وبسياسات أخرى على المستوى المحلي لبريدة على المدى القصير بما يحد من تأثيرات الخلل الحالي على سوق العمل، فتستهدف هذه السياسة الاستفادة من تزايد عدد الملتحقين بالجامعات ببريدة من الذكور والإناث على حد سواء الى خلق قوة عمل مدربة وقادرة على الإنتاج بشكل حقيقي بما يدعم الإقتصاد المحلي ببريدة ويخفض من نسب البطالة الحالية خاصة للإناث، من ناحية أخرى فإن ما تستهدفه هذه السياسة هو تهيئة سوق العمل ببريدة لمواجهة المستهدفات الواضحة لرؤية ٢٠٣٠ بتنويع الهيكل الاقتصادي للمدينة ورفع نسبة السعودة بما تستوجبه هذه المستهدفات من توفير مزيد من العمالة السعودية المدربة التي تلائم احتياجات السوق الحقيقية والذي لن يحدث الا بتطوير قطاع التدريب والتأهيل لخريجي الجامعات، من ناحية أخرى فإن إقامة وحدات للتدريب والتأهيل المهني يستلزم تحقيق شراكة مع الجامعات والشركات بمدينة بريدة لاكساب خريجي الجامعات مزيدًا من المهارات المطلوبة لسوق العمل بناء على الطلب الآتي من الشركات العاملة. إن المردود السريع لهذه السياسة سوف ينعكس تاثيره بشكل مباشر على قطاعات متعددة بالحاضرة ويدفع بالكثير من المستهدفات لرؤية ٢٠٣٠ لتحقيق نتائج إيجابية وفق الجدول الزمني المستهدف مما سيعزز معه الدوافع للشركات والجامعات للتعاون والشراكة الفعّالة لتحقيق هذه السياسة مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة.

٤-١-٢ السياسيات الخاصة بقضايا محور تنمية اقتصاد مزدهر

- **تطوير نمط سياحة المهرجانات والتسوق بالمدينة**

تستهدف هذه السياسة تعظيم العائد من الامكانات الحالية من الموارد السياحية ببريدة حيث تمتلك المقومات الاساسية لنمط سياحة المهرجانات والتسوق بما يزيد من العوائد لهذا القطاع، إن الاستفادة المثلى من بعض النجاحات والموارد المتاحة هو الهدف الرئيس لهذه السياسة، بالاضافة الى ذلك فان اولويات هذه السياسة تتمثل في تحقيق الاستفادة القصوى من الموقع الجغرافي المتميز لبريدة في أن يكون له مردود اقتصادي واضح على نشاط سياحة التسوق والمهرجانات والذي يعانى من الموسمية الشديدة حاليا ويمثل ابرز العقبات لسياسات التطوير ليصبح قطاع أساسي في اقتصاد الحاضرة

يمكن أن يستوعب عمالة دائمة ومصدر دخل ثابت على مدار العام من خلال تحويل بريدة الى مقصد سياحي متميز نوعيا في سياحة التسوق خاصة و بما يمكن من مضاعفة التدفقات السياحية الحالية، و زيادة عدد الليالي السياحية، و معدلات إنفاق السائحين، وتركز هذه السياسة بشكل اساسى التنويع في انماط مهرجانات السياحة و التسوق لتستمر على مدار العام كسبيل اساسي لتطوير قطاع السياحة في ضوء محدودية المقاصد السياحية التراثية بالحاضرة . أن النتائج المباشرة وغيرالمباشرة لهذه السياسة سوف تمتد الى قطاعات متعددة مما سيوفر لها فرص التعاون الايجابي من كافة قطاعات المجتمع والأجهزة الادارية للدولة بشكل سوف يسهم بتعزيز فرص النجاح لها في خلال المدى الزمني القصير والمتوسط.

- **تطوير قطاع التصنيع الزراعى ببريدة**

إنّ الاستغلال الامثل لمقومات الاداء شديدة التميز التي اظهرها قطاع الزراعة خلال الفترة ١٤٣١هـ-١٤٣٧هـ هو اساس عمل هذه السياسة الصناعية المقترحة بحيث يسهم قطاع الزراعة في احداث تطوير مباشر لقطاع التصنيع الزراعي من خلال مدخلات الانتاج الزراعية مما يعظم من الناتج الزراعى والصناعي معا ويخلق مزيدا من فرص العمل بما يحقق التنوع المستهدف في الهيكل الاقتصادى لبريدة في نهاية المطاف، كما تستهدف هذه السياسة استغلال التنوع الزراعى ببريدة في احداث تنوع مماثل في قطاع التصنيع الزراعي، وكذلك من الموقع الجغرافي المتميز لها كما اشرنا مسبقًا بالإضافة الى دعم قطاع سياحة التسوق بمنتجات متميزة تمثل الحاضرة، وعلى الرغم من محدودية قطاع الصناعة الحالي بالمدينة الا أن السياسة المقترحة لقطاع التصنيع الزراعي تضع في اعتباراتها عدم الاحتياج لوجود قاعدة صناعية متقدمة بالحاضرة، ومن ناحية اخرى فان تزايد الملتحقين بالكليات العملية ببريدة يمثل نقطة قوة في سبيل تنفيذ هذه السياسة حيث تشكل مصدرًا جيدًا للعمالة المطلوبة لهذا القطاع الواعد، أن سياسة تطوير قطاع التصنيع الزراعي سوف تسهم بشكل مباشر في التعامل الايجابى مع الكثير من القضايا ببريدة مثل تنويع الهيكل الاقتصادي مما سيضعها على راس اولويات العمل للجهاز الادراي وكذلك سوف يجمع لها الدعم المادى والمعنوى اللازم من خلال تكامل جهود الجهات المتعددة ذات الصلة بالاضافة الى اتساقها الشديد مع مبادرات التحول الوطني ٢٠٢٠ مما سيوفر لها فرص تمويل متعددة للبرامج المرتبطة بها.

- **دعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم**

تستهدف هذه السياسة اقامة شبكة متكاملة من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بحاضرة بريدة تستوعب اعداد كبيرة من العمالة من خلال مصادر تمويلية حكومية بشكل أساسى، وكذلك اعطاء اولوية لهذه المشروعات للفئات الاجتماعية الفقيرة والاقل دخلا كبعد اجتماعي اضافي لهذه السياسة مما سيعزز فرص نجاحها على المدى القصير والمتوسط، ان سياسة التوجه نحو المشاريع

الصغيرة بصفة عامة بالمدينة تستهدف بشكل اساسي خفض مستويات البطالة وكذلك تقليل الاعتماد على التوظيف داخل الجهاز الحكومي بالاضافة الى تنويع هيكل الاقتصاد المحلي، ويستلزم تطبيق هذه السياسة الواعدة بناء هيكل عمل مؤسسى حكومي يدعم تيسير هذه المشروعات للسعوديين خاصة من خريجي الجامعات بالتدريب والتمويل وكذلك بحزم المساعدات وقت الضرورة والتي قد يحتاجها بعض المتعثرين ، ومن ناحية أخرى فان هذه السياسة سوف تمتد لدعم المشروعات متوسطة الحجم الممولة من صغار المستثمرين وكذلك المدخرات الشخصية للسعوديين من خلال رفع الحوافز التي تقدمها لهم الحكومة مثل الاراضى والطاقة المدعمة والتسهيلات التمويلية الاضافية في مقابل قيامهم بأنشطة وقطاعات انتاجية جديدة بدلا من التوجه نحو الاستثمار العقاري والذي يوجه له الجانب الاكبر من المدخرات الشخصية في الوقت الراهن الا انه لايسهم كثيرا في تحسين الاقتصادى المحلي او اضافة أنشطة انتاجية جديدة كما استهدفت رؤية ٢٠٣٠. ومن جانب اخر فان هذه السياسة يجب أن تولي رعاية خاصة للفئات الاكثر بطالة مثل الإناث وذوي الاعاقة وذلك بتوفير برامج خاصة بهم تشمل مشروعات مناسبة لقدراتهم الخاصة وكذلك التدريب بالاضافة الى اعتبارهم اولوية في تمويل المشروعات.

- **ربط قطاع تدوير المخلفات الصلبة بقطاع الصناعة كمورد اقتصادى**

تستهدف هذه السياسة تغير اساليب التعامل الحالية مع المخلفات الصلبة باعتبارها عبئ يجب التخلص منه الى اعتبارها مورد اقتصادى يحقق عوائد انتاجية مما سوف يسهم بشدة في زيادة نسبة التدوير لتصل للمستهدف من رؤية ٢٠٣٠ وكذلك سينعكس النجاح في هذه السياسة الى التقليل من الفرص القائمة لتلوث الهواء والتربة والمياه بالمخلفات غير المعالجة والتي يتم التخلص منها عن طريق الردم، فتستهدف هذه السياسة خلق قيمة مضافة من المخلفات الصلبة عن طريق فرزها من المصدر ودفع مقابل شراء لذلك وتحفيز المستثمرين للقيام بمشروعات ترتبط بهذه المخلفات مما يخلق منظومة عمل متكاملة تضمن النجاح النهائى في رفع معدلات التدوير، بالاضافة الى ذلك فإ نجاح سياسات التوسع في عمليات التدوير سوف يفتح أنشطة اقتصادية جديدة بشكل مباشر وغير مباشر تستوعب مزيدًا من العمالة المتنوعة التخصصات مما يزيد من الرضاء المجتمعى عن هذه المشروعات، وللدفع نحو تفعيل هذه السياسة ينبغى توفير الدعم الحكومى القوى لها - كما اشرنا مسبقا – من التمويل اللازم لمختلف أنماط المشروعات المرتبطة بهذا القطاع وكذلك التدريب المناسب للعمالة بالاضافة الى توفير الاراضي الملائمة لهذا النمط ذو الطبيعة الخاصة من المشروعات.وفي نفس الاطار فان الزيادة السكانية التي تشهدها بريدة حاليا والتي ستصل بالمدينة نحو المليونية سوف تجعل التحرك لتنفيذ هذه السياسة امرا ضروريا على المدى المتوسط والبعيد حيث ستزيد الكميات المنتجة من المخلفات الصلبة في ضوء التطور في معدلات الدخل والرفاهية مما سيضاعف من كمية المخلفات مما سيزيد من تكلفة المعالجة والردم كما هو جارى الان مما سيوجب التعامل مع المخلفات كمورد انتاجى هام له جدوى اقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.

٤-١-٣ السياسيات الخاصة بقضايا محور وطن طموح

- **زيادة حصيلة الموارد الذاتية للادارة المحلية**

تستهدف هذه السياسة تحقيق طفرة في الموارد الذاتية للادارة المحلية بحاضرة بريدة من مصادر متنوعة دون أن تشكل أى أعباء إضافية على حياة السكان، بإضافة المزيد من المصادر التمويلية المرتبطة بشكل إساسى بالقطاعات الإنتاجية بالمدينة، حيث أن ماتمتلكه الإدارة المحلية ببريدة من ادوات يمكن أن يوفر الدعم الفني للعديد من أنماط المشروعات الانتاجية بالمدينة بما يمكن أن يزيد من حصيلة الموارد المالية الذاتية اذا ما احسن استخدام هذه الادوات على النحو الأمثل، فعلى سبيل المثال يمكن أن يتم تطوير الخدمات البلدية المقدمة للسكان مقابل إضافة رسوم إضافية في مقابل هذه الخدمات وكذلك الربط بين نتائج التطوير المستهدفة في القطاعات الاقتصادية مثل السياحة والتصنيع الريفي بما ينعكس بشكل مباشر على الموارد المالية للادارة المحلية في شكل رسوم يتم تحصيلها مقابل خدمات الدعم اللوجيستى .كما ينبغى تحقيق شراكة حقيقية بين الإدارة المحلية والقطاعات الانتاجية والتجارية بصفة اساسية لتوفير الدعم الفني والتنظيمي لانشطتها مقابل رسوم محددة بحيث يحقق فائدة مشتركة للجانبين بحيث لاتمثل اي اعباء على السكان بصفة عامة وفي نفس الوقت يكون لها مردود ايجابي على تحسين نوعية الحياة والخدمات البلدية المقدمة للقطاعات الانتاجية الدافعة لهذه الموارد بصفة اساسية.

- **زيادة دور المرأة في الخدمة المدنية والادراة المحلية**

إنّ تطوير السياسات الهادفة الى التمكين للمراة وزيادة دورها لا يهدف فقط للزيادة الكمية فقط في نسبة المشاركة وانما تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية المتاحة بمايسهم بشكل مباشر في تطوير الإدارة المحلية، هذه السياسة تستهدف بشكل أساسي تحقيق التوظيف الأمثل لقدرات النساء ببريدة خاصة خريجي الجامعات منهن في الوظائف الشاغرة الحالية مع اعطاء اولوية للتشغيل لهن فيما سيتاح من وظائف مستقبلية، كما تستهدف أيضًا هذه السياسة بناء قاعدة بيانات دقيقة لخريجات الجامعات واللاتى يرغبن في الحصول على وظيفة في الخدمة المدنية ببريدة ليسهل توظيف قدراتهن في الاماكن المثلى لتحقيق اقصى استفادة منهن في العمل بالاضافة الى زيادة دورهن في المشاركة بالإدارة المحلية، وسوف ينعكس النجاح في تطبيق هذه السياسة على تعزيز القدرات البشرية بالإدارة المحلية من خلال استغلال الموارد الكامنة في النساء والمعطلة الى حد كبير حتى الان كم سيساهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي بخفض معدلات البطالة للنساء وخاصة الجامعيات منهن وكذلك زيادة دخل الأسرة السعودية والتي ستزيد بتوظيف النساء بهذه الأسر، ان تحقيق نجاح سريع لهذه السياسة يتطلب التكامل البناء بين الجهات المتعددة ذات الصلة وخاصة دور الاعلام والثقافة بجانب الحكومة مما يغير الانطباع السائد عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في الإدارة المحلية على النحو المستهدف تحقيقه.

- **تعزيز التواصل بين الإدراة المحلية والسكان**

تستهدف هذه السياسة استحداث نظام للمتابعة والتواصل المباشر بين السكان والإدارة المحلية وذلك لتعزيز رضاء السكان عن الخدمات البلدية المقدمة بشكل اساسي بالاضافة الى تلقي مقترحاتهم لمزيد من التطوير، أن بناء نظام تواصل الكتروني على سبيل المثال يحقق التفاعل من الجانبين (الإدارة والسكان) يمكن أن يزيد بشدة من كفاءة عمل الأجهزة الإدارية والخدمات البلدية المقدمة من خلال تلقي مقترحات التطوير بشكل دوري وكذلك رصد وحل المشكلات بشكل اسرع واكثر كفاءة وفاعلية . ومن ناحية اخرى يمكن أن يعزز هذا التواصل قدرة الإدارة المحلية على مواجهة المشكلات المتزايدة خلال الفترة القليلة مثل زيادة معدلات الجريمة ومعدلات الحوادث وتدهور الخدمات الصحية للاطفال والتي تستلزم متابعة دقيقة وتفاعل مباشر بين الإدارة المحلية والسكان، أن بناء منظومة متكاملة للتواصل كما تستهدف هذه السياسة يمكن أن يسهم ايضا في تعزيز دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد بالأجهزة الإدارية والتفيذية مما يسهم بشكل كلي في إحداث تطوير شامل للجهاز الإداري ببريدة نحو مزيد من الشفافية كما هو مستهدف من رؤية ٢٠٣٠.

٤–٢ التوصيات والاجراءات الفنية – لتحسين الاوضاع الحضرية بحاضرة بريدة – لمراحل العمل التالية للمرصد الحضري

خلال الاجزاء السابقة من هذا التقرير تم الاشارة الى مجموعة من الدراسات الفنية التفصيلية لفهم طبيعة القضايا وكذا التغيرات المفاجئة في قيم المؤشرات ومن ثم تحديد المداخل المختلفة للتعامل معها والحد من آثارها السلبية على الاستدامة الحضرية، ومن جهة اخرى تم الاشارة في الخطوة الثالثة اثناء تقييم مدى تقدم مؤشرات حاضرة بريدة نحو تحقق مستهدفات الرؤية وخطة التحول الوطني الى ضرورة انتاج مجموعة من المؤشرات لتقييم مدى تحقق بعض المستهدفات بالمدينة بالإضافة الى ذلك تم حصر عدد من المستهدفات يتطلب من ادارة المرصد الحضري ببريدة التواصل مع الجهات المختصة لتحديد مستهدفات الرقمية لها.

٤–٢–١ الدراسات الفنية التفصيلية المقترحة

من مراجعة التقارير الدورات السابقة لمؤشرات المرصد الحضري بحاضرة بريدة والدراسات التفصيلية والتوصيات التي تمت بتكليف مباشر من سمو أمير منطقة القصيم عام ١٤٣٥هـ حول القضايا الحضرية الملحة بالحاضرة، فقد رؤي التركيز على إجراء عدد من الدراسات الفنية في القضايا التي سوف تسهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق نقلة نوعية نحو مستهدفات الرؤية وخطة التحول الوطني، وفي هذا الاطار فقد تم إقتراح قائمة لمجموعة من الدراسات الفنية المطلوب اجرائها خلال الدورة القادمة من المرصد الحضري وتشمل:

- **كيفية تفعيل توصيات الدراسات التفصيلية** التي اجريت عام ١٤٣٥هـ بناء على تكليف من سمو أمير المنطقة حول القضايا الملحة آنذاك والتي شملت (قضية ارتفاع معدلات الطلاق وأثره على الترابط الأسري، قضية الفقر الحضري – الأسر الفقيرة، قضية ارتفاع معدلات حوادث الطرق وخسائرها المادية والبشرية، قضية ارتفاع نسبة المدارس المستأجرة، قضية ارتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة). علاوة ذلك تحديد الآليات المناسبة لتنفيذ هذه التوصيات وكذا كيفية متابعة تنفيذ هذه الاليات لضمان تخفيف حدة هذه القضايا والاثار السلبية المترتبة عليها على المديين القريب والمتوسط.

- **كيفية رفع اداء وكفاءة الخدمات الصحية في ضوء المبادرات المقترحة من قبل وزارة الصحة في** التعامل مع المشاكل الصحية الحالية مثل ارتفاع معدل الاصابات بالامراض المتوطنة و معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة وكيفية خفض هذه المعدلات على الاقل الى متوسطات المعيار على مستوى المملكة.

- **كيفية تفعيل مؤسسات القطاع الغير ربحى للتكامل مع دور الحكومة** في تلبية احتياج المجتمع والتخفيف من حدة المشكلات والقضايا الحضرية التي يعانى منها المجتمع بصفة عامة الأسرة بصفة خاصة.

- **كيفية ترجمة وتفعيل المبادرات المقترحة والمرتبطة بتوفير مسكن ملاءم** لتصبح قابلة للتنفيذ على مستوى مدينة بريدة لتخفيف الاعباء على الأسر الفقيرة والغير قادرة وهذه المبادرة تضم : **مبادرة التمويل العقاري بقيمة ٢,٨ مليارريال** و يتم توفير هذا الضمان لشريحة موظفي القطاع الخاص في الشركات المتوسطة و الصغيرة الغير معتمدة لدى البنوك. و**مبادرة تحفيز المطورين من القطاع الخاص بقيمة ١٨ مليار ريال** من خلال إصدار تصاريح المسار السريع (بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية) وتقديم التمويل الضروري (بالتعاون مع المصارف الخاصة ومؤسسة النقد العربي السعودي)، وذلك بهدف تطوير مشاريع سكنيّة بأسعار معقولة على الأراضي الخاصة والحدّ من النفقات الرأسمالية التّي تتكبدها الحكومة. بالاضافة الى **مبادرة الإسكان التعاوني بقيمة ١,٢٩ مليار ريال** للاستفادة من تلاحم المجتمعات والقدرة الشرائية الجماعية لتمكين و تطوير جمعيات إسكان تعاونية لبناء المساكن بتكاليف منخفضة مقارنة بأسعار السوق.

- **كيفية تطوير قطاعى السياحة والصناعة بالمدينة لتحقيق تنويع لهيكل اقتصاد المدينة**

- **كيفية ترجمة وتفعيل المبادرات المقترحة والمرتبطة برفع فعالية الاداء الحكومى** لتصبح قابلة للتنفيذ على مستوى مدينة بريدة مثل مبادرة رفع الكفاءة المالية والادارية الذاتية على مستوى المملكة بتكلفة حوالى ٩٣,٠٠٠ الف ريال.

٤-٢-٢ قائمة المؤشرات الجديدة المقترحة في إطار الرؤية وخطة التحول الوطني

في ضوء تقييم مدى التقدم نحو تحقق مستهدفات الرؤية وخطة التحول الوطني وجد أنه من الضروري إنتاج مجموعة من المؤشرات الجديدة، و التي يمكن أن تسهم في توسيع دائرة فهم وتحليل الاوضاع الراهنة وكذا القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمستهدفات ،ومن ثم الاسهام في تحقق كامل او جزئى لهذه المستهدفات ، و في هذا الإطار يمكن تحديد العناوين الرئيسية لقائمة المؤشرات المقترحة، مصنفة طبقا لمحاور الرؤية الثلاثة على النحو التالى:

- **محور رفع حيوية المجتمع**

بناء شخصية أبنائنا من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية:

- نسبة الطلبة المستفيدين من خدمات النقل المدرسي (في المدارس الحكومية)
- نسبة الطلبة ذوي الإعاقة الملتحقين بالمدارس من اجمالى ذوى الاعاقة (٦-١٨ سنة)

- متوسط عدد ساعات التطوير المهني التي استكملها المعلمين
- نسبة المعلمين المجتازين لاختبار (قياس)
- دور الأســـــرة في تعلـــيم أبنـــــــائها
- مدى تطوير المنظومة التعليمية والتربوية لترسيخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا
- نسبة المناهج التعليمية المتطورة التي تركز على المهارات الأساسية
- مدى مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل
- نسبة قبول خريجي الثانوية المستكملين للتعليم في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

- **تحقيق حياة صحية من خلال تحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية**

- نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على الرعاية الصحية
- نسبة المواطنين السعوديين الذين لديهم سجل طبي رقمي موحد
- درجة التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية لتحقيق التكامل في تلبية متطلبات المستفيدين منها واحتياجاتهم

- **بناء مجتمع قوى ومنتج من خلال الاهتمام بالأسرة إيجاد منظومة متكاملة للحماية الأسرية**

- رفع الوعي بنظام العنف الأسري وآليات الإبلاغ
- نسبة بلاغات العنف التي تم معالجتها خـــلال ٣ أشهر من تـــاريخ الابـلاغ
- تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة
- تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي وزيادة المستفيدين من نظام التأمين الصحي.

- **تطوير البيئة العمرانية والارتقاء بمستوى جودة الحياة**

- نسبة الأسر الحاصلة على تمويل سكني من الأسر المدرجة في مسارات التملك
- متوسط مدة الانتظار للحصول على تمويل سكني
- المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص الخاصة بالتطوير العقاري والسكني
- نسبة الأراضي المأهـولة والتي تم مســح وتحـــديث خـرائطـها المســـاحية
- النسبة المنجزة من التسجيل العيني للعقار
- نسـبة نزاعـات ملكـيـات الأراضـــي

- **التحسين المستمر بتغطية المدينة بمرافق عامة وببنية تحتية ذات جودة وكفاءة عالية**

- متوسط المدة اللازمة لإيصال خدمات المياه
- عدد انقطاع الشبكة الكهربائية أكثر من خمس دقائق
- متوسط وقت انقطاع الخدمة الكهربائية
- نسبة تغطية المنازل بالاتصالات وتقنية المعلومات ذات النطاق العريض عالي السرعة
- معدل القصور في أطوال الطرق للفرد في المدن
- نسبة تزويد المدينة بشبكة النقل العام

- **تحقيق الاستدامة البيئية والحفاظ على المقدرات الطبيعية**

- متوسط المدة اللازمة لإيصال خدمات الصرف الصحي
- نسبة السكان الذين تم خدمتهم بمشاريع تصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول
- رفع كفاءة ادارة المخلفات

- **محور تنمية اقتصاد مزدهر**

تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال دعم القطاعات الواعدة لإنجاحها لتكون دعامة جديدة للاقتصاد:

- نسبة التوطين في الوظائف المباشرة في قطاع السياحة والتراث الوطني
- نسبة إسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي
- زيادة وتطوير مرافق الضيافة والخدمات السياحية
- نسبة التجارة الحديثة في سوق التجزئة

دعم المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسّطة والأسر المنتجة :

- نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العاملين في القطاع الخاص والعام
- نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

اتاحة الفرص للجميع (وخاصة المرأة السعودية وذوي الاعاقة) وإكسابهم المهارات اللازمة:

- نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل
- نسبة ذوي الإعاقة الحاصلين على فرص عمل مناسبة

- **محور وطن طموح**

فاعلية الحكومة:

- مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات
- نسبة تحول الجهات الحكومية للتعاملات الإلكترونية
- نسبة النساء في الوظائف العليا (المرتبة ١١ وما فوق)

مُواطِنُهُ مسؤول:

- نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي
- نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد

٤-٢-٣ قائمة مستهدفات يتطلب من ادارة المرصد التواصل مع الجهات المختصة لتحديد المستهدفات الرقمية لها

محور رفع حيوية المجتمع :

- تمكين ذوي الإعاقة (٦-١٨ ستة) من الحصول على فرص تعليم مناسبة
- تطوير المنظومة التعليمية والتربوية لترسيخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا
- إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية
- نتعلّم لنعمل(مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل)
- رفع درجة التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية لتحقيق التكامل في تلبية متطلبات المستفيدين منها واحتياجاتهم
- توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي
- تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة
- تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومنتج
- زيادة تغطية المنازل بالاتصالات وتقنية المعلومات ذات النطاق العريض عالي السرعة
- تزويد المدينة بشبكة النقل العام
- رفع كفاءة ادارة المخلفات

محور تنمية اقتصاد مزدهر:

- زيـادة وتطـوير مرافـق الضيافة والخـدمات السـياحية
- تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة

محور وطن طموح:

- تحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات.